



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 08 ماي 1945 قالمة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

رقم التسجيل: .....

الرقم التسلسلي: .....

دور التشخيص المالي في اتخاذ  
القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية  
دراسة حالة:  
مؤسسة عمر بن عمر

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في إدارة مالية

إشراف الأستاذ:

عادل سعدو

إعداد الطلبة:

\* قروي مروة

\* عادل بضيافي

السنة الجامعية: 1439/1438 - 2018/2017

## شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات،  
وأمرنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي  
وتوفيقه لنا على إنجاز هذا العمل.  
نحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى  
ومن العمل ما ترضى،  
وسلام على رسول الله عليه أزلنى الصلاة والسلام.  
كما أتقدم بجميل شكري وتقديري للأستاذ الفاضل "عادل سعرو"  
لتفضله بالإشراف على هذا البحث،  
أسأل الله أن يجزيه عنا كل خير.  
كما أتقدم بالشكر المسبق لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم هذه المذكرة.

عادل بضياني

مروة قروي

فهرس الموضوعات

الصفحة	المواضيع
أ-ج	مقدمة
58-05	<b>الفصل النظري: الأطار النظري للتشخيص المالي واتخاذ القرارات المالية</b>
06	المبحث الأول: عموميات حول الوظيفة المالية داخل المؤسسة
06	المطلب الأول: تعريف الوظيفة المالية و مصادر معلوماتية
06	أولاً: تعريف الوظيفة المالية
07	ثانياً: مصادر معلومات الوظيفة المالية
08	<b>المطلب الثاني: أهمية وأدوار الوظيفة المالية داخل المؤسسة</b>
08	أولاً: أهمية الوظيفة المالية
08	ثانياً: أدوار الوظيفة المالية
09	<b>المطلب الثالث: مفهوم الإدارة المالية و وظائفها</b>
09	أولاً: مفهوم الإدارة المالية
09	ثانياً: وظائف الإدارة المالية
10	<b>المطلب الرابع: أهداف الإدارة المالية</b>
10	أولاً: هدف الربحية
11	ثانياً: تحقيق السيولة الملائمة
11	ثالثاً: هدف تعظيم الثروة
12	رابعاً: تقليل الخطر المالي والإداري
13	خامساً: تحقيق الاستثمار الأفضل
13	<b>المبحث الثاني: ماهية التشخيص المالي</b>
13	<b>المطلب الأول: تعريف التشخيص المالي وأنواعه</b>
13	أولاً: تعريف التشخيص المالي
14	ثانياً: أنواع التشخيص المالي

16	<b>المطلب الثاني: أهمية وأهداف التشخيص المالي</b>
16	أولاً: أهمية التشخيص المالي
16	ثانياً: أهداف التشخيص المالي
17	<b>المطلب الثالث: الجهات (الأطراف) المستفيدة من التشخيص المالي ومقوماته</b>
17	أولاً: الجهات المستفيدة من التشخيص المالي
21	ثانياً: مقومات التشخيص المالي
22	<b>المطلب الرابع: طرق وأدوات التشخيص المالي</b>
22	أولاً: طرق التشخيص المالي
24	ثانياً: أدوات التشخيص المالي
26	<b>المبحث الثالث: أساسيات عملية اتخاذ القرارات المالية</b>
26	<b>المطلب الأول: مفهوم القرار المالي وخصائصه</b>
26	أولاً : مفهوم القرار المالي
27	ثانياً : خصائص القرارات المالية
27	<b>المطلب الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار</b>
27	المرحلة الأولى: تشخيص طبيعة المشكلة
28	المرحلة الثانية: تحليل المشكلة وإيجاد البدائل
28	المرحلة الثالثة: تقييم البدائل
29	المرحلة الرابعة: اتخاذ القرار (اختيار البديل الأمثل)
29	المرحلة الخامسة: تنفيذ القرار ومتابعته
30	<b>المطلب الثالث: أنواع القرارات المالية</b>
30	أولاً: قرار التمويل
32	ثانياً: قرار الاستثمار
34	ثالثاً: قرار توزيع الأرباح

35	<b>المطلب الرابع: الصعوبات التي تواجه عملية اتخاذ القرارات</b>
36	<b>المبحث الرابع: دور التشخيص المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية</b>
36	<b>المطلب الأول: عرض أهم القوائم المالية</b>
37	أولاً: الميزانية المالية
38	ثانياً: جدول حسابات النتائج
40	ثالثاً: جدول التمويل
43	رابعاً: جدول تدفقات الخزينة
45	<b>المطلب الثاني: الميزانية المالية المختصرة والميزانية الوظيفية</b>
45	أولاً: الميزانية المالية المختصرة
46	ثانياً: الميزانية الوظيفية
48	<b>المطلب الثالث: التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي</b>
48	أولاً: تعريف التوازن المالي
49	ثانياً: شروط التوازن المالي
49	ثالثاً: مؤشرات التوازن المالي
52	<b>المطلب الرابع: التشخيص المالي باستخدام النسب المالية</b>
52	أولاً: تعريف النسب المالية
52	ثانياً: أهمية النسب المالية
53	ثالثاً: أنواع النسب المالية
58	<b>خلاصة</b>
96-60	<b>الفصل التطبيقي: دراسة حالة لمؤسسة عمر بن عمر</b>
61	<b>المبحث الأول: تقديم العام لمؤسسة عمر بن عمر</b>
61	<b>المطلب الأول: التعريف بمؤسسة عمر بن عمر</b>
64	<b>المطلب الثاني: طبيعة نشاط المؤسسة</b>
65	<b>المطلب الثالث: أهداف المؤسسة</b>

65	<b>المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمؤسسة</b>
65	أولاً: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
66	ثانياً: مهام مختلف المصالح لمؤسسة بن عمر
69	<b>المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة عمر بن عمر</b>
69	<b>المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج للفترة: 2014، 2015، 2016</b>
69	أولاً: عرض جدول الميزانية المالية
75	ثانياً: عرض جدول حسابات النتائج
77	<b>المطلب الثاني: تحليل العمودي للميزانية المالية لمؤسسة بن عمر</b>
79	<b>المطلب الثالث: التحليل الأفقي للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة بن عمر</b>
81	<b>المطلب الرابع: تحليل جدول حسابات النتائج</b>
84	<b>المبحث الثالث: مساهمة التشخيص المالي في اتخاذ القرارات لمؤسسة بن عمر</b>
84	<b>المطلب الأول: اتخاذ القرار من خلال مؤشرات التوازن المالي</b>
85	أولاً: رأس المال العامل
87	ثانياً: حساب الاحتياج في رأس المال العامل
88	ثالثاً: حساب الخزينة الصافية
88	<b>المطلب الثاني: اتخاذ القرار من خلال النسب المالية</b>
92	<b>المطلب الثالث: القرارات المالية من خلال التشخيص المالي</b>
96	<b>خلاصة</b>
98	<b>خاتمة.</b>
102	<b>قائمة المصادر والمراجع</b>
108	<b>الملاحق</b>
127	<b>فهرس الجداول والأشكال</b>
131	<b>فهرس الموضوعات</b>



**تمهيد:**

يعتبر التشخيص المالي من أهم الأدوات التي يستند عليه متخذ القرار المالي، إذ يعد من أبرز الأساليب الأساسية المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة أثناء نشاطها، وذلك من خلال جمع المعلومات الكافية وتحديد الفرص والتهديدات والكشف عن نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة لها، وكذلك من أجل ضمان التسيير الحسن للوظيفة المالية بالمؤسسة والحفاظ على سلامة توازنها المالية، بإضافة إلى تسهيل عملية اتخاذ القرارات الرشيدة والعقلانية في الوقت المناسب.

وهذا ما سنحاول التطرق إليها في هذا الفصل والذي تم تقسيمه إلى:

المبحث الأول: عموميات حول الوظيفة المالية داخل المؤسسة.

المبحث الثاني: ماهية التشخيص المالي.

المبحث الثالث: أساسيات عملية اتخاذ القرارات المالية.

المبحث الرابع: دور التشخيص المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية.

### المبحث الأول: عموميات حول الوظيفة المالية داخل المؤسسة

تعتبر الوظيفة المالية مجموعة من الوظائف المرتبطة بكل من التمويل ومتابعة المحاسبة بأنواعها، وهي مسؤولة عن القرارات المالية داخل المؤسسة، وتستخدم في ذلك منظومة متكاملة من الأدوات والتقنيات التسيير، وذلك من أجل الإحاطة بكل الظروف والنتائج المحتمل وقوعها وهذا من أجل تطوير المؤسسة واستمراريتها.

#### المطلب الأول: تعريف الوظيفة المالية ومصادر معلوماتها

##### أولاً: تعريف الوظيفة المالية:

"هي مجموعة المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها"<sup>(1)</sup>.

"كما تتجلى الوظيفة المالية في المهام التي يقوم بها المديرون الماليون من وضع خطط للتمويل والحصول على موارد مالية ومن ثم استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة، ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي تطبيق قواعد التحليل المالي الذي يعتبر قاعدة لاتخاذ القرارات والإجراءات من طرف المسيرين، وقاعدة لمراقبة مختلف العمليات المالية وتوجيهها نحو المسار المخطط له"<sup>(2)</sup>.

"تعد الوظيفة المالية واحدة من أهم الوظائف لقيام واستمرار النشاط الاقتصادي في أي مؤسسة، إذ أنه لا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطها من إنتاج أو تسويق أو غيرها من الوظائف المشروع دون توافر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة وأوجه الاتفاق المتنوعة"<sup>(3)</sup>.

من خلال التعريفات السابقة يمكن استنباط مفهوم شامل للوظيفة المالية ويمكن وصفها بأنها مجموعة من المهام والأنشطة المسؤولة عن القرارات داخل المؤسسة بطريقة مثلى وتسعى هذه الوظيفة كوظيفة أساسية في المؤسسة مع باقي الوظائف الأخرى على تطوير المؤسسة واستمراريتها.

1- إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ج1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2011، ص25.

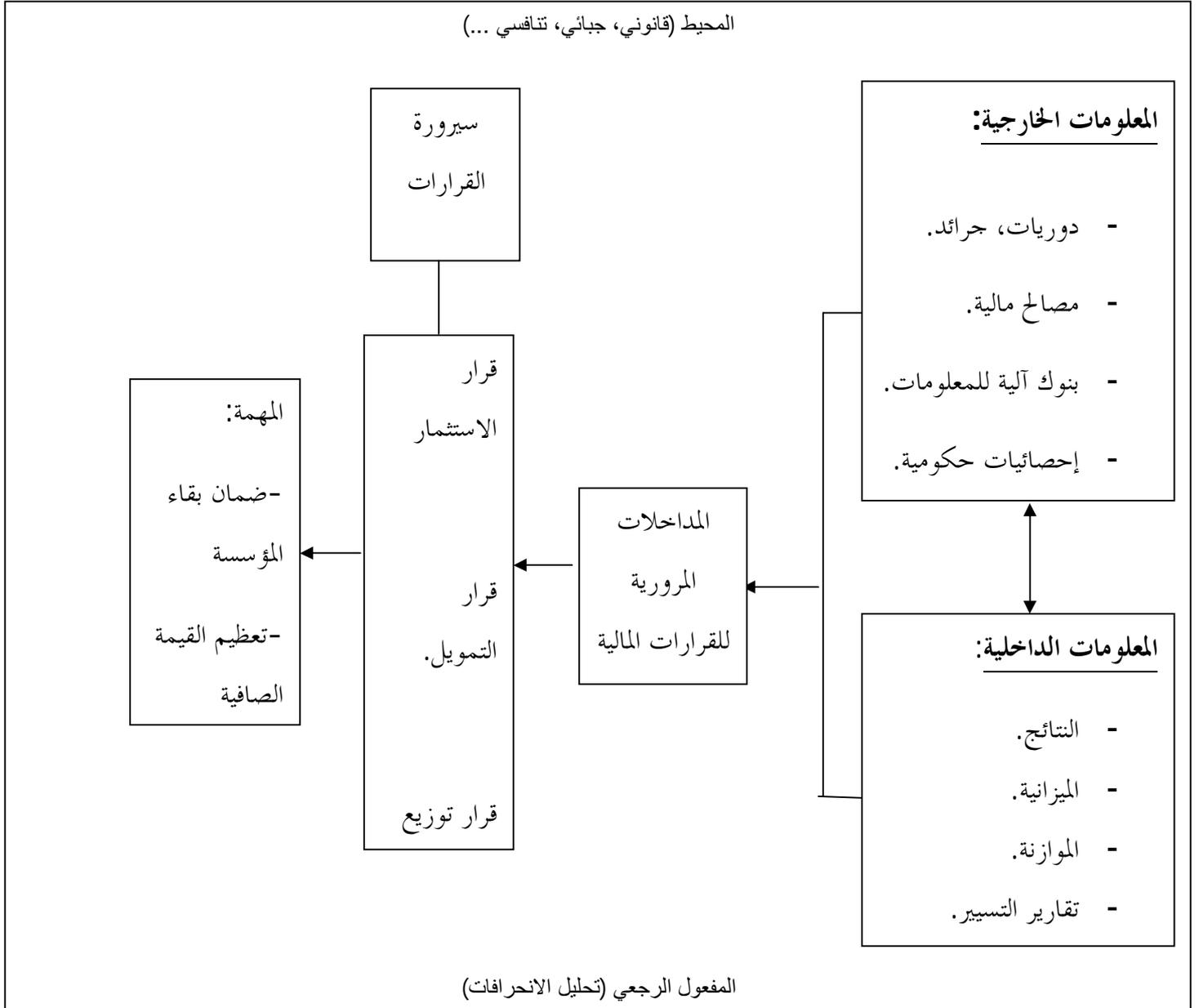
2- مرجع نفسه، ص 25.

3- مليكة زغب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2011، ص 6.

ثانيا: مصادر معلومات الوظيفة المالية:

تنقسم مصادر معلومات الوظيفة المالية إلى قسمين هما معلومات خارجية ومعلومات داخلية، والتي تكون مدخلات ضرورية للقرارات المالية من أجل ضمان بقاء المؤسسة وتعظيم القيمة الصافية، ويمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1): مصادر معلومات الوظيفة المالية.



المصدر: مليكة زغيب، ميلود بوشنفير، مرجع سابق، ص 11.

**المطلب الثاني: أهمية وأدوار الوظيفة المالية داخل المؤسسة:**

**أولاً: أهمية الوظيفة المالية:**

تتمثل أهمية الوظيفة المالية في ما يلي:

✓ يتميز القرار داخل المؤسسة مهما كان شكله وأياً كان متخذه بأن له تأثيرات مالية وعليه فإن أي قرار تتساقب بإجراء دراسة مالية سابقة لعملية اتخاذه، وذلك من أجل الإحاطة بكل الظروف والنتائج المحتمل وقوعها بعد تنفيذه.

✓ تتضمن الوظيفة المالية مجموعة من الوظائف المرتبطة بكل من التمويل ومتابعة المحاسبة بأنواعها العامة والتحليلية، قرارات الاستثمار، الإحصاءات والمؤشرات المالية والمراقبة الداخلية و تسيير السيولة و تسيير المخاطر المالية الخارجية والداخلية... إلخ.

✓ تقوم الوظيفة المالية بالتسيير المالي حيث تستخدم التخطيط والتوجيه والمراقبة وتوزيع الموارد المالية، وتستخدم في ذلك منظومة متكاملة من الأدوات و تقنيات التسيير بداية من التحليل المالي، طرق وتقنيات اختبار الاستثمارات، المحاسبية العامة والتحليلية... إلخ.

**ثانياً: أدوار الوظيفة المالية:**

تتمثل في مجموعة من المهام وهي:

✓ ضمان التمويل لمختلف نشاطات المؤسسة، خاصة بالقروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل.

✓ وضع أسس التخطيط المالي و الموازنات التقديرية.

✓ مراقبة التدفقات النقدية وتسييرها بما يتوافق مع قواعد التوازن المالي.

✓ دفع النفقات و المصاريف وتلقي المستحقات والحقوق عن جميع الأنشطة.

✓ مساعدة المسيرين في الإدارة العليا على وضع الخطط طويلة الأجل وبناء سياسة مالية تمكن من تنفيذ هذه الخطط وخاصة فيما يتعلق بحياسة الأصول ثابتة ووضع سياسة توزيع الأرباح والسياسة المالية... إلخ<sup>(1)</sup>.

1- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 26.

**المطلب الثالث: مفهوم الإدارة المالية ووظائفها:**

**أولاً: مفهوم الإدارة المالية:**

تعرف الإدارة على أنها: "عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول على الأموال بكفاءة بما يكفل تعظيم القيمة السوقية للشركة أو تعظيم ثروة المساهمين وبالتالي المساهمة في تحقيق الهدف الأسمى للشركة وهو البقاء والنمو والإستمرار"<sup>(1)</sup>.

عرفها: فان هورن: "بأنها الإدارة التي تهتم بتجهيز الأموال ووسائل الدفع وهي أيضا تقوم بدور واسع في التخطيط المالي وإدارة الموجودات لتحقيق أقصى الأرباح مقابل تحمل الخطر وتنويع الاستثمارات من أجل تخفيف أثر الخطر"<sup>(2)</sup>.

**ثانياً: وظائف الإدارة المالية :**

للإدارة المالية عدة وظائف نذكر منها<sup>(3)</sup>:

✓ **التحليل والتخطيط المالي من حيث:**

تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لتقسيم النواحي المالية والتشغيلية للشركة.

إعادة الموازنات التقديرية المتعلقة بالإيرادات والمصاريف تخص الشركة في المستقبل.

✓ **إدارة هيكل أصول الشركة من حيث:**

- تحديد حجم الاستثمار في كل من الأصول المتداولة قصيرة الأجل والأصول الثابتة طويلة الأجل.

- المحافظة على المستوى الأمثل لكل عنصر من عناصر الأصول المتداولة مثل: النقدية، الأوراق المالية قصيرة الأجل، المدينون، والمخزون.

1- محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص19.

2- كامل آل سيبب دريد، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط2، 2009، ص 30.

3- مصطفى يوسف كافي، وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2016، ص ص28.29 .

- التوصية باستخدام الأصول الثابتة الملائمة والتي تساهم بشكل كفاء في العمليات التشغيلية وكذلك تحديد الوقت المناسب لاستبدال هذه الأصول (قرارات الموازنة الرأسمالية).

✓ إدارة الهيكل المالي، من حيث:

✓ نحدد حجم المزيج الأكثر ملائمة من التمويل قصير الأجل و طويل الأجل.

✓ تحديد مصدر التمويل، أي هل يتم الاعتماد في الحصول على الأموال من مصادر الدين أم الملكية ؟

✓ التنسيق لمجلس الإدارة من أجل قرارات توزيع الأرباح.

✓ التنسيق مع الإدارات في الشركة للقيام بالعمل بشكل فعال:

جميع القرارات داخل إدارات الشركة لها تأثير مالي فمثلا: القرارات التسويقية لها تأثير على نحو المبيعات والذي له تأثير بالمقابل على تغيير القرارات الاستثمارية.

✓ التداخل مع الأسواق المالية والنقدية:

كل مدير مالي لا بد له من أن يتعامل مع الأسواق المالية والنقدية، وكل شركة تؤثر وتتأثر بالأسواق المالية و النقدية بشكل عام، حيث الحصول على الأموال من السوق المالي والنقدي كما يتم التعامل مع المستثمرين الحاليين والمتوقعين من خلال التعامل في أسهم الشركة في السوق المالي.

✓ إدارة المخاطر:

تواجه جميع منظمات الأعمال أشكالاً مختلفة من المخاطر، منها، المخاطر الطبيعية ومخاطر الأعمال مثل: التقلبات في أسعار الأوراق المالية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي، إلا أن العديد من هذه المخاطر يمكن الحد من تأثيراتها عن طريق سياسات التأمين والاحتياط.

**المطلب الرابع: أهداف الإدارة المالية:**

للإدارة المالية خمسة أهداف أساسية وهي:

**أولاً: هدف الربحية<sup>(1)</sup>:**

هو مقدار العائد المتحقق والذي يحصل عليه المشروع نتيجة تشغيل الأموال في المجال الاستثماري وبعد إحدى المؤشرات المهمة للحكم على كفاءة المشروع وقدرته على الاستثمار ويمكن

1- محمود عزت اللحام وآخرون، مرجع سابق، ص ص 45 46.

قياس قدرة المشروع على توليد الربح من خلال معرفة القدرة الإيرادية الناجمة عن التدفقات النقدية من أنشطة المشروع التشغيلية، وتعتمد القدرة الإيرادية لأي مشروع على عنصرين:

✓ **العنصر الأول:** تحقيق هامش الربح: هو النسبة بين صافي الربح قبل الفوائد والضرائب وصافي المبيعات، وقياس معدل دوران الأصول الذي هو النسبة بين صافي المبيعات وإجمالي الأصول المستخدمة في الإنتاج وهذا يعني أن القدرة الإيرادية للمشروع تعتمد على صافي الربح التشغيلي وصافي المبيعات والأموال.

✓ **العنصر الثاني:** هو معدل العائد على الاستثمار: الذي يحسب من خلال استخراج نسبة صافي الربح التشغيلي قبل الضرائب على مجموع الأموال المستثمرة، وهو مؤشر يقيس مقدرة المشروع في تحقيق الأرباح سواء من تشغيل المشروع أو مصادره الأخرى غير التشغيلية.

**ثانياً: تحقيق السيولة الملائمة<sup>(1)</sup>:**

السيولة تعني قدرة المشروع على توفير النقد لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل المتوقعة وغير المتوقعة في مواعيدها بكلفة مناسبة وبدون خسائر ومواجهة الظروف الطارئة من خلال الحصول على الإيرادات نتيجة للنشاط الطبيعي للمشروع.

إذن الحكم على درجة سيولة الأصل تكون من خلال الوقت اللازم لهذا الأصل لكي يتحول إلى نقد سائل دون أية خسارة أو أية تكاليف إضافية.

والسيولة التامة تولد عنصر الأمان والحماية للمشروع وتبعده عن خطر التوقف عن الدفع والإفلاس وتعزز ثقة المتعاملين معه سواء كانوا عملاء أو ممولين، وتجنب المشروع تحمل تكاليف إضافية نتيجة الاضطرار إلى تسيير بعض الأصول بصورة سريعة.

**ثالثاً: هدف تعظيم الثروة:**

✓ أي تعظيم القيمة الحالية للمشروع وقيمه في السوق المالي، وهي إستراتيجية بعيدة المدى تعمل على تعظيم القيمة الحالية للمشروع واستمرار نشاطه.

✓ كما أن هذا الهدف يكمل هدف تعظيم الربحية لأنه يأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية ودقة تقديراتها والفترة الزمنية لهذه التدفقات.

1- محمود عزت اللحام وآخرون، مرجع سابق، ص ص 49 50.

✓ القيمة السوقية للمشروع التي هي الوجه الآخر للمشروع لهدف تعظيم الثروة تعكس وجهة نظر جميع المشاركين في السوق يأخذ بعين الاعتبار الأرباح المحققة فعلا والأرباح المتوقعة الحصول عليها والقيمة الزمنية للنقود، مع الإشارة إلى أن قيمة السهم في السوق تخضع لتقديرات واختبارات ومساهمات وجهات نظر من جهات مختلفة ومتعددة ومتضاربة المصالح، ونأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- حجم الإيرادات وتوقيت الحصول عليها ونسبة الأرباح منها: ومعدلات الخصم المعتمدة لخصم الإيرادات المستقبلية بهدف الحصول على القيمة الحالية للإيرادات المتوقع تحقيقها انطلاقاً من أهمية حساب قيمة النقود.
- طبيعة الأخطار التي يتعرض لها المشروع: ودرجة هذه الأخطار التي تتوقف على طبيعة الاستثمارات وهيكل رأس المال ومقدار مساهمة عناصر التمويل الداخلية والخارجية.
- سياسة توزيع الأرباح المعتمدة من المشروع ومدى استقرارها: واستمرار عملية التوزيع وحجم الأرباح المحتجزة ونوعية الاستثمارات المختارة ومعدلات النمو التي يحققها المشروع.
- العلاقة بين الربحية والسيولة: أي ضرورة تحقيق التوازن بينهما، وهذه العلاقة تفرض على المشروع سياسة محددة في مجال اختيار وسائل التمويل والاستثمار.
- كفاءة إدارة الشركة وسمعتها المالية والأخلاقية: للمدراء ومعدلات النمو السابقة والمحتملة ومعدل العائد على الاستثمار إضافة إلى العوامل الخارجية.
- أسعار الفائدة ومدى تأثيرها على المشروع.

رابعاً: **تقليل الخطر المالي والإداري**: إن هدف تخفيض الخطر يعد مرافق للحصول على الأرباح للعلاقة بين الربحية والخطر، وتعرض تعزيز مسيرة المشروع واستقراره لا بد من أن تعمل الإدارة المالية على تخفيض الخطر الذي يتعرض له المشروع سواء كان الخطر خارجي أي خطر السوق أو داخلي يتعلق بكفاءة استخدام الأصول وعدادة مديونية المشروع أو بكفاءة عملية التشغيل<sup>(1)</sup>.

1- محمود عزت اللحام وآخرون، مرجع سابق، ص 51.

### خامساً: تحقيق الاستثمار الأفضل:

وهو أحد الأهداف التي تتشدها الإدارة المالية وذلك نظراً لارتفاع حجم المبالغ المستثمرة في النفقات الاستثمارية، ويتم اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة باستخدام طرق اختيار الاستثمارات الرأسمالية والتي تؤكد على كيفية اختيار الموجودات والإنفاق عليها وتحليل الخطر وعدم التأكد للتدفقات النقدية كما يدخل ضمن هذا الهدف زيادة العائد الاجتماعي إلى أقصى حد وتعميم الفائدة المرجوة من المشروع على المجتمع بأكمله.

### المبحث الثاني: ماهية التشخيص المالي:

يرتبط التشخيص المالي بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة، أو يستعان بالتشخيص المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستكشاف المستقبل، بهذا فهو علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوي الصلة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع.

### المطلب الأول: تعريف التشخيص المالي وأنواعه:

#### أولاً: تعريف التشخيص المالي:

قبل التطرق إلى مفهوم التشخيص المالي يجب أن نعرج أولاً على مفهوم التشخيص كمصطلح المقصود به تعيين المرض وهي من كلمة تستخدم في الجانب الطبي، أما حالياً فقد أصبح يستخدم في العديد من الميادين خاصة ميدان تسيير المؤسسات.

وفي هذا الإطار يمكن إعطاء جملة من التعريفات للتشخيص المالي أهمها:

"التشخيص المالي هو عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، ويعرف انه مرحلة دراسة وتشخيص الحالة المالية للمؤسسة أي تحليل النشاط والمردودية والتوازن المالي وتمويل المؤسسة، عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام بتقديرات وتنبؤات تخص مستقبل المؤسسة، وعلى أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية"<sup>(1)</sup>.

1- وليد ناجي الجبالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص ص 21، 22.

ويعرف التشخيص المالي على أنه "العملية التي تقوم بغرض التحليل المالي للمؤسسة من خلال دراسة الميزانية وجدول الحسابات النتائج مع حساب مختلف النسب والتعليق عليها"<sup>(1)</sup>.  
 "التشخيص المالي عبارة عن معالجة للبيانات لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى البعيد، يهدف للحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة"<sup>(2)</sup>.  
 " التشخيص المالي يعتبر تشخيصا شاملا وتقييما للحالة المالية لفترة زمنية ماضية عن نشاط المؤسسة، والوقوف على الجوانب الايجابية والسلبية من السياسة المتبعة، باستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها"<sup>(3)</sup>.  
 كما يعرف التشخيص المالي كذلك بأنه: "عملية تحليل عميق للكشف عن خبايا وقضايا المؤسسة التي تظهر خلال ثلاث مراحل أساسية، التوازن المالي، جدول حسابات النتائج والنسب المالية"<sup>(4)</sup>.

"التشخيص المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو انشقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة قصد اتخاذ القرار المناسب"<sup>(5)</sup>.

### ثانيا: أنواع التشخيص المالي:

إنّ الأنواع التالية تشكل أساس التشخيص المالي الحديث، وهي تكمل بعضها البعض وتتمثل فيما يلي<sup>(6)</sup>:

#### ✓ التشخيص الرأسي(العمودي):

يهتم بدراسة العلاقات الكلية بين بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين، وهو تشخيص يتصف بالسكون والثبات وكذلك يساعد على تقييم إدارة المؤسسة في تلك الفترة واكتشاف نقاط

1-NoreKhlifati, **interoduction l'organisation et diagnostic de l'entreprise**, Edition Berti, 2001, P 11.

2- مصطفى الشيخ فهمي، **التحليل المالي**، ط1، رام الله، فلسطين، 2008، ص 3.

3- مبارك لسوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2012، ص15.

4- Kamal Hamdi, **diagnontics, et redressement de l'entreprise**, Edition Esslam, Alger, P11.

5- جمال عبد الناصر صخري، **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 10.

6- زياد رمضان. محمود الخاليلة، **التخطيط والتحليل المالي**، دار الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة، مصر، 2013، ص ص20،21.

الضعف والقوة ويتم القيام به عادة عن طريق النسب، أي نسبة كل بند من بنود الميزانية إلى بند آخر كما سيتم بيانه في الوحدات اللاحقة.

#### ✓ التشخيص الأفقي (المقارن):

يتمثل هذا النوع من التشخيص في دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن، وبذلك فهو تحليل ديناميكي لأنه بين التغييرات التي حدثت في فترة زمنية، ويسميه بعض الكتاب قياسا بالزمن.

وكذلك يمكن القيام بهذا النوع من التحليل في حالة النسب المالية حيث يمكن مقارنة نسبة ما بمثيلاتها المعدة عن فترة زمنية أخرى مما ينبع حركة تتبع هذه النسبة عبر الزمن ويساعد على اتخاذ القرارات المناسبة ولا شك أن هذا الأسلوب ذو فائدة أكبر من الاقتصار على النسب الخاصة بفترة زمنية واحدة (أي التشخيص الراسي).

ويساعد التشخيص الأفقي على:

- اكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود أي قائمة مالية موضوع الدراسة عبر الزمن.
- تقييم انجازات المؤسسة ونشاطها في ضوء هذا السلوك ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير إلى جذورها.

#### ✓ المركز النسبي<sup>(1)</sup>:

يسمى بعض الكتاب هذا النوع من التشخيص قياسا بالمكان، ويتم هذا النوع من التشخيص عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمؤسسة بالنسب السائدة في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة وتؤدي هذه المقارنة إلى اكتشاف انحراف المؤسسة عما هو سائد في الصناعة، وعندها يمكن للإدارة:

- تقييم أداء المؤسسة بالنسبة لمثيلاتها.
- تقييم ربحية المؤسسة في أصولها المختلفة بالنسبة لمثيلاتها.
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق التوازن بينها وبين مثيلاتها في الصناعة التي تنتمي إليها وخاصة في حالة الانحراف السالب بعد اكتشاف السبب الحقيقي الذي أدى إلى الانحراف.

1- زياد رمضان، مرجع سابق، ص21.

كما يتم استخراج المركز النسبي أيضا بترتيب الشركات في القطاع الواحد حسب بند معين،  
مثل: حجم المبيعات وحجم الموجودات.

### المطلب الثاني: أهمية وأهداف التشخيص المالي:

#### أولاً: أهمية التشخيص المالي:

التشخيص المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمؤسسة فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها، فحتى يتمكن المدير من وضع الخطط المالية لابد له من معرفة المركز المالي لمؤسسته.

فخطط المالية يجب أن تتناسب مع القدرات الحالية والمتوقعة للمؤسسة والتشخيص المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات مؤسسته المالية والإدارية.  
بشكل عام فان أهمية التشخيص المالي في المؤسسة تنبع من حقيقة أنه ساعد في تحقيق الأغراض المالية التالية<sup>(1)</sup>:

- ✓ معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة.
- ✓ تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بالديون.
- ✓ الوصول إلى القيمة الاستثمارية للمؤسسة وجدوى الاستثمار في أسهمها.
- ✓ الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والبيعية والتخطيط لها.
- ✓ الاستفادة من التشخيص المالي في اتخاذ القرارات لأغراض أحكام الرقابة الداخلية.
- ✓ الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة.
- ✓ توضيح الاتجاه العام لفعاليات المؤسسة.

#### ثانياً: أهداف التشخيص المالي:

تعتبر نتائج التشخيص المالي من أهم الأسس التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد، وعليه فان التشخيص المالي يهدف إلى تحقيق ما يلي<sup>(2)</sup>:

- ✓ تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة.

1- زياد رمضان، مرجع سابق، ص8.

2- عدنان التايه النعيمي، فوائد النميمة أرشيد، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 21، 22.

- ✓ تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل.
- ✓ تحديد انحرافات الأداء المحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.
- ✓ الاستفادة من نتائج التشخيص لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
- ✓ تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة والتي يمكن استثمارها.
- ✓ التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه المؤسسة.
- ✓ يعتبر التشخيص المالي مصدراً للمعلومات الكمية و النوعية لمتخذي القرار.
- ✓ تقييم ملاءمة المؤسسة في المدى القصير والطويل.

### المطلب الثالث: الجهات (الأطراف) المستفيدة من التشخيص المالي ومقوماته:

#### أولاً: الجهات المستفيدة من التشخيص المالي:

يثير التشخيص المالي اهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على الإجابات على مجموعة الأسئلة التي تمس مصالحها.

فالغرض من التشخيص يمكننا من تحديد الفئات صاحبة الاهتمام بالتشخيص المالي وهم:

#### ✓ - المستثمرون<sup>(1)</sup>:

يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر، والقيمة المضافة، والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالمساهمة لتقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلاً عن المساهم المرتقب والذي يحاول معرفة هل الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، إلا إذا كان كل منهما (المساهم الحالي والمرتقب) يهتم بماضي الشركة والمخاطر التي تعرضت لها والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو في المدى القصير والطويل.

1- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، دار وائل للنشر الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006، ص5.

✓ - إدارة المؤسسة<sup>(1)</sup>:

يعتبر التشخيص المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، حيث يظهر هذا التشخيص مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها. فالتشخيص المالي يساعد إدارة المؤسسة في أحد الغايات التالية:

- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار.
- تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد وكذلك السياسات الإدارية.
- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى من حيث الحجم وطبيعة النشاط ومقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.
- تشخيص المشكلات الحالية للمؤسسة.
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.
- تقييم فاعلية الرقابة.

✓ - الدائنون<sup>(2)</sup>:

يعتبر الدائنون والبنوك من احد المستفيدين من المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة، ومدى قدرة هذه الأخيرة على سداد التزاماتها على المدى القصير والطويل، والدائنون تختلف وجهة نظرهم في التشخيص المالي تبعا لنوع الدين<sup>(3)</sup>:

- الديون طويلة الأجل:

كل ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فان اهتمامهم بالتشخيص المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

1- محمد منير شاكر وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005، ص18.

2- مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سابق، ص18.

3- محمد منير شاكر وآخرون، مرجع سابق، ص19.

- الديون قصيرة الأجل:

كل ما يهيم الدائنون هو قبض ضمان مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذلك نجد الدائنين يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في المؤسسة.

✓ -الموردون<sup>(1)</sup>:

يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية لهم، فالعمليل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العمليل في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، على ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يقلل من هذا التعامل أو يقوم بإلغائه تماما وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية.

مثلا: يهيم التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة باستخدام بيانات القوائم المالية.

✓ -العملاء<sup>(2)</sup>:

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه يمكن للعمليل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب فترة الائتمان.

✓ -العاملون في المؤسسة<sup>(3)</sup>:

تهمهم نتائج التشخيص المالي في التعرف على الأرباح المحققة خلال الدورة والجزء الذي سيعود عليهم من هذه الأرباح في شكل مكافآت وخدمات اجتماعية أو في شكل زيادة في الأجور، بالإضافة إلى الحكم على مدى إمكانية المؤسسة التي ينتمون إليها في ضمان مناصب عملهم مستقبلا خاصة إذا كانت هناك بوادر بطلالة.

1- عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص71.

2- مرجع نفسه، ص 71.

3- مليكة رغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سابق، ص 17.

✓ -الهيئات الحكومية<sup>(1)</sup>:

- يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية بالإضافة إلى الأهداف التالية:
- التأكد من التقيد بالأنظمة المعمول بها.
  - تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية .
  - مراقبة الأسعار.
  - غايات إحصائية.

✓ -الإفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية<sup>(2)</sup>:

- يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التشخيص المالي للأغراض التالية:
- تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للمؤسسة في السوق المالي.
  - مراقبة ومتابعة الأحوال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي.
  - تحليل السوق المالي وتحديد المؤسسات التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.

✓ -المؤسسات التي تعمل في مجال التشخيص المالي<sup>(3)</sup>:

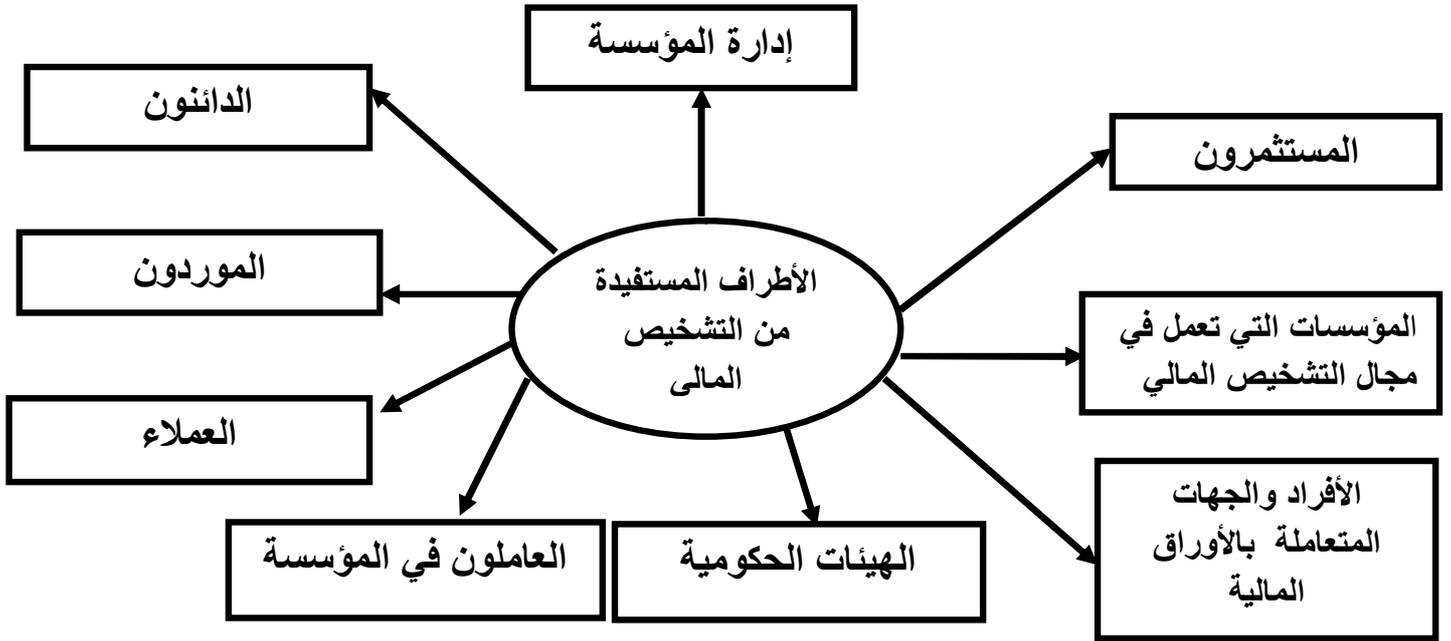
- تستعمل المؤسسات المتخصصة التشخيص المالي لغرض مساعدة المؤسسات من أجل معرفة وبيان وضعها المالي ومكانها في السوق.

1- أيمن الشنطي، عامر صقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البلدية، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص 172، 173.

2- هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 164.

3- أيمن الشنطي، مرجع سابق، ص 171.

الشكل رقم (2): الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي



المصدر: من إعداد الطلبة.

### ثانياً: مقومات التشخيص المالي:

لكي تتجح عملية التشخيص المالي في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها، فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التشخيص التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

بناء على ما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتشخيص المالي فيما يلي<sup>(1)</sup>:

✓ أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التشخيص بقدر متوازن من الموضوعية من جهة و الملائمة من جهة أخرى.

1- محمد مطر، مرجع سابق، ص ص4،5.

✓ أن يسلك المحلل المالي في عملية التشخيص منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التشخيص، كما أنه يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى ويقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها، والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التشخيص وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية (النوعية) التي ترتبط بالمشكلة محل لدراسة.
- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل أن يسعى وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

✓ أن ينسجم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحمور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي ليقوم بعد ذلك بتقديم تقريره، لما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منه.

### المطلب الرابع: طرق وأدوات التشخيص المالي:

#### أولاً: طرق التشخيص المالي:

يسعى المشخص المالي إلى تحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة الاقتصادية والتي تهدف إلى التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف، وبغية الوصول إلى ذلك يتم استخدام مجموعة من الطرق التي نلخصها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

#### ✓ - التشخيص التطوري:

يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ولإجراء هذه الدراسة لابد من امتلاك المؤسسة نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية.

1- إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص ص 69، 70.

يرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

**- تطور النشاط :**

أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن، اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية... الخ، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناء على حالات النمو (مرتفع، مستقر، منخفض) يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طرديا مع تطور النشاط.

**- تطور أصول المؤسسة:**

تعتبر الأصول عن مجموع الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة أنشطتها، ومن ثم مراقبة تطور هذه الإمكانيات يعد ضروري لتشخيص النمو الداخلي والخارجي، كما يعد مؤشرا استراتيجيا هاما يعبر عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

**- تطور هيكل دورة الاستغلال:**

يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء، الموردون، المحزونات والتي تشكل في مجموعها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، والتي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط (الارتفاع في رقم الأعمال)، من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

**- تطور الهيكل المالي :**

يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة، وبناء على العناصر السابقة الذكر، يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية... الخ.

**- تطور المردودية :**

تعتبر المردودية الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة كما تعتبر ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية، وتعد أحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري، وذلك عن طريق نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

✓ - التشخيص المقارن:

إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي ومراقبته عبر الزمن، فإن التشخيص المقارن يركز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، وعليه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناء على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع، وذلك باستخدام مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية.

ويهدف المحلل المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغيير في المحيط خصوصاً في حالات المحيط غير المستقر.

✓ - التشخيص المعياري:

يمكن اعتبار التشخيص المعياري امتداداً للتشخيص المقارن، إلا أنه وبديل مقارنة وضع المؤسسة مع مؤسسات تنتمي لنفس القطاع، فإنه يلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة ولتوضيح محتوى هذه الطريقة نقدم مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة:

- معدل الهيكل المالي (الديون / الأموال الخاصة) للمؤسسات البنكية يقدر بـ: 8%.
- الديون المتوسطة وطويلة الأجل يجب ألا تتعدى ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي<sup>(1)</sup>.

ثانياً: أدوات التشخيص المالي:

يهدف المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الحياة المالية للمؤسسة، وذلك ضماناً لتحسين الوضع في المستقبل، وضماناً لاستمرار التسيير الفعال وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها والتي تكون كالاتي<sup>(2)</sup>:

✓ - تحليل الهيكل المالي:

الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي والمردودية والملاءة المالية، وذلك اعتماداً على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة

1- إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 69، 70.

2- مرجع نفسه، ص 72.

المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

### ✓ - تقييم النشاط والنتائج:

يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الربح والخسارة، ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقي على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

### ✓ - تقييم المردودية:

هي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات الاستثمار وغيرها.

### ✓ - تحليل التدفقات المالية:

يمثل التحليل الأكثر تطوراً مقارنة بالتحليل الوظيفي، حيث يمكن باستخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض، يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الإستراتيجية والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية والمساعدة في تقييم الإستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة.

### المبحث الثالث: أساسيات عملية اتخاذ القرارات المالية:

تعتبر عملية اتخاذ القرار في المؤسسة من أصعب العمليات وأهمها، لذا نجد متخذي القرارات لهم دور كبير في المؤسسة، من خلال اتخاذ القرار بشكل جيد لتسيير نشاطات المؤسسة، وبشكل منظم وواضح في كل المستويات ويعد القرار المالي من بين أهم القرارات المالية.

#### المطلب الأول: مفهوم القرار المالي وخصائصه:

##### أولا : مفهوم القرار المالي:

توجد عدة تعاريف لعدة كتاب نتطرق إلى بعضها:

"القرار المالي هو اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية"<sup>(1)</sup>.

"القرار المالي هو كل قرار يوازن بين الحصول على الأصول وامتلاك أصول (طبيعية، مالية) بحيث تهدف القرارات المالية إلى الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة"<sup>(2)</sup>.

"القرار المالي هو قرار يوازي بين الحصول على الأموال وامتلاك الأصول (طبيعية، مالية)، بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة"<sup>(3)</sup>.

إذن يمكن القول بأن القرار المالي هو "اختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة أمام المؤسسة لأجل الوصول إلى الأهداف المرجوة، حيث تشمل هذه القرارات كل من قرار التمويل، قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح".

1- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 207.

2- Pirreconsco, Farouk Hemic, **Gestion Financière de l'entreprise**, 9en edition, Paris, 1999, PP 438-440.

3- مليكة زغيب وإلياس بو جعادة، الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، أفريل 2009، ص 1.

### ثانيا : خصائص القرارات المالية :

القرارات المالية ذات أهمية بالغة وذلك لصعوبة اتخاذها والتقارير بشأنها وكلما كان متخذ القرار ذو مهارات وقدرات علمية جيدة، مع توافر المعلومة السليمة التي تتميز بالمصداقية والشفافية كلما كانت تلك القرارات صحيحة وتخدم الأهداف العامة للمؤسسة ومنه فإن القرارات المالية لديها عدة خصائص نذكر أهمها<sup>(1)</sup>:

- ✓ إن بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للمؤسسة إذ أن نجاح أو فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات
- ✓ القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في أغلب الحالات، لذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.
- ✓ إن نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة، بل تستغرق وقتا طويلا مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.
- ✓ إن القرارات المالية لا تتخذ بمعزل عن بقية القرارات الإدارية التي سبق اتخاذها، كما تمتد بآثارها إلى المستقبل وتؤثر فيه.
- ✓ إن القرارات تتأثر بعوامل ذات صبغة إنسانية واجتماعية نابعة من شخصية متخذ القرار والذين يساهمون معه في اتخاذها.

### المطلب الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار

إن عملية اتخاذ القرارات تمر بمراحل وخطوات متتابعة ومتناسقة، ويمكن توضيحها فيما يلي:

#### المرحلة الأولى: تشخيص طبيعة المشكلة:

تعتبر أول خطوة في عملية اتخاذ القرار، ويعني تشخيص المشكلة التعريف عن المشكلة الحقيقية وتحديد أبعادها والتحري عن السبب الرئيسي لظهور ومعرفة أسبابها وأعراضها وآثارها. فالمشكلة هي عبارة عن الخلل الذي يتواجد نتيجة اختلاف الحالة القائمة عن الحالة المرغوبة في وجودها ، أوهي الفرق بين ما يحدث فعلا وما يجب أن يكون كما أنها تشير إلى المتغيرات

1- محمد بن عمر، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي في اتجاه القرارات المالية، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2015، ص 44.

المستقلة التي تؤدي إلى جعل مستويات الأداء في المؤسسة لا تتلائم مع الهدف المحدد ويمكن التفريق بين ثلاث أنواع من المشاكل<sup>(1)</sup> :

✓ **المشاكل التقليدية** : يتمثل هذا النوع في المشاكل التي تتصل بإجراءات العمل اليومي وتنفيذه، وفي نشاط المؤسسة ككل وهذه المشاكل قد تكون روتينية يتكرر حدوثها بذات شكلها وموضوعها وقد تكون متعلقة بتصريف شؤون العمل وسير خطواته .... إلخ.

✓ **المشاكل ذات الصبغة الحيوانية**: هي المشاكل التي تتصل بالتخطيط ورسم السياسات التي تتسم بالتأثير الشديد على انتظام نشاط المؤسسة وتحقيقها لأهدافها ومستقبلها.

✓ **المشاكل المتعلقة بأمور طارئة**: وقد تكون مثل هذه المشاكل راجعة إلى ضعف التخطيط أو التنظيم أو السياسات الموضوعية، كما قد تكون راجعة إلى الظروف البيئية التي تعمل في إطارها المؤسسة والتي يصعب التنبؤ بها.

### المرحلة الثانية: تحليل المشكلة وإيجاد البدائل:

يقصد بهذه المرحلة التفتيش أو التحري عن الحلول أو البدائل المختلفة لحل المشكلة التي تم تشخيصها بدقة في المرحلة الأولى، وهذا يعتمد على قدرة المحلل في التحليل والابتكار لإيجاد حلول جديدة بالاعتماد على الخبرة السابقة ومعلومات وخبرات الآخرين، يجب أن يقوم المحلل بوضع أكبر عدد ممكن من الحلول البديلة حتى يضمن عدم وقوعه في الخطأ واختيار البديل المناسب، ولهذا السبب يجب أن يتوفر في هذا البديل المساهمة في تحقيق بعض النتائج التي يسعى إليها متخذ القرار جزئياً أو كلياً، وان يكون في حدود الموارد المتاحة لمتخذ القرار معبراً عن هذا البديل بقيم نقدية أو عينية، أو منفعة وذلك حسب طبيعة المشكلة التي هي محل الدراسة<sup>(2)</sup>.

### المرحلة الثالثة: تقييم البدائل:

تتمثل صعوبة هذه المرحلة في عملية المفاضلة بين البدائل لأنها ليست عملية واضحة وسهلة، وذلك لأن مزايا وعيوب هذه البدائل لا تتضح بصورة واضحة أثناء دراسة المشكلة، لكنها تظهر

1- نواف بن كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين (النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2009، ص ص 115، 120.

2 - خولة أوراغ، مساهمة التحليل المالي للميزانية لاتخاذ القرارات المالية، مذكرة ماستر، فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2000، ص 57.

فعلا في المستقبل ويفترض أن يكون التقييم وفقا لمعايير وأسس موضوعية من أجل بيان مزايا وعيوب كل بديل من هذه البدائل، وفي حالة المفاضلة يجب الأخذ بعين الاعتبار النقاط الآتية<sup>(1)</sup>:

- ✓ إمكانية تنفيذ البديل ومدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية الملائمة اللازمة لتنفيذه.
- ✓ التكاليف المالية لتنفيذه والأرباح التي يتوقع تحقيقها والخسائر التي يمكن أن تتولد عنه.
- ✓ الانعكاسات النفسية والاجتماعية لتنفيذ البديل ومدى استجابة المرؤوسين وتقبلهم للبديل واختيار الوقت المناسب لتنفيذه.
- ✓ اختبار البديل الذي يضمن تحقيقه السرعة المطلوبة عندما يكون الحل ملما وعاجلا.

### المرحلة الرابعة: اتخاذ القرار (اختيار البديل الأمثل) :

تتم عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأنسب وفقا لمعايير واعتبارات موضوعية يستند إليها المدير في عملية الاختيار وأهم هذه المعايير<sup>(2)</sup>:

- تحقيق البديل للهدف أو الأهداف المحددة، فيفضل البديل الذي يحقق لهم الأهداف أو أكثرها مساهمة في تحقيقها.
- قبول أفراد المؤسسة للحل البديل واستعدادهم لتنفيذه .
- درجة السرعة المطلوبة في الحل البديل، والموعد الذي يراد الحصول فيه على النتائج المطلوبة.
- كفاءة البديل والعائد المتوقع إتباع البديل المختار.

### المرحلة الخامسة: تنفيذ القرار ومتابعته:

ولهذا لا تنتهي عملية اتخاذ القرار باختبار البديل الأفضل، وإنما لا بد من وضع القرار موضع التنفيذ بإبلاغه للمعنيين بأمره حتى يحاط الجميع به علما وليلتزم كل منهم بمضمونه فور صدوره، كما تتطلب هذه المرحلة شرح وتفسير القرار وللقائمين بتنفيذه وتتطلب أيضا ضرورة المتابعة المستمرة للقرار من خلال المقارنة بين النتائج الفعلية للقرار والغايات المستهدفة منه بغية

1- نواف كنعان، مرجع سابق، ص ص 149، 150، 151.

2- زيد منير عبوي، القيادة ودورها في العملية الإدارية، دار البلدية للنشر والتوزيع، الأردن 2008، ص ص

157 ، 158.

التعرف على نواحي القوة والضعف في هذا القرار للعمل على تعديله بما يتلاءم مع تحقيق أكبر عدد ممكن من الكفاءة في العمل<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: أنواع القرارات المالية:

تشمل القرارات المالية كل من قرار التمويل، قرار الاستثمار و قرار توزيع الأرباح.

#### أولاً: قرار التمويل:

يعتبر التمويل بمثابة القرار الفعال في تحريك وترشيد باقي القرارات الأخرى.

- ✓ - **تعريف قرار التمويل:** يمكن إعطاء تعريف بسيط لكل من التمويل، وقرار التمويل
- **تعريف التمويل:** "هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام"<sup>(2)</sup>.

- **تعريف قرار التمويل:** "هو تلك القرارات المتعلقة بتحديد وصياغة هيكل التمويل لمؤسسة الأعمال و التي تصل من خلال اختيار هيكل التمويل الأمثل إلى تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم"<sup>(3)</sup>.

- ✓ - **مصادر التمويل:** يمكن تقسيم مصادر التمويل إلى مصادر أموال طويلة الأجل تستخدم الاستثمارات طويلة الأجل، و مصادر أموال قصيرة الأجل تستخدم في الاستثمارات قصيرة الأجل.

- **مصادر التمويل قصيرة الأجل:** يوجد نوعين أساسيين لهذا التمويل هما<sup>(4)</sup>:

- **الائتمان التجاري:** هو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري مقابل شراء بضاعة يقصد إعادة البيع أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة، ويحتاج المشتري إلى هذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية رأس المال العامل.

1- فتحي أحمد نياب، إدارة الأعمال الحديثة بين النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2013، ص ص 107، 108.

2- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008، ص 24.

3- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2008، ص 48.

4- دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص ص 221 ، 227.

• **الائتمان المصرفي:** تحتاج المشاريع عادة خلال دورتها الاستثمارية التشغيلية إلى التمويل قصير الأجل خلال فترة زمنية محددة لتغطية الاحتياجات خلال هذه الدورة أو التوسع في نشاط المؤسسة، وعادة يشترط المصرف أن يتم تسديد قيمة القرض في فترة أقل سنة.

#### - مصادر التمويل طويلة الأجل:

هي المصادر التي تستخدم في الاستثمارات طويلة الأجل وتكون مدتها أكثر من سنة، ذلك من أجل تلبية الاحتياجات الدائمة لبعض الأموال المتداولة وهي<sup>(1)</sup>:

• **الأسهم العادية:** هي مستندات ملكية لحاملها، ويتمتع صاحبها بحق التصويت في الجمعية العامة والتداول وغير قابلة للتجزئة من قبل حاملها ولا تستحق في تاريخ محدد، أي أنها أبدية على طول عمر المؤسسة.

• **الأسهم الممتازة:** يمثل السهم الممتاز مستند ملكية، ويتمتع حامله بمجموعة من الامتيازات التي تظهر الفرق بينها وبين الأسهم العادية والمتمثلة في حصول حامله على نسبة ثانية من الأرباح، وله الأولوية في استرجاع قيمة سهمه في حالة التصفية، ولا يحق لأصحاب الأسهم الممتازة بالتصويت عند انعقاد الجمعية العامة على عكس الأسهم العادية، ويحق لحامل السهم الممتاز تحويله إلى سهم عادي.

• **السندات:** هي أداة من أدوات المديونية، تصدرها المؤسسة وتطرح للتداول أمام المؤسسات والأفراد بهدف الحصول على تمويل طويل الأجل، وبفائدة سنوية ولها تاريخ استحقاق.

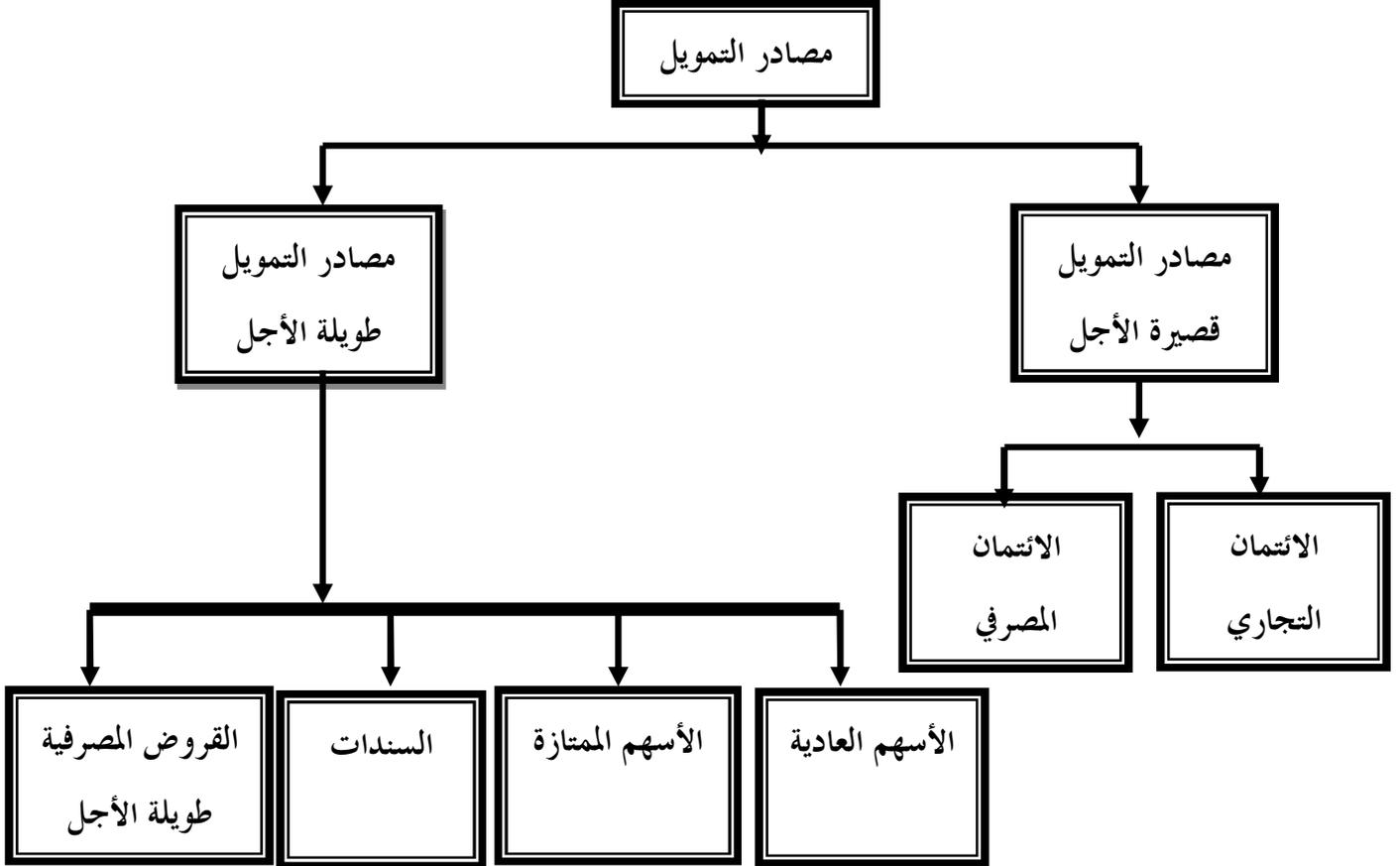
#### • القروض المصرفية طويلة الأجل:

هي إحدى مصادر التمويل طويلة الأجل والتي تمنح مباشرة من الجهاز المصرفي وتكون مدتها أكثر من سنة، وتمنح مثل هذه القروض من البنوك ومؤسسات الأموال المحلية أو الأجنبية، ويتم تحديد مبلغ القرض وسعر الفائدة وطريقة الدفع بالاتفاق مع المفترض وكذلك أسلوب إعادة

1- هواري معراج، وآخرون، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد و الأزمات المالية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2013، ص 184-187.

المبلغ المفترض الذي قد يتم دفعه واحدة في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه وقد يتم على أقساط متساوية في تواريخ معلومة ومحدودة.

شكل رقم(3): مخطط لمصادر التمويل



المصدر: من إعداد الطالبة.

### ثانياً: قرار الاستثمار

✓ - تعريف قرار الاستثمار: "هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين أو أكثر" (1).

أو: "قرارات الاستثمار تنحصر في اختيار نوع الموجودات التي يجب أن تستخدم من قبل إدارة المؤسسة لتحقيق عوائد مستقبلية" (2).

1- عبد الحميد عبد المطلب، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص38.

2- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 46.

✓ - خصائص القرار الاستثماري: أي قرار استثماري ينطوي على عدد من الخصائص أهمها<sup>(1)</sup>

- إنه غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة.

- القرار الاستثماري هو قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل.

- القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرق ليس من السهل تعديها أو الرجوع فيها.

- يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطرة.

✓ - مقومات اتخاذ القرار الاستثماري:

تستلزم الضرورة أن يكون القرار الاستثماري ناجحا ولكي يكون كذلك لابد أن يستند على ثلاثة أسس<sup>(2)</sup>:

• اعتماد إستراتيجية ملائمة: تتوقف بشكل أساسي على أولويات المستثمر، والتي تكشف عنها أو يعبر عنها معنى تفضيل الاستثماري والذي يتشكل من رغبات المستثمر تجاه كل من الربحية والسيولة والأمان، فالربحية تتأثر من خلال معدل العائد المتوقع من الاستثمار، بينما السيولة والأمان فيعبر عنهما بالمخاطرة التي يكون المستثمر مستعدا لقبولها في ضوء العائد المتوقع من الاستثمار.

• الاسترشاد بالأسس العلمية في اتخاذ قرار الاستثمار: يقصد أن يكون القرار رشيدا، وحتى يكون القرار كذلك يجب على المستثمر أن يوظف أولا المنهج العلمي في اتخاذ للاحية تحديد الهدف من الاستثمار، تهيئة البيانات والمعلومات الملائمة لاتخاذ البديل الاستثماري الأفضل، ويتم الاعتماد على عدد المبادئ والمعايير كأساس لاتخاذ القرار ومن أهمها ما يلي<sup>(3)</sup>:

1- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص39.

2- طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص17.

3- مرجع نفسه، ص ص 18، 19.

- مبدأ تعدد الخيارات (البدائل الاستثمارية): حتى يكون المستثمر في وضع قادر فيه على إجراء المفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأفضل الذي يتناسب مع الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وكلما كانت البدائل كثيرة ومتعددة فإنها تعطي متخذ القرار مرونة أكبر وتمكنه من اتخاذ القرار الصائب.
- مبدأ الخبرة والتأهيل: وهذا يعني أن قرار الاستثمار بما يتضمنه من حيثيات، وما يستلزمه من إمكانيات فنية وعلمية قد لا تتوفر لدى العديد من المستثمرين الأمر الذي يستلزم الاستعانة بمشورة المختصين في هذا المجال.
- مبدأ الملائمة: بمعنى اختيار المجال الاستثماري المناسب، وكذلك الأداة الاستثمارية المناسبة في ذلك المجال بما ينسجم وظروف المستثمر سواء كان فرداً أو مؤسسة.
- مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية: اختيار عدد من الأدوات الاستثمارية بغية تخفيض أثر المخاطر وخاصة المخاطر غير النظامية.
- مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة: ترتبط القرارات الاستثمارية بعاملين أساسيين هما العائد والمخاطرة وتوجد علاقة طردية بينهما فكلما زاد العائد المتوقع من الاستثمار ارتفعت المخاطرة الناتجة عنه، ولهذا على المستثمر قبل أن يتخذ قراره الاستثماري أن يتنبأ بكل من العائد ودرجة احتمال تحقق هذا العائد الذي تحدد على أساسه درجة المخاطرة<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً: قرار توزيع الأرباح

- ✓ - تعريف قرارات توزيع الأرباح: "مجموعة قرارات تشمل كافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي على المساهمين من حملة الأسهم العادية، وزمن توزيع هذه الأرباح"<sup>(2)</sup>.
- ✓ - سياسات توزيع الأرباح: تتضمن مجموعة من الأدلة والإرشادات التي تعتمد عليها الإدارة المالية عند اتخاذ قرارات توزيع الأرباح، ويمكن تعريفها فيما يلي: "مضمون لاتخاذ قرار بتوزيع الأرباح أو احتجازها لإعادة استثمارها في المؤسسة، وتتمثل السياسية المثلى

1- طلال كداوي، مرجع سابق، ص 19.

2- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 19.

للتوزيعات في تلك التي تعمل على الموازنة بين التوزيعات الحالية والأرباح المستقبلية والتي ينتج عنها تعظيم سعر السهم<sup>(1)</sup>.

يمكن تقسيم السياسات المتبعة في توزيع الأرباح إلى ما يلي:

- سياسة فائض التوزيعات: وتقوم هذه السياسة على أساس أن المستثمر يفضل قيام المؤسسة باحتجاز الأرباح بدلا من إجراء التوزيعات، إذا كان العائد الذي تحققه المؤسسة بإعادة استثماره للأموال عند مستويات خطر مماثلة.
- التوزيعات الثابتة: والتي تنطوي على توزيع نسبة ثابتة من الأرباح، وتقوم الإدارة بزيادة النسبة إلا إذا كانت لها رؤية واضحة عن مستقبل أرباح المؤسسة.
- سياسة الحد الأدنى زائد الفائض: تنطوي على قيام المؤسسة بإجراء حد أدنى من التوزيعات ثابت وفي الفترات التي ترتفع فيها أرباح المؤسسة تقوم بإجراء توزيعات إضافية.
- خطة إعادة استثمار التوزيعات : تتيح هذه الخطة قيام المؤسسة بطريقة مباشرة باستخدام التوزيعات في شراء أسهم إضافية لبعض المؤسسات، وتتلأم هذه السياسة عم المستثمرين الذين لا يرغبون في الحصول على دخول حالية

#### المطلب الرابع: الصعوبات التي تواجه عملية اتخاذ القرارات

من الصعوبات التي تعترض أي قرار هو عدم وجود قرار يرضي الجميع، لكنه يمثل أحسن الحلول في ظل الظروف الموجودة، فكثيرا ما يجد متخذ القرار نفسه معرضا لكثير من العوائق التي تصعب عملية الوصول إلى قرار مناسب، والتي يمكن حصرها في ما يلي<sup>(2)</sup>:

✓ عدم إدراك المشكلة وتحديدها: يلقي متخذ القرار صعوبة تحديد المشكلة نتيجة تداخل مسبباتها بنتائجها، مما يتعسر عليه عدم القدرة على تمييزها بدقة، وبالتالي تتجه جهوده لمعالجة المشكلة الفرعية من هذه المشكلة وعدم التعرض إلى المشكلة الحقيقية لعدم قدرته على تحديدها وتعريفها.

1- محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العيد، الإدارة المالية (مدخل كيفية إتخاذ القرار)، 2006، ص 416.

2- جليلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009، ص 80.

- ✓ عدم القدرة على تحديد الأهداف التي يمكن أن تتحقق باتخاذ القرار : إن القرارات تسعى دائما إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، هذه الأخيرة قد تتعارض مع بعضها وقد تتعارض مع أهداف بعض الإدارات والأقسام أيضا، كما تختلف في أهميتها مما يتطلب من متخذ القرار أولا التمييز بين أقل الأهداف أهمية، ثم توجيه الجهود لتحقيق الأهداف الأكثر أهمية.
- ✓ شخصية متخذ القرار: قد يكون متخذ القرار عند اتخاذ قراره واقعا تحت تأثير بعض العوامل، كالقيود الداخلية التي تشمل التنظيم الهرمي الذي تقرره السلطة وما ينجم عنه من بيروقراطية وجهود وضرورة التقيد بالإجراءات الداخلية أو القيود الخارجية، وبالتالي ينجم عنها خضوع متخذ القرار لسلطة أعلى تحد الغايات الكبرى الواجب تحقيقها، مما ينعكس سلبيا على أفكاره وتطلعاته مما يؤثر على المؤسسة ونجاحها.
- ✓ نقص المعلومات: يعد عدم المعلومات من أهم المعلومات التي تواجه متخذ القرار، إذ تعد المعلومات من أهم موارد المؤسسة في العصر الحديث حيث يجب أن تعطي صورة متعددة عن بيئة العمل وظروفه وإمكاناته والقيود، وبما أن صحة القرار تبنى على صحة المعلومات التي استخدمت لاتخاذها، فإن متخذ القرار مطالب بتحديد نوع المعلومات اللازمة ومصادر الحصول عليها، والعمل على جمعها وتحليلها وتحديدتها باستمرار<sup>(1)</sup>.

### المبحث الرابع: دور التشخيص المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم وثائق المؤسسة نظرا لأهمية البيانات المالية التي تتضمنها، وهي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في المؤسسة، وتعدد الجهات التي تستخدم القوائم المالية سواء في عملية اتخاذ القرارات أو القيام ببعض التنبؤات والدراسات اللازمة لاتخاذ تلك القرارات.

#### المطلب الأول: عرض أهم القوائم المالية

قبل القيام بعرض القوائم المالية يمكن إعطاء مفهوم بسيط لها: "القوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلية، وهذه المعلومات يتم

1- جلييلة بن خروف، المرجع السابق، ص ص 80 ، 81.

جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول ومجامع" (1).

### أولاً: \*الميزانية المالية:

تُعرف الميزانية المالية على أنها: "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم وتفصل هذه العناصر داخل الميزانية إلى العناصر الجارية والعناصر الغير جارية، حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم ترتب حسب درجة استحقاقها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة والغير متداولة" (2).

كما يمكن إعطاء تعريف آخر للميزانية المالية" هي جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية" (3).

وتضم الميزانية جانبين أساسيين هما:

✓ - \*جانب الأصول (4):

- الأصول الغير الجارية (غير متداولة): "هي أصول مخصصة للاستغلال بصورة مستمرة لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة يتم حيازته لغرض التوظيف على المدى البعيد". وتشمل: التثبيات المعنوية، التثبيات العينية، التثبيات المالية، المخزونات، ضرائب مؤجلة غيرها... إلخ.
- الأصول الجارية (متداولة): هي الأصول التي تتوقع المؤسسة بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية، بالإضافة إلى العملاء وخزينة الأصول.

✓ - \*جانب الخصوم (5):

- إن الخصوم تبين مصادر التمويل للمؤسسة، والتي قد تكون ذاتية مثل مساهمات الشركاء، وقد تكون خارجية مثل القروض بمختلف أنواعها، وتشمل:
- رؤوس الأموال الخاصة: وتضم رأس المال الصادر، رأس المال غير المستعان به، علاوات واحتياطات، فرق إعادة التقييم، والنتيجة الصافية.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 22.

2- مرجع نفسه، ص 25.

3- TAYEB ZITOUN, *Analyse financière*, Edition Berti, Alger, 2003, P75.

\*4 انظر الملحق رقم (1) الخاص بجانب الأصول للميزانية المالية.

\*5 انظر الملحق رقم (2) الخاص بجانب الخصوم للميزانية المالية.

- الخصوم غير الجارية: والتي تضم كل القروض، والديون المدينة المالية، الضرائب المؤجلة، مؤونات.....إلخ.

الخصوم الجارية: تشمل الموردين والحسابات الملحقة، الضرائب، ديون مدينة أخرى، خزينة الخصوم.

### ثانيا: جدول حسابات النتائج

توجد تعاريف متعددة لجدول حسابات النتائج نذكر منها:

يعرف جدول حسابات النتائج بأنه "جدول يقيم مجموعة من المعطيات المالية حيث يبين فيه مختلف الأرباح التي تحققت المؤسسة ومختلف المصاريف التي تتحملها ممثلة بالنواتج والتكاليف حيث يسمح بفهم مختلف مراحل تكون نتيجة المؤسسة"<sup>(1)</sup>.

أو هو "بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة"<sup>(2)</sup>.

### أشكال جدول حسابات النتائج:

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب مواضعها مع كل

مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم وهما:

✓ \* جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:<sup>(3)</sup> الذي يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها، ذلك من أجل حساب النتيجة الصافية وبحسب هذه الطريقة يجب المرور بالعشر مستويات التالية:<sup>(4)</sup>

- إنتاج السنة لمالية: يتمثل في إجمالي المنتجات وجميع السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة، ومؤشر مرجعي للحكم على القدرة الإنتاجية للمؤسسة.

1- Jean Louis Amelon, *l'essentiel à connaitre en gestion financier*, Edition Maxima, paris, 2002, p53

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبية ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19 قرار مؤرخ في 26 جويلية، 2008، ص 24.

3- \*أنظر الملحق رقم (3) الخاص بجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

4- سعيدة بورديمة، مرجع سابق، ص ص 22، 23، 24.

- استهلاك السنة المالية: يتمثل في مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة المالية من مشتريات السلع والخدمات، والخدمات الخارجية، والاستهلاكات الأخرى بهدف ممارسة أنشطتها.
- القيمة المضافة للاستغلال: تعبر عن الإضافة التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي وتساعد في تحليل الوضع المالي للمؤسسة من خلال قياس معدل نموها قياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة، كما تستخدم كمقياس للمقارنة ما بين المؤسسات في نفس النشاط. هي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية.
- إجمالي فائض الاستغلال: وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.
- النتيجة العملياتية: هي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى ومطروحا منه مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة ومضافا إليه استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات.
- النتيجة المالية: وهي النتيجة التي يتم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين النواتج المالية الناتجة عن عمليات الإقراض والأعباء المالية الناتجة عن عمليات الاقتراض.
- النتيجة العادية قبل الضرائب: وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.
- النتيجة الصافية للأنشطة العادية: نتحصل عليها بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.
- النتيجة غير العادية (الاستثنائية): تمثل الفرق بين الفر بين النواتج غير العادية والأعباء غير العادية.
- النتيجة الصافية للسنة المالية: هي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

✓ \* جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة: (1)

يقوم على المقارنة التحليلية للمؤسسة بحيث يرتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا يسمح بالحصول على مختلف التكاليف التي تقع على مختلف الوظائف داخل المؤسسة.

\*1 - أنظر الملحق رقم (4) الخاص بجدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

- هامش الربح الإجمالي: وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة ولخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.
  - النتيجة العملياتية: وهي هامش الربح الإجمالي مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف والأعباء الأخرى العملياتية.
- أما بالنسبة لباقي المستويات فتحسب بنفس الطريقة التي تعرضنا لها في حساب النتائج حسب الطبيعة.

### ثالثا: جدول التمويل

#### ✓ مفهوم جدول:

جدول التمويل أو جدول الاستعمالات والموارد يعد أحد الكشوفات التي تلخص الحالة المالية للمؤسسة ويهدف من ورائه المحلل إلى التعرف على حقيقة الموارد التي تحصلت عليها المؤسسة، والكيفية والوجهة التي استعملت فيها هذه الموارد وهذا لن يتم بطبيعة الحال إلا من خلال مقارنة ميزانيتين وظيفيتين متتاليتين<sup>(1)</sup>، وبين كذلك التغيير الحاصل ضمن ثروة المؤسسة خلال فترة نشاط محددة، وذلك من خلال التدفقات النقدية للموارد والاستخدامات في المدى الطويل والقصير بالاعتماد على ميزانيتين وظيفيتين لسنتين متتاليتين والتي ينتج عنها تغير في المعادلة الأساسية للخرينة كما يلي<sup>(2)</sup>:

$$\Delta BFR = \Delta FR_{ng} + \Delta T_{ng}$$

#### ✓ إعداد وتكوين جدول التمويل:

لإعداد جدول التمويل حسب المخطط المحاسبي العام PCG نبحث عن الفرق بين التدفقات النقدية الطويلة والقصيرة الأجل لميزانيتين متتاليتين، ومنه فإن لجدول التمويل جزئيين هما<sup>(3)</sup>:

1- Josette Peyrard ,**Analyse Financiere**, librairie vuibert ,8ed ,Paris ,1999 ,p154

2- إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 126 .

3- سعيدة بورديمة، محاضرة في مقياس التشخيص المالي، جامعة 8 ماي 1945، 2017، ص 2 .

- الجزء الأول من جدول التمويل:

الموارد المالية طويلة الأجل التي جلبتها المؤسسة والتي تتمثل في التغيير في الموارد الدائمة بين الدورة السابقة والدورة الحالية.  
الاستخدامات التي كونتها المؤسسة والتي تتمثل في التغيير في الاستخدامات المستقرة بين الدورة السابقة والدورة الحالية.

جدول رقم (1): الجزء الأول من جدول التمويل

الموارد المستقرة $R_D$	الاستخدامات المستقرة $E_S$
القدرة على التمويل الذاتي CAF التنازل عن التثبيتات الحصول على قروض مالية الرفع في رأس المال	حيازة تثبيبات جديدة مصاريف موزعة على عدة سنوات تسديد قروض مالية انخفاض في رأس المال تسديد مكافأة رأس المال ( توزيع الأرباح )
التغيير في الموارد المستقرة (+)	التغيير في الاستخدامات المستقرة (-)

المصدر: محاضرة الأستاذة الدكتورة، سعيدة بورديمة، ص 28 .

وبالتالي فإن الجزء الأول من جدول التمويل يظهر لنا التغيير في رأس المال العامل الصافي

الإجمالي  $FR_{ng}$  :

$$\Delta FR_{ng} = \Delta R_D - \Delta E_S$$

• شرح محتوى الجزء الأول من جدول التمويل:

يتكون من العناصر التالية:

حيازة التثبيتات: تشمل المعنوية والمادية والمالية التي تم حيازتها أو إنشاؤها خلال الدورة

الحالية، تُعطى بالعلاقة التالية:

تثبيتات الدورة الحالية = تثبيتات الدورة السابقة + الحيازة - التنازل

تسديد القروض المالية: تتمثل في أقساط السنوية للقروض والمسددة خلال الدورة الحالية، يمكن حسابها بالعلاقة التالية:

قروض الدورة الحالية = قروض الدورة السابقة + الحصول على قروض - تسديدات القروض  
تخفيض في رأس المال: هي عملية معاكسة بالرفع في رأس المال، تتم من خلال خروج بعض المساهمين أو بسبب ضم الخسائر المتراكمة.

المصاريف الموزعة على عدة سنوات: هي المصاريف التي تُوزع على عدد السنوات وبالتالي تُخفض من مصاريف ما يؤدي إلى إنعاش النتيجة.

تسديد مكافئات رأس المال: هي الأرباح التي حققتها المؤسسة في الدورة السابقة والتي تم توزيعها خلال الدورة الحالية، وتُعطى بالعلاقة التالية:

الأرباح الموزعة = نتيجة الدورة السابقة - ارتفاع الاحتياطات

القدرة على التمويل الذاتي (CAF): هي عبارة عن مورد داخلي ناتج عن العمليات المسجلة من مداخيل مالية ونواتج خلال دورة معينة، وتعطي بالعلاقة التالية:

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات لإهلاك + مخصصات

المؤنات - استرجاع المؤنات + أو - فائض أو نقص قيمة التنازل عن الاستثمارات

التنازل عن التثبيات: تشمل كل التثبيات المتنازل عنها بسعر السوق.

الحصول على قروض مالية: تتمثل في القروض المتحصل عليها خلال الدورة الحالية من المؤسسات المالية والمصرفية عدا الاعتمادات البنكية الجارية، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

قروض الدورة الحالية = قروض الدورة السابقة + الحصول على قروض - تسديدات القروض.

الرفع في رأس المال: عبارة عن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة بمختلف الطرق كإصدار أسهم أو الحصول على إعانات الاستثمار ..... إلخ.

- الجزء الثاني من جدول التمويل:

يحتوي العناصر التالية:

الموارد قصيرة الأجل التي جلبتها المؤسسة خلال الدورة الحالية والتي تتمثل في:

$$\Delta R_{ex} \text{ و } \Delta R_{hex} \text{ و } \Delta R_t$$

الاستخدامات التي كونتها المؤسسة خلال الدورة الحالية والتي تتمثل في:

$$\Delta E_{ex} \text{ و } \Delta E_{hex} \text{ و } \Delta E_t$$

وبالتالي فإن الجزء الثاني من جدول التمويل يظهر لنا التغيير في الاحتياج في رأس المال العامل (للاستغلال و خارج الاستغلال ) والتغيير في الخزينة، كما يلي:

- إ ر م ع الاستغلال  $\Delta BFR_{ex}$  = التغيير في المخزونات والعملاء والحسابات الملحقه  $\Delta E_{ex}$  - التغيير في الموردون والحسابات الملحقه  $\Delta R_{ex}$
- إ ر م ع خارج الاستغلال  $\Delta BFR_{hex}$  = التغيير في المدينون الآخرون  $\Delta E_{hex}$  - التغيير في الديون الأخرى  $\Delta R_{hex}$
- التغيير في الخزينة  $\Delta T_{ng}$  = التغيير في البنك، الصندوق والحساب الجاري  $\Delta E_t \dots$  - التغيير في الإعتمادات البنكية الجارية  $\Delta R_t$

جدول رقم(2): الجزء الثاني من جدول التمويل

رصيد □ - □	المورد □	الاستخدام □	$+BFR\Delta\Delta T_{ng}$
		" " "	مخزونات
	" " "	" " "	عملاء و حسابات موردون
" " "	" " "	" " "	$\Delta BFR_{ex}$
	" " "	" " "	مدينون اخرون ديون أخرى
" " "			$\Delta BFR_{hex}$
	" " "	" " "	متاحات اعتمادات جارية
" " "			$\Delta T_{ng}$
" " "			$+BFR\Delta\Delta T_{ng}$

المصدر: محاضرة الأستاذة الدكتورة، سعيده بورديمة، ص 29 .

#### رابعاً: جدول تدفقات الخزينة

يعرف جدول تدفقات الخزينة بأنه: "جدول من شأنه أن يدرس تطور الحالة المالية للمؤسسة من سنة إلى أخرى وهذا بالنظر إلى التدفقات الجارية للخزينة ويرجع في الأصل إلى

جدول التمويل الذي يفضلته يتم إعادة ترتيب ما هو موجود ضمنه على أساس وظائف التدفقات السنوية الداخلة والصادرة من الخزينة<sup>(1)</sup>.

✓ مكونات جدول تدفقات الخزينة:

وتتمثل في<sup>(2)</sup>:

**الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال):** تتمثل في التدفقات المالية الناتجة عن بيع شراء السلع وخدمات، وكل العمليات العادية التي تخص الدورة التشغيلية للمؤسسة.

**الأنشطة الاستثمارية:** تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيلات الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات.

**الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل):** هي تلك الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالزيادة أو النقصان مكافآت رأس المال المدفوعة، تشمل تدفقات نشاط التمويل.

✓ نماذج جدول التدفقات الخزينة:

توجد العديد من نماذج جدول تدفقات الخزينة صادرة عن هيئات مالية وجامعات ومعاهد متخصصة ومحللين وغيرها، ولكل نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة وفيما يلي أهمها:

- \*جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة<sup>(3)</sup>: يركز هذا النموذج على دورتي

الاستغلال والاستثمار، إذ يتوجب على المؤسسة توليد الفوائض اعتمادا على دورة الاستغلال واعتبار دورتي الاستدانة والتمويل ملجأ استثنائي يتم اللجوء إليه فقط في حال عدم تمكن النشاط من تمويل نفسه ذاتيا. ويمكن استعماله في المؤسسات التي تنشط في الاقتصاديات غير الرأسمالية والتي تتميز بشح الموارد المالية وقلة الاستثمار.

- \*جدول تدفقات الخزينة الخاص بـ OEC أو الطريقة غير المباشرة<sup>(4)</sup>: تم تبني هذا

النموذج من قبل النظام المالي المحاسبي الجزائري والذي يوصف من قبل بعض المحللين الماليين أنه مثالي إلى حد ما لدراسة تدفقات الخزينة بتمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة

1- سعيدة بورديمة، مرجع سابق، ص 17.

2- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 80.

3\* - أنظر الملحق رقم (5) الخاص بجدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة.

4\* - أنظر الملحق رقم (6) الخاص بجدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة.

لدورة معينة من خلال تقسيمها حسب الوظائف الأساسية للنشاط أي كل من الاستغلال، الاستثمار، التمويل.

### المطلب الثاني: الميزانية المالية المختصرة والميزانية الوظيفية

يتم تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، حيث تسمح هذه التقنيات بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتبعة من طرف المؤسسة، إن الميزانية المالية والميزانية الوظيفية يتم إعدادها انطلاقاً من الميزانية المحاسبية، والتي من خلالهما يمكن استخراج مختلف المؤشرات المالية التي تفيد في التحليل المالي.

### أولاً: الميزانية المالية المختصرة:

تعتبر الميزانية أداة فعالة في عملية التحليل، إذ تعبر عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم وتعمل على إبراز نقاط القوة والضعف في الهيكل المالي في المؤسسة، كما تعبر عن الأجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي حسب مبدأ السيولة والاستحقاق ويتم هذا الترتيب بناءً على المبادئ التالية<sup>(1)</sup>:

- ✓ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.
- ✓ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.
- ✓ لتسهيل مبدأ لمعيارين السابقين نعتمد على معيار السنة الواحدة.

الجدول التالي يبين لنا نموذج بناء الميزانية المالية المختصرة:

1- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 86.

جدول رقم(3) الميزانية المالية:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
			<b>أصول ثابتة:</b>
	أموال دائمة		استثمارات معنوية
	أموال خاصة		استثمارات مادية
	ديون طويلة الاجل		استثمارات مالية
	<b>خصوم متداولة(دق ا)</b>		
			<b>أصول متداولة:</b>
			قيم الاستغلال
			قيم قابلة للتحقيق
			قيم جاهزة
			المجموع
	المجموع		المجموع

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص86.

### ثانيا: الميزانية الوظيفية

الميزانية الوظيفية هي أداة للتشخيص المالي تقيد فيها المورد والاستخدامات بالقيمة الإجمالية لتدفقات الإيرادات والنفقات وترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورة التمويل، الاستثمار، والاستغلال.

✓ مفهوم الميزانية الوظيفية: هي وسيلة إعلامية لطرق تمويل الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات) ودورة الاستغلال، وهدفها هو تشخيص التوازن المالي للمؤسسة وذلك استنادا الى القاعدة الأساسية للتحليل المالي (التوازن الأدنى) والقائمة على التوفيق بين مدة الاستخدام ومدة استحقاق الدين، ويعني ذلك أن الاستثمارات طويلة الأجل يتعين تمويلها بموارد مستقرة، وفي الاستخدامات الجارية بموارد قصيرة الأجل<sup>(1)</sup>.

1- لحسن دردوري، التشخيص المالي، مطبوعة لطلبة الماستر، تخصص مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص2.

- ✓ أقسام الميزانية الوظيفية: تنقسم الميزانية الوظيفية إلى أربعة مستويات تتمثل فيما يلي<sup>(1)</sup>:
- مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة: تتكون الموارد من مصادر التمويل متوسطة وطويلة الأجل (الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل والاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة والاحتياطات)، أما الاستخدامات المستقرة تتكون من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.
  - مستوى استخدامات وموارد الاستغلال: تتكون من احتياجات دورة الاستغلال المتعلقة بالنشاط الرئيسي الذي تزاوله المؤسسة وموارد هذه الاحتياجات، حيث تتشكل استخدامات الاستغلال من (المخزونات، الزبائن والحسابات الملحقة، حساب الموردون والمدينون كضمانات الأغلفة والتسييفات الملحقة، TVA للتحصيل...) أما موارد الاستغلال فتتشكل من (ديون الموردين والحسابات الملحقة، الزبائن الدائنون كضمانات الأغلفة، التسييفات المحصلة من العملاء، TVA للدفع...).
  - مستوى استخدامات وموارد خارج الاستغلال: كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة وتلك التدفقات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية.
  - مستوى الخزينة: يشمل هذا المستوى استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات وموارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية.
- الجدول الموالي يبين نموذج لبناء الميزانية الوظيفية:

1- لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 31.

جدول رقم (4) الميزانية الوظيفية:

المبالغ الإجمالية	الموارد	المبالغ الإجمالية	الاستخدامات
	الموارد الدائمة $R_D$ ✓ الاموال الخاصة ✓ الديون متوسطة وطويلة الاجل ✓ مجموع الاهتلاكات والمؤونات		الاستخدامات المستقرة $E_S$ ✓ الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية ✓ الاصول ذات الطبيعة المستقرة
	موارد الاستغلال $R_{ex}$ - مستحقات المورد وملحقاته		استخدامات الاستغلال $E_{ex}$ ✓ المخزونات الاجمالية ✓ حقوق العملاء وملحقاتها
	موارد خارج الإستغلال $R_{hex}$ - موارد أخرى		استخدامات خارج الإستغلال $E_{hex}$ - حقوق أخرى
	موارد الخزينة $R_t$ - الاعتمادات البنكية الجارية		استخدامات الخزينة $E_t$ - المتاحات
	مجموع الموارد $R$		مجموع الإستخدامات $E$

المصدر: لحسن دردوري، مرجع سابق، ص30.

المطلب الثالث: التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

أولاً: تعريف التوازن المالي:

"يعرف التوازن المالي بأن الحالة التي يكون فيها رصيد النقدية موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الآجل هذا من ناحية ومن ناحية أخرى مع تحقيق اليسر المالي والسيولة للمؤسسة، أو

الكيفية التي تصل بها المؤسسة إلى وضعية مالية تستطيع من خلالها سداد كافة مستحقاتها العاجلة مع ضمان عدم الوقوع في العجز المالي"<sup>(1)</sup>.

ثانياً: شروط التوازن المالي:

لكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي يجب أن تتحقق الشروط التالية<sup>(2)</sup>:

✓ **الشرط الأول:** رأس مال عامل صافي إجمالي موجب، أي أن  $0 < FRng$

وذلك يتحقق عندما تتمكن المؤسسة من تغطية الاستخدامات المستقرة بالاعتماد على الموارد الدائمة، والشكل التالي يوضح ذلك:

✓ **الشرط الثاني**  $BFR < FRng$ : أي أن يغطي رأس المال العامل الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي  $FRng$  يغطي  $BFR$  بشقيه الاستغلال و خارج الاستغلال.

✓ **الشرط الثالث:** خزينة موجبة،  $0 < Tng$  ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين وبالتالي تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات.

ثالثاً: مؤشرات التوازن المالي

✓ **رأس المال العامل:**

يعتبر رأس المال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي لأي مؤسسة.

- **تعريف رأس المال العامل:** "يعرف على أنه ذلك الجزء من الأموال الدائمة (موارد دائمة) الذي يوجه لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال)، أي هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الذي يتميز بدرجة استحقاق ضعيفة الذي يستعمل من أجل تغطية الاستعمالات التي تتميز بدرجة سيولة مرتفعة"<sup>(3)</sup>.

بمعنى أنه ذلك الجزء من الموارد الدائمة المستخدم في تمويل دورة الاستغلال ويمكن

حسابه بالعلاقة التالية<sup>(4)</sup>:

**رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة - الاستخدامات المستقرة**

1- لحسن دردوري، مرجع سابق، ص45.

2- الياس بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سابق، ص106.

3- Khemissichiha, **gestion et stratégie financier**, Edition houma, Alger, 2005, p31.

4- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004، ص235.

ويمكن أن يأخذ الحالات التالية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة - الاستخدامات المستقرة

$$FR_{ng} = E_d - R_s$$

- أنواع رأس المال العامل:

✓ رأس المال العامل الخاص: يمثل هامش الأمان الذي يتم تحقيقه من الأموال الخاصة

فقط ولحسابه هناك طريقتين<sup>(1)</sup>:

طريقة أعلى الميزانية: رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

طريقة أسفل الميزانية: رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - جميع الديون

✓ رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي): يتمثل في مجموعة الأموال الدائمة التي تمول

الأصول المتداولة ويمكن حسابه بالعلاقة التالية<sup>(2)</sup>.

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون (الديون ق آ + الديون م ط آ)

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

✓ رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة لذا يرى بعض المحللين

الماليين أنه لا داعي.

لوضع مصطلح آخر بما انه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى<sup>(3)</sup>.

رأس المال العامل هو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل إلى المدى القصير ويتم

تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية ويمكن حسابه بالعلاقة التالية<sup>(4)</sup>:

✓ الاحتياج في رأس المال العامل

يمكن تعريف الاحتياج من رأس المال العامل على أنه: "رأس المال العامل الأمثل، أي

ذلك لجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأموال المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها

1- محمود عزت اللحام وآخرون، مرجع سابق، ص 125.

2- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 235.

3- مليكة زغيب، المرجع السابق، ص 50.

4- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 235.

المالي الضروري وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية القصيرة الآجل<sup>(1)</sup>.

وينقسم إلى عنصرين هما<sup>(2)</sup>:

- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRex: يمثل الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال، فكل عناصره تنتمي إلى دورة الاستغلال سواء كانت موارد أو استخدامات ويحسب كما يلي:

$$\text{BFRex} = \text{Eex} - \text{Rex}$$

- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex: يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن الأنشطة غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي ويحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال ويحسب كما يلي:

$$\text{BFRhex} = \text{Ehex} - \text{Rhex}$$

ومنه نتحصل على الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي وهو مجموع الرصيدين السابقين ويحسب بالعلاقة:

$$\text{BFR} = \text{BFRex} + \text{BFRhex}$$

#### ✓ الخزينة الصافية الإجمالية:

"الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة التي تكون تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً، إن الخزينة الصافية لها أهمية بالغة لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة"<sup>(3)</sup>.

تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز وتمويل احتياجات رأس المال العامل (للاستغلال أو خارج الاستغلال) فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج يكون رصيد الخزينة موجب و هي حالة الفائض في التمويل وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة و هي حالة العجز في التمويل والعلاقة التالية تبين ذلك<sup>(4)</sup>.

1- مليكة زغيب، المرجع السابق، ص52.

2- سعيدة بورديمة، المرجع السابق، ص16.

3- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص148.

4- سعيدة بورديمة، المرجع السابق، ص 16.

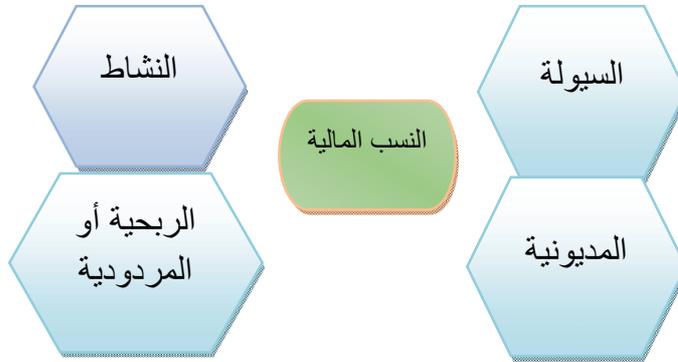
$$TN_g = E_t - R_t$$

$$TN_g = FR_{ng} - BFR$$

### المطلب الرابع: التشخيص المالي باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم وأقدم وسائل التشخيص التي يعتمد عليها في تشخيص وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة ورغم ظهورها واستعمالها منذ بداية القرن 19 إلا أنها تزال إحدى أهم أدوات التشخيص المالي.

الشكل رقم (4) : نسب المالية



المصدر: من إعداد الطلبة

### أولاً: تعريف النسب المالية:

يمكن تعريف النسب المالية "بأنها دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام وتستخدم كمؤشر لتقييم الوضع المالي وكفاءة أداء المؤسسة، وهي طريقة لتفسير الأرقام الموجودة في القوائم المالية وذلك بإعطاء نتائج ذات معنى فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة"<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: أهمية النسب المالية

تتلخص أهمية النسب المالية فيما يلي<sup>(2)</sup>:

- ✓ تحديد مدى قدرة المؤسسات على مواجهة التزاماتها للغير.
- ✓ تمكن المؤسسة قياس درجة نموا والكشف عن مواطن القوة والضعف.

1- Aswathdamodaran, **finance d'entreprise "théorie et pratique"**, 2 édition, nouveaux horizons, paris, 2006, p 153.

2- عبد الله عبد الله السنفي، الإدارة المالية، دار الكتاب الجامعي، ط2، صنعاء، مصر، 2013، ص171.

✓ توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الميزانيات التقديرية.

✓ تساعد على قياس الفعالية الكلية للمؤسسة ومستوى أدائها.

### ثالثاً: أنواع النسب المالية

#### ✓ نسب السيولة:

هي تلك النسب التي تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة ويهتم مقرضو الأموال قصيرة الأجل (البنوك) بهذه المجموعة من النسب بصفة خاصة وذلك إلى جانب اهتمام كل من الإدارة والملاك، ولكن على الرغم من دلالة هذه النسب إلا أن مقاييس السيولة التي تعبر عنها يمكن أن تصبح عديمة الفائدة ويرجع ذلك إلى أنها تعتمد على الأصول والالتزامات قصيرة الأجل التي تتميز بالتغيرات السريعة في قيمتها.

- **نسبة السيولة:** "هي نسبة تعكس الوضعية المالية للمؤسسة على المدى القصير في التاريخ المحدد حيث تقيس هذه النسبة الأصول الجارية مقارنة بالخصوم الجارية"<sup>(1)</sup>، ولقياس ذلك يقوم المحلل بحساب عدة نسب وهي:

• **نسبة السيولة العامة (نسبة التداول):** هي النسب التي تشير إلى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل اعتماداً على أصولها المتداولة وتحسب على النحو التالي<sup>(2)</sup>:

**نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة**

تؤشر هامش الأمان من خلال قدرة الموجودات المتداولة على تغطية المطلوبات المتداولة<sup>(3)</sup>.

• **نسب السيولة السريعة:** تستعمل لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار أي تسهيل موجوداتها من البضاعة .

1- Michel Blanchette, **Ratios financiers utiles connexes**, Edition Dunod ,paris 2012, p11.

2- محمود عزت اللحام، مرجع سابق، ص210.

3- عدنان تايه النعيمي، أرشيد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 90.

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة المطلوبات المتداولة بالموجودات المتداولة الأكثر سيولة لذا فهي تؤشر قدرة الاستمرار وفائدة هذه النسبة تكمن عندما تواجه الشركة مشاكل في تصريف المخزون وتقاس هذه النسبة على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

**نسب السيولة السريعة = الأصول الجارية - المخزون / الخصوم الجارية**

• **نسبة السيولة الجاهزة (النقد):** يهتم المحللون بهذه النسبة لان موجودات المؤسسة من النقد والأوراق المالية هي الموجودات الأكثر سيولة وهي بالتالي التي سيعتمد عليها في الوفاء بالالتزامات بشكل رئيسي خاصة إذا م تتمكن المؤسسة من تسهيل موجوداتها الأخرى وتحسب على النحو التالي:

**نسبة السيولة الجاهزة (النقدية) = القيم الجاهزة / الخصوم الجارية**

✓ **نسب النشاط**

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الموجودات ومن ثمة مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات<sup>(2)</sup>.

تقيس هذه النسب مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وبالتالي تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات و من أهم هذه النسب<sup>(3)</sup>:

- **معدل دوران الأصول الغير جارية:** يعتبر هذا المعدل بمثابة مؤشر على مدى كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة لتوليد حجم معين من المبيعات يحسب كما يلي:

**معدل دوران الأصول الغير جارية = رقم الأعمال خارج الرسم / إجمالي الأصول الغير جارية**

- **معدل دوران الأصول الجارية:** تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة كل دينار مستثمر في الأصول الجارية في توليد مبيعات المؤسسة وعلى أساس هذه المساهمة يمكن تفسير قدرة إدارة هذه المؤسسة على تنشيط دورة الاستغلال، كما يمكن من خلالها الحكم على حجم الاستثمار في دورة الاستغلال وتحسب كما يلي:

**معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال خارج الرسم / الأصول الجارية**

1- عدنان تايه النعيمي، أرشيد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 91.

2- محمد مطر، مرجع سابق، ص 37.

2- سعيدة بورديمة، مرجع سابق، ص 20.

تعكس المعدلات السابقة السرعة التي تتمكن فيها المؤسسة من تحصيل حساباتها المدينة وتصريف مخزونات ويمكن تحليل وتفسير النسب السابقة بشكل أكثر دقة من خلال<sup>(1)</sup>:

- **معدل دوران المخزون:** تعبر هذه النسبة على عدد المرات التي يتحول فيها المخزون السلعي إلى مبيعات وكلما انخفض هذا المعدل دل على أن المؤسسة تعاني من بطئ في تصريف مخزوناتها وهو ما يؤدي إلى تجميد جزء من الأموال على شكل مخزون ومن جهة أخرى فإن زيادة هذا المعدل قد تعني زيادة نشاط المؤسسة وتحسب كما يلي:

معدل دوران المخزون = رقم الأعمال خارج الرسم / متوسط المخزون

متوسط المخزون = مخ أول المدة + مخ نهاية المدة / 2

متوسط المخزون = مخ أول المدة + مخ نهاية المدة / 2

- **معدل دوران الدائنين (الموردون والحسابات الملحقة):** وتعبر هذه النسبة عن الآجال الممنوحة من طرف الموردين بالنسبة للمؤسسة فهذا المؤشر يستفاد منه لبيان مدى كفاءة المنشأة في تسديد التزاماتها حيث كلما كان المعدل مرتفعا كلما كان أداء المؤسسة لالتزاماتها أفضل<sup>(2)</sup>.

معدل دوران الدائنين = المشتريات / رصيد الدائنين

= كتلة البضاعة المباعة / رصيد الدائنين

متوسط فترة التسديد = 360 / معدل دوران الدائنين

- **معدل دوران المدينين (العملاء والحسابات الملحقة):** الهدف من هذه النسبة هو قياس سيولة الذمم الدائنة أي القدرة على تحصيل ذممه من الحسابات المدينة وأوراق القبض<sup>(3)</sup>.

يقيس دوران المدينين وعادة ما تنشأ الذمم المدينة نتيجة لتعامل المؤسسة مع الغير أي عندما تتبع منتجاتها إلى الزبائن على الحساب وغالبا ما تضع هذه المؤسسات شروطا لتسديد الديون التي بذمة الزبائن لذلك ينبغي أن تكون هناك إدارة مالية وتمويل كفؤ في إدارة هذا العنصر المهم من عناصر الموجودات المتداولة باعتبار أن عدم لتسديد أو تأخر التسديد سيضع لمؤسسة في عسر مالي .

1- سعيدة بورديمة، مرجع سابق، ص 21.

2- وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 77.

3- خالد الراوي، التحليل المالي لقوائم المالية، دار المسير للنشر والتوزيع، ط1، 2000، ص 71.

لذا فإن قياس معدل دوران المدينين سيبرز دور إدارة التمويل والمبيعات في مدى نجاحها في وضع الشروط الجيدة في عدم ازدياد الديون المعدومة<sup>(1)</sup>.

معدل دوران المدينين = صافي المبيعات الآجلة / متوسط رصيد المدينين

حيث إن متوسط رصيد المدينين = المدينين أول المدة + المدينين آخر المدة / 2

متوسط فترة التحصيل من العملاء = 360 / معدل دوران المدينين

✓ نسب المديونية:

تقيس هذه الفئة من النسب مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها مقارنة مع التمويل الداخلي (الأموال الخاصة) ومن أهم هذه النسب ما يلي<sup>(2)</sup>:

- **نسب المديونية (الملائمة المالية):** تقيس هذه النسبة حجم الديون التي ساهم بها الغير إلى إجمالي أصول المؤسسة حيث كلما تدنت هذه النسبة دل على أن المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها على أموالها الخاصة وتحسب بالعلاقة:

نسبة المديونية = مجموع الديون / إجمالي الأصول

ونذكر هنا انه كلما زادت هذه النسبة كلما قلت قدرة المؤسسة على الاقتراض من جديد.

- **نسبة الاستقلالية المالية:** تقيس هذه النسبة نسبة الديون إلى الأموال الخاصة ومن ثمة تحديد درجة اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي مقارنة بالمصادر الداخلية، تحسب بالعلاقة:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

- **نسبة التمويل الدائم:** تقيس هذه النسبة التوازن الموجود بين الموارد الدائمة والأصول الغير جارية وتحسب بالعلاقة:

نسبة التمويل الدائم = الموارد الدائمة / الأصول الغير جارية

- **نسبة القدرة على السداد:** تساعد هذه النسبة في قياس وتحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية وتحسب بالعلاقة:

القدرة على السداد = الديون المالية طويلة الأجل / القدرة على التمويل الذاتي

✓ **نسب الربحية أو المردودية:** تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين نتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها، كما تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، كما

1- وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 75.

2- سعيدة بورديمة، مرجع سابق، ص 20.

تعتبر دراسة مردودية المؤسسة من أهم الوسائل أمام المحلل المالي للحكم على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

- **المردودية المالية:** تعتبر المردودية المالية بمثابة المحدد للمردودية العامة في المؤسسة، حيث تقيس قدرة الأموال الخاصة على تحقيق أرباح صافية وبالتالي فهي تقدم لنا صورة حقيقية عن مدى استخدام الأموال سواء من الناحية الإنتاجية أو من حيث توظيف الأموال بتمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، كما كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على حالة إيجابية وجيدة لأداء المؤسسة والعكس صحيح. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = (\text{النتيجة الصافية/الأموال الخاصة}) * 100$$

- **المردودية الاقتصادية:** وهي المردودية التي تقيس الفعالية في استخدام الموجودات التي تكون تحت تصرف المؤسسة، كما تعتبر المردودية الاقتصادية هي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح ملائمة وكافية، وتحسب بالعلاقة التالية<sup>(2)</sup>:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = (\text{النتيجة الإجمالية/مجموع الأصول}) * 100$$

- **المردودية التجارية:** تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد يكون مظللا، لأن زيادة النشاط يتزامن مع تزايد الأعباء الكلية، والتي قد تمتص كل رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح، وبالتالي فهذه النسبة كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية. وتحسب كما يلي<sup>(3)</sup>:

$$\text{المردودية التجارية} = (\text{النتيجة الإجمالية/رقم الأعمال}) * 100$$

1- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 267.

2- مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 52.

3- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 267.

## خلاصة:

من خلال ما سبق نجد أن التشخيص المالي، يعتمد عليه في المؤسسات وذلك لتقييمها، ويعطيها صورة كاملة وواضحة حول وضعيتها المالية، وذلك في الحصول على معلومات تستعمل في تقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر، مما يساعد في اتخاذ القرارات المالية السليمة، وهي نقطة انطلاق بالنسبة لمختلف الأنشطة والمشاريع داخل المؤسسة أو المعاملات مع البيئة الخارجية، لذلك فإن نجاح أو فشل أي مؤسسة يعتمد على جودة القرارات التي تتخذها، والتي تكون الوظيفة المالية مسؤولة عنها والتي تعد واحدة من أهم الوظائف لقيام واستمرار النشاط الاقتصادي في المؤسسة، وذلك عن طريق اختيار البديل لأفضل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة .

## مقدمة:

تعتبر المؤسسة أهم وحدة أساسية لإنشاء وتكوين أي اقتصاد، وهي عبارة عن مجموعة من الوسائل البشرية، المادية والمالية حيث تتفاعل مع بعضها البعض من أجل تحقيق أهدافها وغاياتها وذلك عن طريق وضع خطط وسياسات وكيفية إدارة مواردها بشكل فعال، من أجل البقاء والمحافظة على مكانتها في السوق والتفوق والتطلع الدائم بتعزيز مستواها.

يكتسي موضوع التشخيص المالي أهمية بالغة سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للأطراف المتعاملين معها، وذلك لما يوفره من تقنيات وآليات تساعد المؤسسة على اتخاذ قراراتها وفقا لأسس سليمة ومدروسة بالشكل الذي يساهم في الوصول إلى غايات المؤسسة، كما يعتبر التشخيص المالي أحد المواضيع المالية الهامة وضرورة حتمية للتخطيط المالي السليم، حيث أصبح لزاما على المدير المالي من أجل التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل وضع الخطط المستقبلية، كما يهدف إلى المراقبة وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والكشف عن مدى نجاح وكفاءة السياسات المالية المتبعة في المؤسسة باستخدام أدواته المتعددة، وبيان جوانب القوة والضعف للمؤسسة.

إن عملية اتخاذ القرار لا تخرج عن كونها عملية مفاضلة لاختيار البديل الأنسب من بين مجموعة من البدائل المتاحة لتحقيق أهداف معينة، مما يفرض على متخذي القرارات الأخذ بعين الاعتبار وضع المؤسسة ضمن محيطها وبين منافسيها استنادا على المعلومات الضرورية من خلال تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وهذه القرارات تختلف حسب حجم ونشاطات المؤسسة ووظائفها، لكننا نجد من أهمها القرارات المالية.

## طرح إشكالية البحث:

ونظرا لأهمية مساهمة التشخيص المالي في صناعة القرارات المناسبة وتقييم الوضعية المالية وتحسين الأداء المالي للمؤسسات، وبناء على ما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

**كيف لعب التشخيص المالي دورا في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة عمر بن عمر؟**

ومن أجل التعمق أكثر في الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما هو التشخيص المالي؟ وما هي أدواته؟

✓ ما هي الأساليب المستخدمة في التشخيص المالي؟

✓ فيما تتمثل القرارات المالية وكيف يتم اتخاذها من طرف المؤسسة؟

✓ كيف يمكن لمتخذي القرارات الاستفادة من التشخيص المالي؟

### الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة المطروحة، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

✓ التشخيص المالي يعتبر وسيلة ضرورية لعملية التخطيط المستقبلي وقاعدة هامة لاتخاذ القرارات ولبقاء المؤسسة وتطورها.

✓ كلما كان نشاط المؤسسة مبرمجا بطريقة ذكية ومنظمة كلما سهل ذلك في تطبيق التشخيص المالي.

✓ تعد المعلومات المالية من أهم المعطيات التي من خلالها تستطيع المؤسسة معرفة وضعيتها المالية والاعتماد عليها في ترشيد قرارات المؤسسة.

✓ متخذوا القرارات لا يعتمدون على النتائج التي يظهرها التشخيص المالي.

### أهمية الدراسة:

تتجلى أهميتها في:

✓ أهمية التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية وذلك من خلال النتائج التي تظهر بعد تطبيق المؤشرات المالية المتعلقة بالتشخيص المالي.

✓ كيفية استعمال متخذي القرارات النتائج الصادرة لإعطاء دقة في القرارات المالية المتخذة.

✓ اتخاذ قرارات مالية جيدة.

### أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة فيما يلي:

✓ التعرف على أهمية التشخيص المالي والأساليب المستخدمة.

✓ كيف يتم اتخاذ القرارات المالية بواسطة نتائج التشخيص المالي.

✓ التعرف على كفاءة التشخيص المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة بالطريقة الصحيحة.

### أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر من بينها ما يلي:

✓ نوع التخصص العلمي، فهذا الموضوع له علاقة بالإدارة المالية.

✓ معرفة كيفية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة.

✓ ضرورة وضع واستخدام الأدوات العلمية في خدمة الواقع الاقتصادي.

### **المنهج المتبع:**

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المزج بين المنهج الوصفي والتحليلي، حيث يظهر المنهج الوصفي في الجانب النظري لدراسة وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع، أما المنهج التحليلي يظهر في الجانب التطبيقي من أجل المعلومات النظرية على واقع المؤسسة.

### **صعوبات الدراسة:**

من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة عدم الحصول على الوثائق والقدر المرغوب فيه من المعلومات من المؤسسة محل الدراسة لالتزامها السرية، وهذا ما أدى إلى عدم وصولنا لغايتنا المسطرة لهذه الدراسة.

### **هيكل الدراسة:**

لقد قسمت هذه الدراسة إلى فصلين متكاملين والهدف من هذا التقسيم هو الإحاطة بالموضوع والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات التي انطلقت منها دراستنا.

**الفصل الأول:** والذي خصص لدراسة التشخيص المالي وعملية اتخاذ القرارات من خلال من خلال التطرق إلى مفهوم التشخيص المالي باعتباره وسيلة هامة يستخدمها متخذ القرار من أجل الوصول إلى القرارات المناسبة ودور مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في عملية اتخاذ القرار.

**الفصل الثاني:** سيخصص في دراسة تطبيقية على مستوى مؤسسة مطاحن عمر بن عمر لولاية قالمة والتطرق إلى استعمال أدوات التشخيص المالي في اتخاذ القرارات ومختلف النتائج المتوصل إليها.

مقدمة الفصل:

بعد أن تطرقنا للمفاهيم النظرية المتعلقة بالتشخيص المالي واتخاذ القرار المالي، من خلال الفصل الأول سنحاول إسقاط تلك المفاهيم على الجانب التطبيقي ولقد كانت مطاحن عمر بن عمر العينة التي اخترناها من مجتمع المؤسسات المحلية وذلك لاحتلالها مكانة مهمة في السوق لنحاول دراسة مدى اعتمادها على تشخيص الوضعية المالية في أجل اتخاذ القرارات المالية لمطاحن بن عمر، ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ✓ المبحث الأول: تقديم العام لمؤسسة عمر بن عمر.
- ✓ المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة عمر بن عمر.
- ✓ المبحث الثالث: مساهمة التشخيص المالي في اتخاذ القرارات لمؤسسة بن عمر.



### المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة عمر بن عمر

إنّ مؤسسة "عمر بن عمر" من بين المؤسسات الاقتصادية التي فرضت نفسها في السوق عملت بجهد من أجل تحقيق أهدافها لقد حققت الكثير في فترة قصيرة مقارنة مع المؤسسات الاقتصادية التي تنشط في نفس المجال.

### المطلب الأول: التعريف بمؤسسة عمر بن عمر

إنّ المؤسسة العائلية بن عمر هي مؤسسة مختصة في إنتاج مصبّرات الطماطم، الهريسة، مربى الفواكه، السميد، والعجائن الغذائية بمختلف أنواعها ولقد قامت بتوسيع نشاطها ليشمل حتى القطاع العقاري، فهي في حالة نمو مستدام حيث أصبحت جزء لا يتجزأ من هذه الصناعة في الجزائر لأنها التزمت بتزويد المستهلكين بمنتجات ذات جودة عالية.

تأسست مؤسسة بن عمر في 1984 على يد الراحل عمر بن عمر بإنشاء وحدة صغيرة لتعليب الطماطم، الهريسة، والمربى وهذا ببلدية بوعاتي محمود بولاية قالمة وهو لا يزال ينمو ويتوسع ليشمل الآن المؤسسات الفرعية التالية:

1. مؤسسة مصبّرات عمر بن عمر CAB.

2. مؤسسة أفق تنمية الزراعة HDA.

3. مؤسسة حبوب بن عمر

4. مؤسسة ترقية بن عمر

5. مؤسسة بناء بن عمر

6. مؤسسة ش.ذ.ا. المتوسطة للمطاحن MMC.

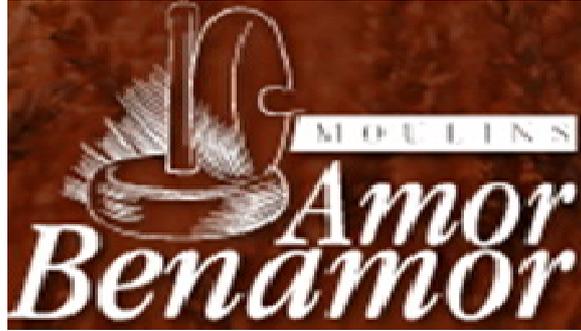
7. مؤسسة مطاحن بن عمر MAB.

وهذه الأخيرة هي التي تتمحور حولها دراستنا.



تقع "مطاحن عمر بن عمر" بمنطقة الفجوج في الشمال الشرقي لولاية قالمة بحوالي 04 كلم تحدها من الشرق بلدية هيليو بوليس، ومن الشمال بلدية الفجوج، ومن الغرب بلدية مجاز عمار، ومن الجنوب ولاية قالمة، تقدر مساحتها الإجمالية 42500 متر مربع أوكلت مهام الإنجاز إلى مؤسسة إيطالية بمساعدة مهندسين محليين .

في سنة 2000 عرفت مؤسسة بن عمر أول تنويع لها في الحبوب مع إطلاق مطاحن عمر بن عمر لإنتاج الأغذية الأساسية المستمدة من القمح الصلب وهذا في بلدية الفجوج ولاية قالمة. فعلى مر السنين أثرت مطاحن بن عمر أنشطتها التحويلية وذلك من أجل تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات تلبي احتياجات استهلاك السوق المحلية من سميد، كسكس، وعجائن غذائية.



### شعار "مطاحن بن عمر"

بدأت مطاحن بن عمر نشاطها في سنة 2002 مع قدرة سحق للقمح الصلب تقدر ب 300 طن/ يوم مما جعلها اليوم من أهم المتعاملين في مجال إنتاج الأغذية المستمدة من القمح الصلب في الجزائر خاصة بعد إنشاء وحدة جديدة لإنتاج العجائن الغذائية في سنة 2009، ونظرا لمطابقة منتجات مطاحن بن عمر للمعايير الدولية فهذا جعلها تحوز على شهادة الإيزو (ISO) المتعلقة بالأمن الغذائي مما سمح لها بدخول الأسواق الأجنبية وتصدير منتجاتها إلى الخارج، وفي نفس الوقت فهي تزود السوق الجزائرية بالمواد الغذائية التالية: عجائن غذائية (طويلة، قصيرة، خاصة)، الكسكس (رقيق، متوسط، خشن) بالإضافة إلى السميد مع القدرات التالية:

✓ سحق 700 طن يوميا من القمح الصلب أي ما يعادل حوالي 250000 طن سنويا مع قدرة

تخزين للقمح بحوالي 60000 طن

✓ عجائن قصيرة 6500 كغ/ ساعة، عجائن طويلة 3000 كغ/ ساعة، وعجائن خاصة 500

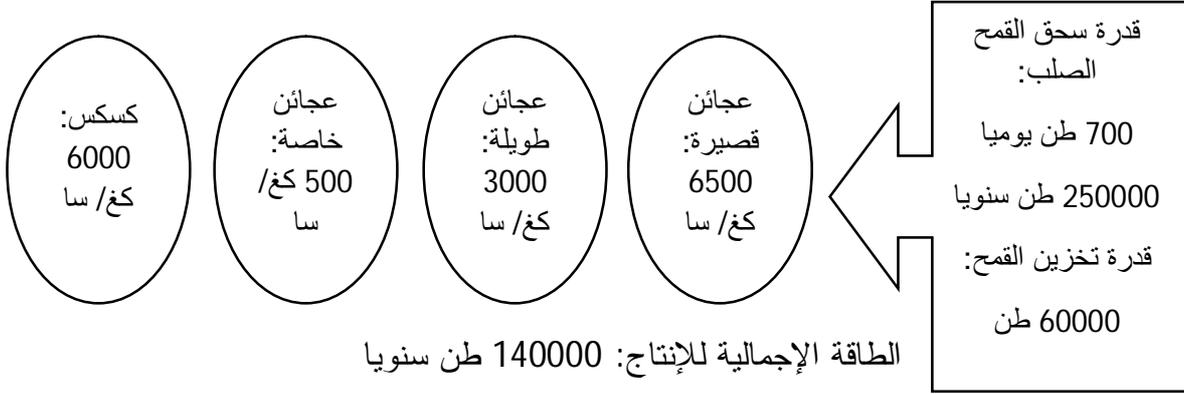
كغ/ ساعة.

✓ الكسكس 6000 كغ/ ساعة.

إن فاطمة الإنتاجية السنوية هي 140000 طن بين الكسكس والعجائن الغذائية.

ويمكن توضيح هذه الإحصائيات من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (5): الطاقة (القدرة) الإنتاجية لمؤسسة عمر بن عمر



✓ منتجات مؤسسة عمر بن عمر

✓ السميد والكسكس: يعتبر السميد المصنوع من القمح الصلب المادة الغذائية الأولى التي

بدأت مؤسسة عمر بإنتاجها منذ سنة 2002، وفي سنة 2009 تم إضافة ثلاث خطوط

إنتاج لمادة الكسكس.



Gallettes (pain)



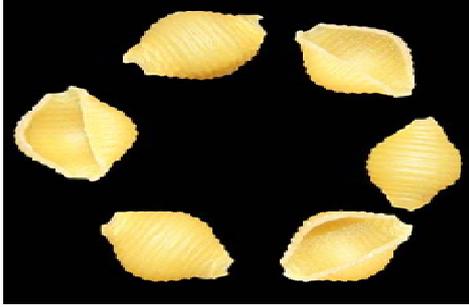
semou

✓ العجائن الغذائية: سواء كانت قصيرة، طويلة، أو خاصة فإن عجائن عمر تتقدم السوق

الوطنية (تعتبر رائدة) من جهة، ومن جهة أخرى فهي تزاخم عمالقة أوروبا في هذا القطاع

في جزء من السوق الذين ينشطون فيه. غير أن المجمع يطمح في الذهاب أبعد من هذا

الحد عن طريق دفع علامة "بن عمر" وجعلها في أرقى المواضع، وهذه بعض أنواع العجائن القصيرة:



### المطلب الثاني: طبيعة نشاط المؤسسة

يتمثل نشاط الوحدة في إنتاج السميد ومشتقاته وذلك باستعمال القمح الصلب، ويتم العمل في الوحدة بالتناوب بواسطة أربعة فرق متساوية مقسمة كالتالي:

- ✓ الفرقة الأولى: تعمل من الساعة 5:00 صباحا إلى الساعة 13:00 زوالا
- ✓ الفرقة الثانية: تعمل من الساعة 13:00 زوالا إلى الساعة 21:00 مساء
- ✓ الفرقة الثالثة: تعمل من الساعة 21:00 مساء إلى الساعة 21:00 صباحا
- ✓ الفرقة الرابعة: تكون في فترة راحة حتى تأخذ مكانها فيما بعد في النشاط محل فرقة تكون قد دخلت في فترة راحة

✓ أرقام خاصة مؤسسة عمر بن عمر

لدى مؤسسة عمر بن عمر:

- ✓ 07 مؤسسات فرعية.
- ✓ معدل نمو مكوّن من رقمين منذ أكثر من 20 سنة مع تحقيق رقم أعمال يقدر بحوالي 22 مليار دينار.
- ✓ شبكة توزيع تضم 49000 نقطة بيع...
- ✓ خلق 1900 منصب عمل.
- ✓ ميزانية خاصة بالبحث والتطوير تقدر بحوالي 49 مليون دينار.
- ✓ ميزانية خاصة بالتكوين تقدر بنحو 13 مليون دينار.
- ✓ مساهمات ضريبية وشبه ضريبية تقدر بنحو 436 مليون دينار.

### المطلب الثالث: أهداف المؤسسة

تسعى مؤسسة بن عمر كغيرها من المؤسسات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر أهمها فيما يلي:

✓ زيادة حجم المبيعات وبالتالي تحقيق الربح وذلك بوجود علاقة جيدة ومتينة مع الزبائن والموردين.

✓ الحصول على أكبر حصة سوقية.

✓ البقاء والنمو والاستمرار وإمكانية التوسع.

✓ العمل على تطوير وتحسين منتجاتها وبالتالي التقليل من حدة المنافسة.

✓ تلبية الطلب على المنتجات لكسب الزبائن في السوق الجزائري.

✓ خلق ميزة تنافسية لاحتكار السوق.

✓ السعي الدائم لإقامة وحدات تخزين لضمان استمرار تدفق المواد الأولية وتجنبها لمشكلة العجز في المواد الأولية.

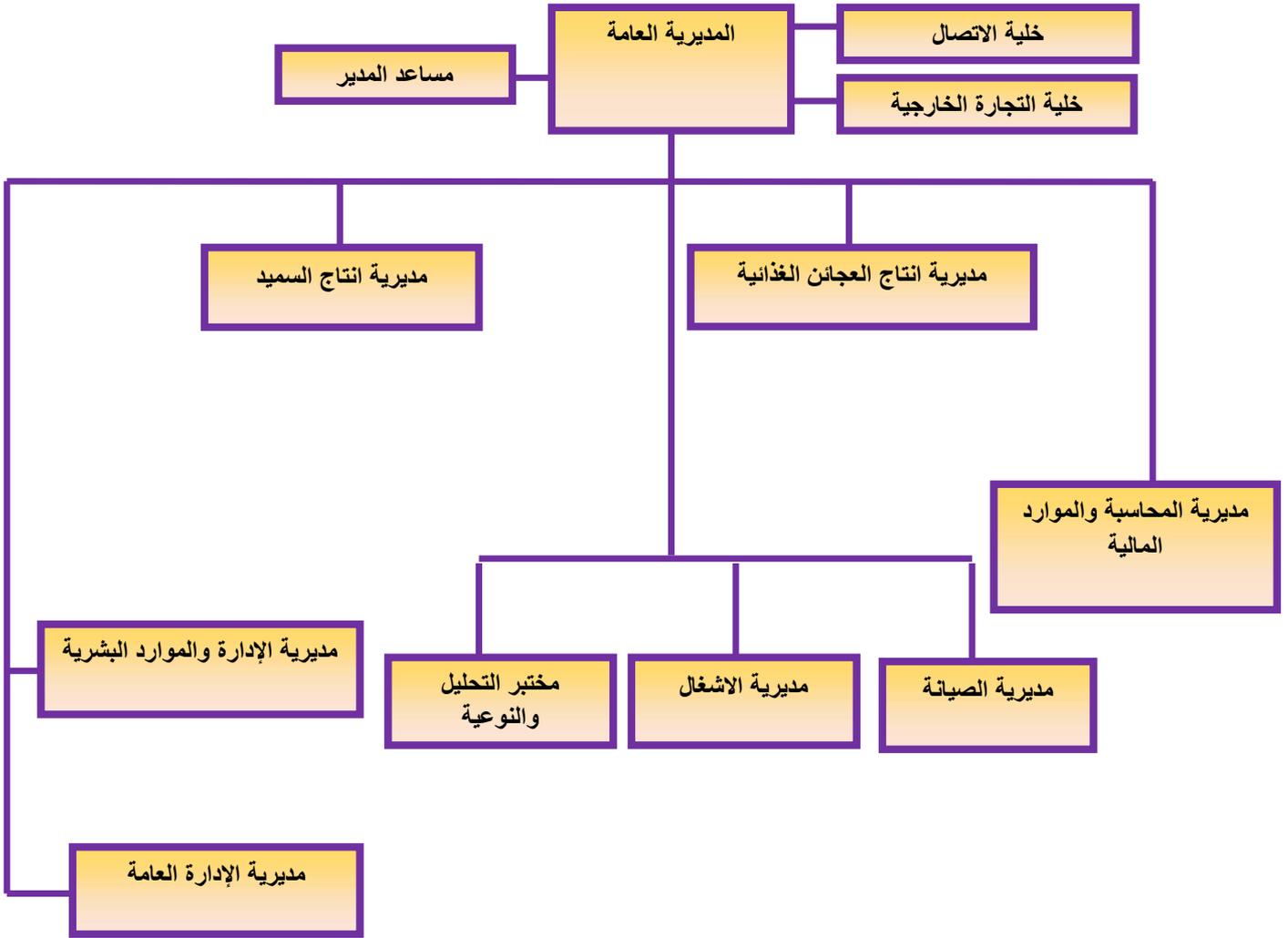
✓ العمل على توسيع وحداتها وتنويع منتوجاتها لتسويقها دولياً.

### المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

#### أولاً: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يقصد بالهيكل التنظيمي الإطار الذي يحدد مواقع اتخاذ وتنفيذ القرارات، بالإضافة إلى ذلك يبين التقسيمات التنظيمية والوحدات التي تقوم بالمهام اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة.

الشكل رقم (6): يوضح لنا الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة بن عمر



المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

### ثانياً: مهام مختلف المصالح لمؤسسة عمر بن عمر:

من خلال الهيكل التنظيمي للمؤسسة يمكن عرض مهام المصالح حسب المستويات الإدارية

وذلك كما يلي:

#### -المديرية العامة:

هي التي تسهر على إدارة وتسيير شؤون الوحدة وتعتبر همزة وصل بين مختلف المصالح، حيث تعلم العمال في حالة وجود قوانين وتغيرات جديدة خاصة بأوقات العمل وتمتلك اتفاقية جماعية تحتوي على جميع القوانين التي تخص العامل، مثل: ساعات العمل الإضافية، والعمل في العطل السنوية، الغياب، الحوافز الاجتماعية... إلخ، كما تساهم بحفظ الأرشيف المديرية وتعمل على تسجيل كل الصادرات والواردات من البريد وهذا باستعمال جهاز الكمبيوتر.

**-مديرية الموارد البشرية:**

تعمل على السير الحسن لشؤون العمال الاجتماعية والمهنية، حيث تقوم بعدة أعمال منها تسجيل الحضور والغياب للعمال حفظ الملفات والبطاقات الخاصة بالعمال تقديم تصريحات أو رخص الخروج...

**-مديرية المحاسبة والمالية:**

تعمل على متابعة وتسجيل العمليات المحاسبية التي تتم بينها وبين مختلف المصالح الأخرى وهذا من أجل المراقبة الداخلية لتسهيل تحديد النتيجة إذا كانت ربح أو خسارة لمعرفة مركزها المالي مكانتها الاقتصادية لضمان السير الحسن للمؤسسة، كما تعتبر الركيزة الأساسية في تسيير إدارة الوحدة لتقسيم المهام وتوزيع العمل.

**-وحدة صناعة العجائن الغذائية والكسكس:**

تقوم بتوفير المادة الغذائية المتمثلة في العجائن للزبائن والمستهلكين بالكمية والنوعية المطلوبة.

**- وحدة السميد:**

من المهام الرئيسية التي تقوم بها هي توفير السميد للزبائن والمستهلكين، وكذلك توفير المادة الأولية لقسم العجائن.

**-فرع الصيانة:**

تعتبر الصيانة في المؤسسة من أهم الضروريات فعمال الصيانة قائمون على صيانة الأجهزة والآلات، ويتم تزويد هذه المصلحة بكل ما تحتاج إليه م مواد قطع الغيار وتضم كل من مصلحة الكهرباء، الميكانيك، ورشة القطع يتمثل دور هذه المصالح في مراقبة آلات الطحن وهم ملزمون بتصليحها إذا وجد بها عطب، ما يقوم فرع الصيانة بإعداد تقرير شهري حول عدد العطلات التي تحدث لوسائل الإنتاج والتدخلات التقنية التي قامت بها.

**-فرع الدراسات والأشغال:**

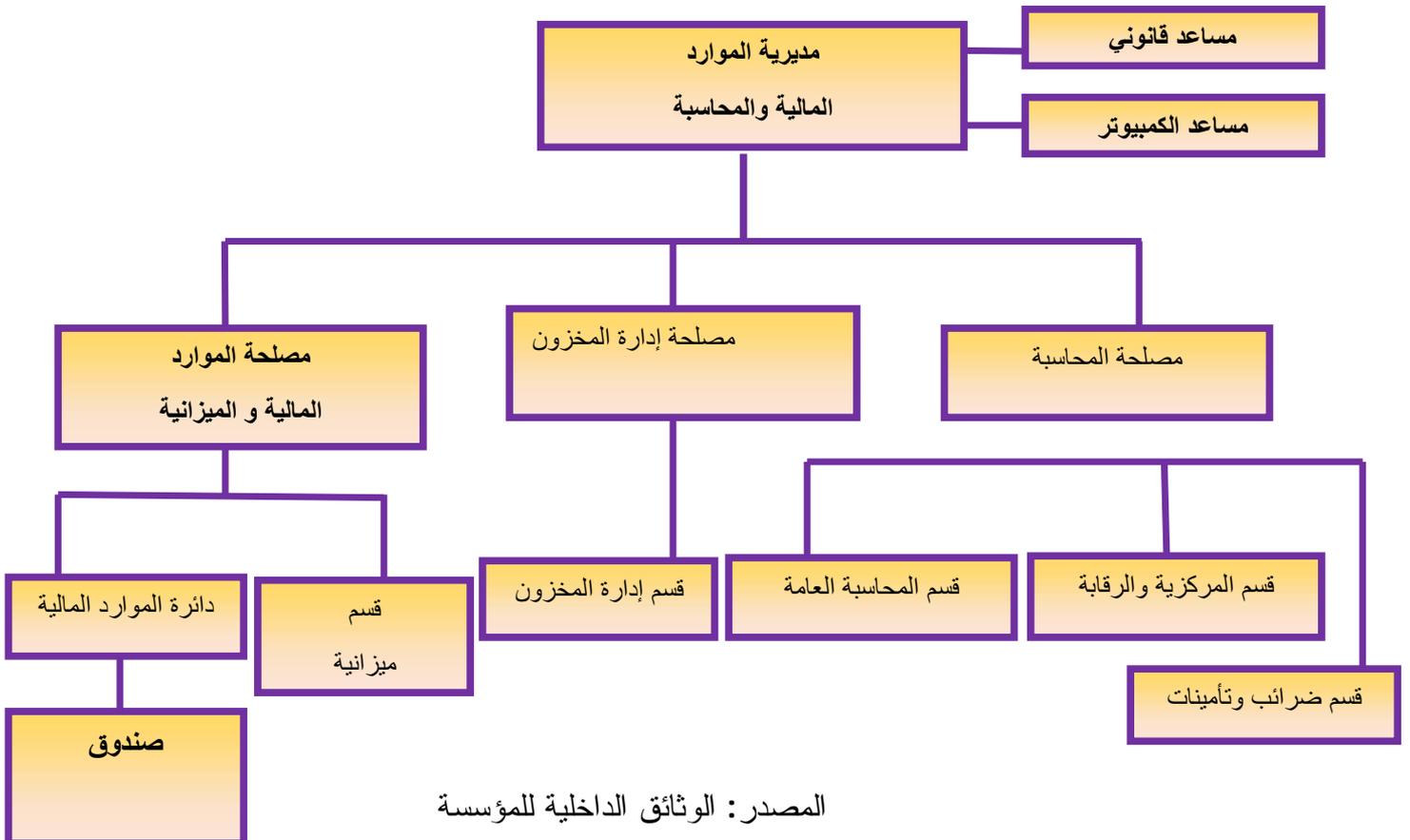
تمثل مهامه في انجاز الدراسات العلمية والمخططات فيما يخص كل التعديلات والتحسينات أو الإنشاءات الجديدة في المؤسسة.

-مختبر التحليل والنوعية:

هو القسم الذي يختص بإجراء الفحوصات والتحليل الذي يجري على السلع والمواد الأولية حفاظا على صحة وحماية المستهلكين من كل الأمراض التي تشكل خطرا عليهم، ويختص كذلك في تحليل نوعية وجودة المنتجات وفقا للمعايير الدولية وفي الأخير يقوم المكلف بإعداد تقرير مفصل إلى رئيس مصلحة الإنتاج.



شكل رقم(7): الهيكل التنظيمي الخاص لمديرية الموارد المالية والمحاسبية.



المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

**المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة عمر بن عمر**

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة للوضع المالية للمؤسسة وعن نتائج أعمالها خلال فترة زمنية معينة، لهذا يجب أن تؤدي المعلومات الموجودة فيها لغرض المؤسسة، ومن أجل اتخاذ القرار الجيد نقوم بتحليلها لفهمها بشكل جيد وفهم مختلف العلاقات بين عناصرها.

**المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج للفترة: 2014، 2015، 2016.**

في نهاية كل دورة تقوم المؤسسة بإعداد القوائم المالية، من أجل الحصول على معلومات إلى المهتمين بوضعية المؤسسة والنتائج التي حققتها خلال فترة معينة.

**أولاً: عرض جدول الميزانية المالية**

سنقوم بعرض جدول الميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر خلال ثلاثة سنوات.

جدول رقم (5): الميزانية المالية للمؤسسة بن عمر لسنة المالية 2014

الأصول	المبلغ الإجمالي	الاهتلاكات والمؤونات	المبلغ الصافي	الخصوم	المبلغ الصافي
أصول غير جارية:				رؤوس الأموال الخاصة:	
أراضي	264214023	217150214	264214023	علاوات	264214023
مباني	637305950	991075263	637305950	واحتياطات	420155736
منشآت تقنية	3284105349		3284105349	النتيجة الصافية	2293030086
تثبيتات مادية		213679368			
أخرى	361188325		147508957		
تثبيتات جارية	390242424		390242424		
مساهمات وديون					
أخرى	1181610346		1181610346		
أملك غير					
جارية أخرى	50278121		50278121		
<b>مجموع الأصول</b>	<b>6168944538</b>	<b>1421904845</b>	<b>4747039693</b>	<b>المجموع</b>	<b>1942723926</b>

					غير جارية
0	خصوم غير جارية: قروض وديون مالية	3381180990 125571726 2303725236 40759954 905053021		3381180990 125571726 2303725236 40759954 905053021	أصول جارية: مخزون جاري تنفيذ زبائن مدينون آخرون الضرائب وما شبهها الخزينة
0	مجموع الخصوم غير جارية	6756290926		6756290926	مجموع الأصول الجارية
401628908 62110104 9096867682 0	خصوم جارية: الموردون والحسابات الملحقة ضرائب ديون مدينة أخرى الخزينة السلبية				
9560606694	مجموع الخصوم الجارية				
11503330620	مجموع الخصوم	11503330620	1421904845	12925235465	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

جدول رقم (6): الميزانية المالية للمؤسسة بن عمر لسنة المالية 2015

المبلغ الصافي	الخصوم	المبلغ الصافي	الامتلاكات والمؤونات	المبلغ الإجمالي	الأصول
500000000	رؤوس الأموال الخاصة:				أصول غير جارية:
1442723926	علاوات واحتياطات	264214023		264214023	أراضي
177703078	النتيجة الصافية	394051816	249272784	643324600	مباني
		2126676956	1159305393	3285982349	منشآت تقنية
		162797818	253496531	416294349	تثبيات مادية
		2645907141		2645907141	أخرى تثبيات جارية
		820000000		820000000	مساهمات وديون
		66012838		66012838	أخرى أملاك غير جارية أخرى
2120427005	المجموع	6479660593	1662074707	8141735300	مجموع الأصول غير جارية
1760277768	خصوم غير جارية: قروض وديون مالية	4273386583		4273386583	أصول جارية: مخزون

		34429976 1638529765 57713830 142391429		34429976 1638529765 57713830 142391429	جاري نفيذه زبائن مديون آخرون الضرائب وما شبهها الخزينة
1760277768	مجموع الخصوم غير جارية	6146451584		6146451584	مجموع الأصول الجارية
868547196 64831917 5283133696 2528894596	خصوم جارية: الموردون والحسابات الملحقة ضرائب ديون مدينة أخرى الخزينة السلبية				
8745407405	مجموع الخصوم الجارية				
12626112177	مجموع الخصوم	12626112177	1662074707	14288186885	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

جدول رقم (7): الميزانية المالية للمؤسسة بن عمر لسنة المالية 2016

الأصول	المبلغ الإجمالي	الامتلاكات والمؤونات	المبلغ الصافي	الخصوم	المبلغ الصافي
أصول غير جارية:				رؤوس الأموال الخاصة:	500000000
أراضي				علاوات	1620427005
مباني			264214023	واحتياطات	
منشآت		281438485	361048115	النتيجة الصافية	146571006
تقنية		1328483621	1990382600		
تثبيات			183769100		
مادية		295393359			
أخرى					
تثبيات جارية			3841915034		
مساهمات					
وديون			820000000		
أخرى					
أملاك غير جارية			72211059		
أخرى					
مجموع الأصول غير جارية	9418855396	1905315464	7513539932	المجموع	2266998010
أصول جارية:				خصوم جارية:	
مخزون			4145991023	قروض وديون	2372807711

	مالية	37349808 1565472514 51276654 18747303		37349808 1565472514 51276654 18747303	جاري نفيذه زبائن مديون آخرون الضرائب وما شبهها الخزينة
2372807711	مجموع الخصوم غير جارية	5818837302		5818837302	مجموع الأصول الجارية
1085603273  62197187 3953119270 3591651783	خصوم جارية: الموردون والحسابات الملحقة ضرائب ديون مدينة أخرى الخزينة السلبية				
8692571512	مجموع الخصوم الجارية				
13332377234	مجموع الخصوم	13332377234	1905315464	15237692698	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

ثانياً: عرض جدول حسابات النتائج:

سنقوم بعرض جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة عمر بن عمر خلال ثلاث سنوات.

الجدول رقم (8): جدول حسابات النتائج لمؤسسة عمر بن عمر للفترة الممتدة من 2014 إلى 2016.

البيان	2014	2015	2016
المبيعات	7339493811	8345672578	8120386772
رقم الأعمال الصافي	<b>7339493811</b>	<b>8345672578</b>	<b>8120386772</b>
منتوج مخزن	(2039287)	33171264	90982479
<b>1- انتاج السنة المالية</b>	<b>7337454524</b>	<b>8378843842</b>	<b>8211369250</b>
مواد أولية	-5603664558	-6559779266	-5877306095
لوازم أخرى	-522668636	-550410385	-385661725
استهلاكات أخرى	-77858690	-80695334	-93613036
تخفيضات، تنزيلات، والحسومات المتحصل عليها	(639473)	(279420)	0
من المشتريات	-19450842	-33923009	-20205820
إيجار	-15070995	-12677831	-35587488
صيانة، تصليحات ورعاية	-9053825	-10621256	-11236615
علاوة التأمينات	-3648519	-3806432	-12375400
وثائق مختلفة	-6909553	-6859255	-4072982
أجور الوسطاء والأتعاب	-22066095	-232590383	-221612646
اشهار	-52549505	-66467752	-71490126
تنقلات، مهمات واستقبالات	-16837388	-72901858	-133180159
خدمات أخرى	0	(434178)	0
تخفيضات، تنزيلات، وحسومات متحصل عليها من الخدمات الخارجية			
<b>2- استهلاكات السنة المالية</b>	<b>-6349139132</b>	<b>-7630019162</b>	<b>-6866342094</b>

1345027156	748824680	988315392	3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)
-530670679	-510368959	-441734280	أعباء المستخدمين
-55701836	-58885703	-58013469	ضرائب ورسوم
758654641	179570018	488567643	4- الفائض الإجمالي للاستغلال
29157028	518498513	98672971	منتجات عملياتية أخرى
-188588363	-170144479	-172623416	أعباء عملياتية أخرى
-245014477	-242136900	-233627973	مخصصات الإهلاك والمؤونات
354208829	285787153	180989225	5-نتيجة الاستغلال
475831	8602247	6182266	منتجات مالية
-157356861	-57795714	-472649	أعباء مالية
-156881030	-49193467	5709617	6-النتيجة المالية
197327799	236593686	186698842	7-نتيجة عادية اجمالية قبل الضريبة 5+6
0	0	0	منتجات استثنائية
0	0	0	أعباء استثنائية
0	0	0	9-نتيجة استثنائية
-50756793	-58890608	53140968	ضرائب واجب دفعها عن النتائج
0	0	1353288	ضرائب مؤجلة (تغيرات) على النتائج
146571006	177703078	132204587	10-نتيجة صافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المؤسسة

المطلب الثاني: تحليل العمودي للميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر

انطلاقاً من الميزانيات المالية لمؤسسة عمر بن عمر التي سبق عرضها سنقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة وتحليلها وذلك عن طريق التحليل العمودي والغرض من هذا التحليل هو تحديد نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية المالية بالنسبة إلى إجمالي الأصول والخصوم، كما هو مبين في الجدول التالي:

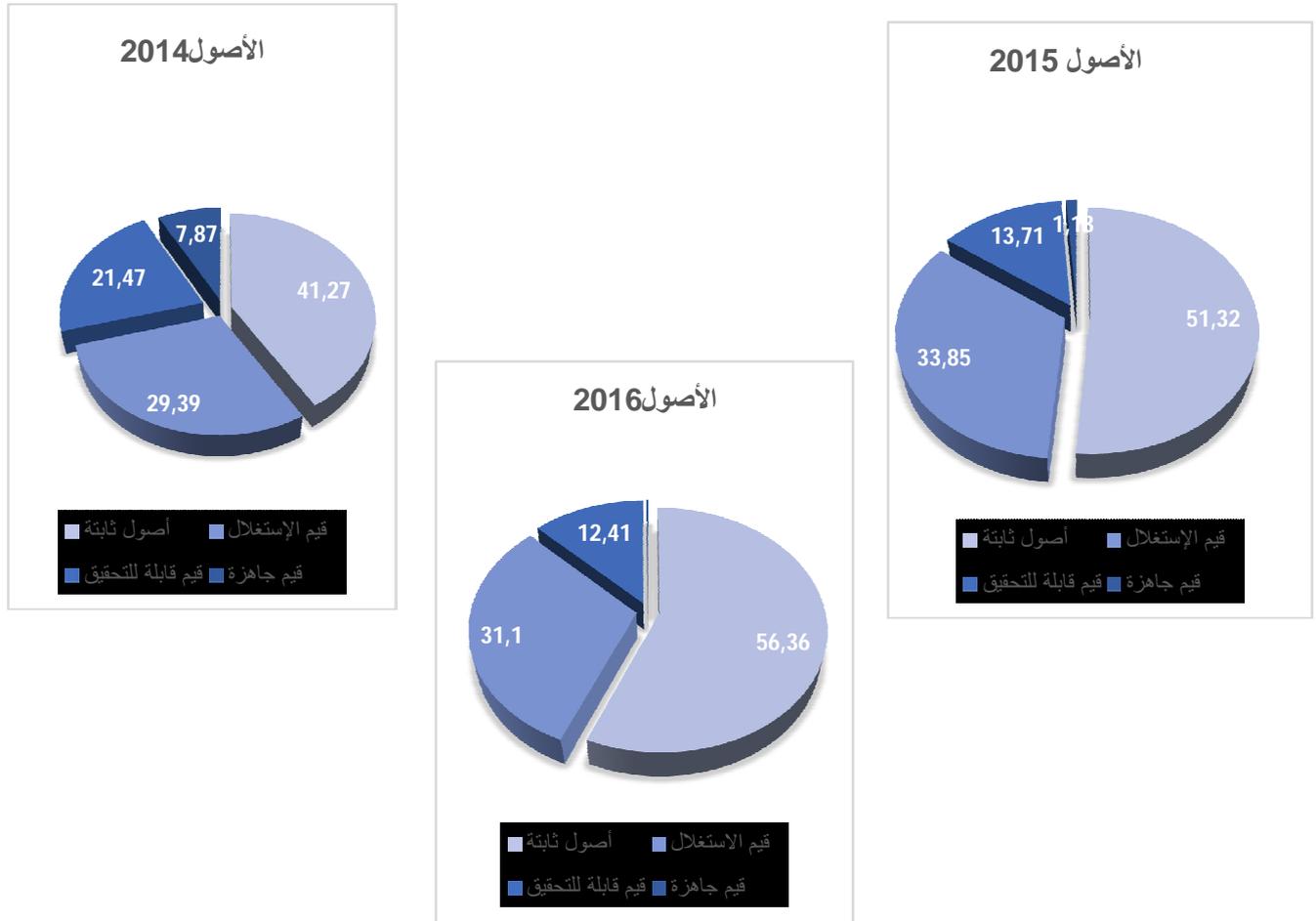
الجدول رقم(9): التحليل العمودي للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة عمر بن عمر خلال للفترة من

2014 إلى 2016

البيان	2014	%	2015	%	2016	%
<b>أصول ثابتة:</b>	<b>4747039693</b>	<b>41.27</b>	<b>6479660593</b>	<b>51.32</b>	<b>7513539932</b>	<b>56.36</b>
استثمارات معنوية	0	0	0	0	0	0
استثمارات مادية	3515151226	30.56	5593647754	44.30	6641328872	49.81
استثمارات مالية	1231888467	10.71	886012838	7.02	892211059	6.69
<b>أصول متداولة:</b>	<b>6756290926</b>	<b>58.73</b>	<b>6146451584</b>	<b>48.68</b>	<b>5818837302</b>	<b>43.64</b>
قيم الاستغلال	3381180990	29.39	4273386583	33.85	4145991023	31.10
قيم قابلة للتحقيق	2470056916	21.47	1730673571	13.71	1654098976	12.41
قيم جاهزة	905053021	7.87	142391429	1.13	18747303	0.14
<b>المجموع</b>	<b>11503330620</b>	<b>100</b>	<b>12626112177</b>	<b>100</b>	<b>13332377234</b>	<b>100</b>
<b>أموال دائمة</b>	<b>1942723926</b>	<b>16.89</b>	<b>3880704773</b>	<b>30.73</b>	<b>4639805721</b>	<b>34.80</b>
أموال خاصة	1942723926	16.89	2120427005	16.791	2266998010	17
ديون طويلة الأجل	0	0	1760277768	3.94	2372807711	17.80
<b>خصوم</b>	<b>9560606694</b>	<b>83.11</b>	<b>8745407405</b>	<b>69.26</b>	<b>8692571512</b>	<b>65.20</b>
<b>متداولة(دق ا)</b>						
<b>المجموع</b>	<b>11503330620</b>	<b>100</b>	<b>12626112177</b>	<b>100</b>	<b>13332377234</b>	<b>100</b>

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم (8): التمثيل البياني لأصول للميزانية المالية المختصرة في فترة 2014-2016

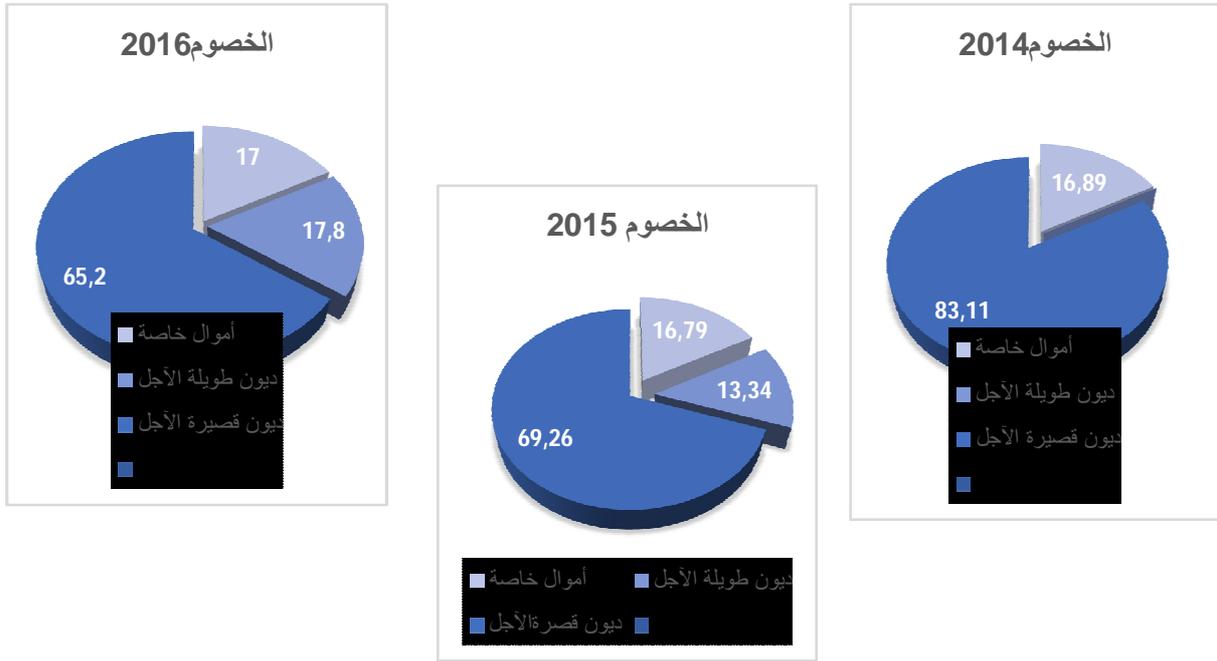


المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (9).

#### التحليل:

نلاحظ من خلال الميزانية المختصرة للمؤسسة بن عمر والشكل رقم (14) الأصول الثابتة تمثل نسبة 41.27 من إجمالي الأصول المؤسسة في زيادة مستمرة أثناء فترة الدراسة وهذا بسبب الزيادة في التثبيات لمادية بشكل كبير، بينما تمثل الأصول المتداولة أكبر نسبة تقدر ب 58.73 من إجمالي الأصول والمتمثلة في قيم الاستغلال التي حققت نسبة 29.39 سنة 2014، ونسبة 33.35، 31.10 في سنة 2015، 2016 على التوالي من إجمالي أصول مؤسسة بن عمر، وبالنسبة للقيم القابلة للتحقيق لقد حققت نسب أقل مقارنة بقيم الاستغلال وهي في انخفاض مستمر أثناء فترة الدراسة وهذا يدل على تراجع قيمة الزبائن والزيادة، يمكننا القول نفس الشيء بالنسبة للقيم الجاهزة التي عرفت هي كذلك تدهور كبير بالخصوص في سنة 2015، 2016، التي لم تتعد نسبة 2 وهذا ما يدل على عجز في سيولة مؤسسة بن عمر.

الشكل رقم (9): التمثيل البياني لخصوم للميزانية المالية المختصرة في فترة 2014-2016



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (9).

#### التحليل:

يتضح لنا من خلال الميزانية المختصرة والشكل رقم (15) أن لأموال الخاصة للمؤسسة بن عمر خلال السنوات الثلاث تمثل أقل نسبة وهي محصورة بين 16 و 17 من إجمالي الخصوم، مقارنة مع مصادر التمويل قصيرة التي تحتل أكبر نسبة بالخصوص سنة 2014 وتقدر بـ 83,11، ثم تراجع في السنتين الأخرتين بنسبة 69.26 و 65.20 على التوالي، أما بالنسبة لمصادر التمويل طويلة الأجل فهي معدومة في سنة 2014، أما في سنتي 2015، 2016 لقد عرفت تحسن واضح، هذا ما يدل على أن المؤسسة تعتمد مصادر التمويل الخارجية خاصة الديون قصيرة الأجل.

#### المطلب الثالث: التحليل الأفقي للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة بن عمر

انطلاقاً من الميزانيات المالية لمؤسسة بن عمر التي سبق عرضها سنقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة وتحليلها وذلك عن طريق التحليل الأفقي والغرض من هذا التحليل هو دراسة التغيرات التي طرأت على عناصر الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة خلال ثلاثة سنوات أو أكثر.

جدول رقم (10): التحليل الأفقي للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة بن عمر للفترة من 2014 إلى

2016

البيان	2014	2015	%	2016	%
<b>أصول ثابتة:</b>	<b>4747039693</b>	<b>6479660593</b>	<b>36.50</b>	<b>7513539932</b>	<b>15.96</b>
استثمارات معنوية	0	0	0	0	0
استثمارات مادية	3515151226	5593647754	59.13	6641328872	18.73
استثمارات مالية	1231888467	886012838	(28.08)	892211059	0.70
<b>أصول متداولة:</b>	<b>6756290926</b>	<b>6146451584</b>	<b>(9.03)</b>	<b>5818837302</b>	<b>(5.33)</b>
قيم الاستغلال	3381180990	4273386583	26.39	4145991023	(2.98)
قيم قابلة للتحقيق	2470056916	1730673571	(29.93)	1654098976	(4.42)
قيم جاهزة	905053021	142391429	(84.27)	18747303	(86.83)
<b>أموال دائمة</b>	<b>1942723926</b>	<b>3880704773</b>	<b>99.76</b>	<b>4639805721</b>	<b>19.56</b>
أموال خاصة	1942723926	2120427005	9.15	2266998010	6.91
ديون طويلة الاجل	0	1760277768	0	2372807711	34.80
<b>خصوم</b>	<b>9560606694</b>	<b>8745407405</b>	<b>(8.53)</b>	<b>8692571512</b>	<b>(0.60)</b>
متداولة (دقا)					
<b>المجموع</b>	<b>11503330620</b>	<b>12626112177</b>	<b>8.89</b>	<b>13332377234</b>	<b>5.60</b>

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

#### التحليل:

نلاحظ من خلال الميزانية المختصرة للمؤسسة بن عمر أن نسبة الأصول الثابتة كانت تقدر بـ 36.50 في سنة 2015، بينما انخفضت في سنة 2016 لتصبح 15.96، وهذا بسبب الانخفاض الكبير في التثبيات المادية وخاصة المنشآت التقنية، بالإضافة إلى نلاحظ وجود انخفاض في الاستثمارات المالية بمعدل لا يفوق الواحد.

أما بالنسبة للأصول المتداولة لقد انخفضت في سنة 2016 بنسبة 5.33 عما كانت عليه في سنة 2015 وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير في القيم الجاهزة، وكذلك تدني المخزونات بمعدل 3 والقيم القابلة للتحقيق وهذا سنة 2016.

يتضح لنا من خلال الميزانية المختصرة أن نسب الأموال الخاصة للمؤسسة بن عمر متقاربة كانت محصورة 6 و9 خلال سنوات الدراسة، على عكس الديون طويلة الأجل فهي معدومة في سنة 2015، أما في سنة 2016 قدرت ب 35 عرفت تحسن واضح، أما بالنسبة للخصوم المتداولة تراجعت في السنتين الأخرتين بنسبة كبيرة والتي لم تتعدى الواحد في سنة 2016.

### المطلب الرابع: تحليل جدول حسابات النتائج

يهدف هذا التحليل إلى دراسة التغيرات التي طرأت على مختلف البنود المكونة لجدول حسابات النتائج للفترة الممتدة من 2014 إلى 2016 للمؤسسة:

#### 1- رقم الأعمال:

جدول رقم(11): التغير في رقم الأعمال

البيان	2014	2015	2016
رقم الأعمال	7339493811	8345672578	8120386772
قيمة التغير		1006178767	-225285806

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(4)

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول بأن رقم أعمال مؤسسة بن عمر في تزايد ملحوظ خاصة في سنة 2015، وذلك راجع إلى ارتفاع قيمة المبيعات

#### 2- القيمة المضافة للاستغلال:

جدول رقم(12): التغير في القيمة المضافة للاستغلال

البيان	2014	2015	2016
القيمة المضافة للاستغلال	988315392	748824680	1345027156
قيمة التغير	/	-239490712	596202476
نسبة التغير	/	(24.23)	79.62

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (4)

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أن هناك يوجد انخفاض في القيمة المضافة وذلك بقيمة (239490712) سنة 2015، وهذا راجع إلى الزيادة في استهلاكات السنة المالية، لكن في سنة 2016 هناك ارتفاع واضح بقيمة 596202476 نتيجة الانخفاض في استهلاكات السنة المالية.

### 3- الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE):

جدول رقم (13): التغير في الفائض الإجمالي للاستغلال

2016	2015	2014	البيان
758654641	179570018	488567643	الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE)
579084623	-308997625	/	قيمة التغير
(322.48)	(63.25)	/	نسبة التغير

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (4)

### التحليل:

يبين لنا الجدول السابق أن قيمة الفائض الإجمالي للاستغلال انخفضت سنة 2015 بقيمة (308997625) وهذا راجع إلى الانخفاض في القيمة المضافة، لكن في سنة 2016 ارتفعت ب قيمة 579084623 والسبب في ذلك هو الارتفاع كذلك في القيمة المضافة، وهذا ما يدل على الفائض الإجمالي يتبع القيمة المضافة.

### 4- نتيجة الاستغلال:

جدول رقم (14): التغير لنتيجة الاستغلال

2016	2015	2014	البيان
354208829	285787153	180989225	نتيجة الاستغلال
68421676	104797928	/	قيمة التغير
23.94	57.90	/	نسبة التغير

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (4)

التحليل:

يتضح لنا من خلال الجدول أن نتيجة الاستغلال زادت بقيمة 104797928 سنة 2015، وهذا راجع إلى الزيادة في المنتوجات العملية الأخرى، على عكس سنة 2016 عرفت انخفاض واضح مما يدل على الزيادة في أعباء المستخدمين والأعباء العملية الأخرى.

5- نتيجة المالية:

جدول رقم(15): التغير في النتيجة المالية

البيان	2014	2015	2016
النتيجة المالية	5709617	-49193467	-156881030
قيمة التغير	/	-54903084	-107687563
نسبة التغير	/	(961.59)	218.91

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(4)

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول الانخفاض المستمر في قيمة النتيجة المالية أثناء فترة الدراسة، وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في الأعباء المالية للمؤسسة.

6- نتيجة الصافية:

جدول رقم(16): التغير في النتيجة الصافية

البيان	2014	2015	2016
النتيجة الصافية	132204587	177703078	146571006
قيمة التغير	/	45498491	-31132072
نسبة التغير	/	34.42	(17.52)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(4)

التحليل:

من الجدول أعلاه نلاحظ زيادة في قيمة النتيجة الصافية بقيمة 45498491 سنة 2015، وهذا يدل على الزيادة المعتمدة النتيجة الإجمالية، أما في سنة 2016 يوجد انخفاض واضح وبقيمة (31132072) وهذا راجع كذلك إلى انخفاض النتيجة الإجمالية.

### المبحث الثالث: مساهمة التشخيص المالي في اتخاذ القرارات لمؤسسة عمر بن عمر

تقوم المؤسسة بتشخيص الوضعية المالية لها حيث تعتمد على مجموعة من المؤشرات والنسب التي تساعد في اتخاذ قراراتها المالية اللائمة وفي الوقت المناسب.

#### المطلب الأول: اتخاذ القرار من خلال مؤشرات التوازن المالي

انطلاقاً من الميزانية الوظيفية للمؤسسة بن عمر نستخرج أهم مؤشرات التوازن المالي والتي تتمثل في رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل، الخزينة الصافية، للفترة الممتدة من 2014 إلى 2016.

الجدول رقم(17): جانب الأصول للميزانية الوظيفية للمؤسسة بن عمر للفترة الممتدة من

2014 إلى 2016.

2016	2015	2014	الاستخدامات
9418855396	8141735300	6168944538	استخدامات مستقرة
4183340831	4307816559	3506752716	استخدامات الاستغلال
1616749168	1696243595	2344485190	استخدامات خارج الاستغلال
18747303	142391429	905053021	استخدامات الخزينة
<b>15237692698</b>	<b>14288186885</b>	<b>12925235465</b>	مجموع الاستخدامات

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم(18): جانب الخصوم للميزانية الوظيفية للمؤسسة بن عمر للفترة الممتدة من

2014 إلى 2016.

2016	2015	2014	الموارد
6545121185	5542779480	3364628771	الموارد الدائمة
1147800460	933379113	463739012	موارد الاستغلال
3953119270	5283133696	9096867682	موارد خارج الاستغلال
3591651783	2528894596	0	موارد الخزينة
<b>15237692698</b>	<b>14288186885</b>	<b>12925235465</b>	مجموع الموارد

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الميزانية الوظيفية سنقوم بحساب مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة بن عمر:

### أولاً: رأس المال العامل

#### 1- حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRng):

يتم حساب رأس المال العامل الإجمالي من الميزانية الوظيفية، عن طريق الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة، كما هو موضح في الشكل التالي:  
الجدول رقم(19): التغير في رأس المال العامل.

البيان	2014	2015	2016
الموارد الدائمة	3364628771	5542779480	6545121185
-الاستخدامات المستقرة	6168944538	8141735300	9418855396
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	(2804315767)	(2598955820)	(2873734211)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (13) (14).

#### التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل سالب خلال سنوات الدراسة، معنى هذا أن الاستخدامات المستقرة أكبر من الموارد الدائمة، وهذا يدل على أن المؤسسة تقترب من خطر العسر المالي لأنها قامت بتمويل الاستخدامات المستقرة ذات العمر الاقتصادي الطويل بموارد الدورة القصيرة الأجل، لكن هذه السياسة يمكن أن ترفع من أرباح المؤسسة وذلك باستخدام موارد قصيرة الأجل ذات التكلفة المنخفضة أو المنعدمة في تمويل استخدامات مستقرة التي يجب أن تمول بموارد طويلة الأجل ذات التكلفة المرتفعة.

#### 1-1 أنواع رأس المال العامل:

يمكن حساب أنواع رأس المال العامل والمتمثلين في رأس المال العامل الخاص والأجنبي والإجمالي، انطلاقاً من الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة عمر بن عمر، وذلك للفترة (2014-2016) كما يلي:

1-1-1 رأس المال العامل الخاص:

الجدول رقم (20): التغير في رأس المال العامل الخاص

البيان	2014	2015	2016
الأموال الخاصة	1942723926	2120427005	2266998010
-الأصول الثابتة	4747039693	6479660593	7513539932
راس المال العامل الخاص	(2804315767)	(4359233588)	(5246541922)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (5)

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال عامل خاص سالب خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على أن الأموال الخاصة لا تغطي الأصول الثابتة فأصبحت لا تستطيع تمويل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة وهنا تلجأ إلى الأموال الخارجية لتغطية أصولها الثابتة.

2-1-1 رأس المال العامل الأجنبي:

الجدول رقم (21): التغير في رأس المال العامل الأجنبي

البيان	2014	2015	2016
ديون متوسطة وطويلة الأجل	0	1760277768	2372807711
ديون قصيرة الأجل	9560606694	8745407405	8692571512
رأس المال العامل الأجنبي	9560606694	10505685173	11065379223

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (5)

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الأجنبي في زيادة مستمرة من سنة لأخرى طيلة فترة الدراسة، وهذا راجع إلى اعتماد المؤسسة على ديون قصيرة الأجل.

3-2-1 رأس المال العامل الإجمالي:

الجدول رقم (22): التغير في رأس المال العامل الإجمالي

2016	2015	2014	البيان
5818837302	6146451584	6756290926	مجموع الأصول المتداولة = رأس المال العامل الإجمالي

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (5)

التحليل:

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الإجمالي في انخفاض من سنة إلى أخرى ويعود السبب في هذا الانخفاض في أن رأس المال العامل الإجمالي إلى النقصان في مجموع الأصول المتداولة.

ثانياً: حساب الاحتياج في رأس المال العامل (BFR):

يمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل من خلال إجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال وكذلك الاستخدامات والموارد خارج الاستغلال كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (23): التغير في الاحتياج في رأس المال العامل

2016	2015	2014	البيان
3035540371	3374437446	3043013704	$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$
(2336370102)	(3586890101)	(6752382492)	$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$
699170269	(212452655)	(3709368788)	$BFR = BFR_{ex} + BFR_{hex}$

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (13) (14)

التحليل:

من خلال الجدول السابق يتبين أن المؤسسة تعرف وضعيتين خلال فترة الدراسة، فإن الاحتياج في رأس المال العامل في سنة 2014، 2015 سالب، وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات دورة الاستغلال بموارد الدورة وفي هذه الحالة يمكن القول إن المؤسسة لم تستخدم

تلك الموارد في توسيع دورة الاستغلال، على عكس السنتين السابقتين فإن سنة 2016 لقد حققت احتياج في رأس المال العامل موجب.

ثالثاً: حساب الخزينة الصافية ( $Tn$ ):

يمكن حساب الخزينة بطريقتين، إما من خلال إجراء الفرق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة أو الفرق بين رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل انطلاقاً من الميزانية الوظيفية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(24): التغير في حساب الخزينة الصافية

البيان	2014	2015	2016
$TN=E_t-R_t$	905053021	(2386503167)	(3572904480)
أو $Tn=FRng-BFR$	905053021	(2386503167)	(3572904480)

المصدر: المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (13)(14)

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة موجبة خلال سنة 2014 وتعتبر وضعيتها حسنة ويمكن للمؤسسة القيام باستثمارات إضافية، أما بالنسبة للسنتين 2015 و 2016 كانت سالبة وهي في انخفاض خلال تلك السنتين ويعود ذلك الانخفاض إلى أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي لا يغطي الاحتياج في رأس المال العامل، وتكون الخزينة في حالة اللاتوازن المالي مما يؤدي إلى حالة عجز، وبالتالي فإن المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

**المطلب الثاني: اتخاذ القرار من خلال النسب المالية**

تعتمد مؤسسة بن عمر كذلك على النسب المالية لكونها تلعب دور مهم للوصول إلى القرارات العقلانية سوف نبرز أهم نسب السيولة والتي تبين مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها.

1- نسب السيولة:

الجدول رقم (25): التغير في نسب السيولة

2016	2015	2014	العلاقة	البيان
0.67	0.70	0.71	الأصول الجارية/الخصوم الجارية	نسبة التداول
0.19	0.21	0.35	الأصول الجارية-المخزون/الخصوم الجارية	نسبة السيولة السريعة
0.002	0.02	0.09	القيم الجاهزة/الخصوم الجارية	نسبة السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (5)

التحليل:

-نسبة التداول: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التداول متقاربة خلال 3 سنوات هي في انخفاض، وبما أن هذه النسبة خلال سنوات الدراسة أقل من المقياس المناسب (1)، فهذا يعتبر مؤشر سيئ بالنسبة للمؤسسة، حيث يدل على أن المؤسسة تعاني من مشاكل تغطية التزاماتها وأن الأصول الجارية لا تغطي الخصوم الجارية والمؤسسة لا تتمتع بهامش أمان.

-نسبة السيولة السريعة: يتبين من خلال الجدول أن هذه النسبة في السنة الأولى كانت متوافقة مع المقياس الخاص بها (0.3-0.5)، ويمكن أن تواجهها التزاماتها الجارية دون اعتبار المخزون، أما في السنتين الأخيرتين نلاحظ انخفاض مستمر وهي أقل من المقياس، وتعتبر مؤشر سيئ للمؤسسة وهذا يعني أن الأصول سريعة التحول لا تكفي لتغطية الخصوم الجارية.

- نسبة السيولة الجاهزة (النقدية): من خلال الجدول السابق يمكن أن نلاحظ بأن نسبة السيولة الجاهزة لمؤسسة بن عمر تنخفض عن كل سنة خلال 3 سنوات، وهي كذلك أقل من المقياس المناسب (0.2-0.3)، وبالتالي فإن المؤسسة لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل متى استحققت ذلك ويعتبر هذا مؤشر سيئ للمؤسسة.

2- نسب المديونية:

سنعرض في الجدول التالي أهم النسب التي تقيس الهيكل المالي لمؤسسة بن عمر

الجدول رقم(26): التغير في نسب المديونية

البيان	العلاقة	2014	2015	2016
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية	0.41	0.60	0.63
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة /الأصول الثابتة	0.41	0.33	0.30
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة /مجموع الديون	0.20	0.20	0.20
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون /مجموع الأصول	0.83	0.83	0.83

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(5)

التحليل:

- **نسبة التمويل الدائم:** تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الغير جارية، ومن خلال هذا نجد أن المؤسسة تحصلت على نسبة ضعيفة خلال 3 سنوات حيث كانت أقل من 1، رغم تحسنها في سنة 2015 و2016، ومعنى هذا أن رأس المال العامل الدائم لا يغطي جميع الأصول الغير جارية خلال فترة الدراسة، مما يدل على أن المؤسسة غير متوازنة مالياً، لأن الأصول الغير جارية أكثر من الأموال الدائمة.

- **نسبة التمويل الخاص:** تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، من خلال الجدول نلاحظ أن النسب المتحصل عليها في السنوات الثلاث أقل من 1 وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

- **نسبة الاستقلالية المالية:** يتضح من خلال الجدول أعلاه أن جميع نسب الاستقلالية المالية طوال فترة الدراسة متساوية تقرباً 0.20، وهي نسبة ضعيفة مما يعني أن حجم الديون كبير في المؤسسة وهذا مؤشر سلبي يؤثر على درجة استقلاليتها ويؤثر كذلك على اتخاذ قراراتها المالية. (أكبر من 0.5).

- **نسبة التمويل الخارجي:** من خلال الجدول يتبين أن نسب التمويل الخارجي متساوية وتقدر ب 0.83، وتعتبر نسبة كبيرة وهذا معناه أن المؤسسة تعتمد على مصادر التمويل الخارجية وبدرجة كبيرة الديون قصيرة الأجل.

3- نسب النشاط:

يبين الجدول التالي أهم نسب النشاط لمؤسسة عمر بن عمر وذلك من أجل معرفة مدى قدرة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة أصولها بشكل جيد حيث:

الجدول رقم(27): التغير في نسب النشاط

2016	2015	2014	العلاقة	البيان
0.61	0.66	0.64	رقم الأعمال / إجمالي الأصول	معدل دوران إجمالي الأصول
1.08	1.29	1.55	رقم الأعمال/الأصول الغير جارية	معدل دوران الأصول الغير الجارية
1.40	1.36	0.11	رقم الأعمال / الأصول الجارية	معدل دوران الأصول الجارية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(4) (5)

التحليل:

- **معدل دوران إجمالي الأصول:** من خلال الجدول يتبين أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0.64، 0.66، 0.61 دج، خلال سنوات الدراسة على التوالي، 2014، 2015، 2016، وهذا يدل على انخفاض كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة أصولها طيلة فترة الدراسة، وهذا يعني أن مؤسسة بن عمر يمكنها الزيادة في حجم المبيعات دون الزيادة في رأس المال.

- **معدل دوران الأصول الغير جارية:** هذا المعدل يقيس قدرة أصول الغير جارية على خلق حجم معين من المبيعات، ومن خلال الجدول نلاحظ أن كل دينار مستثمر من الأصول الغير جارية يولد 1.55 دينار من المبيعات، في سنة 2014، وهذا المعدل بمثابة مؤشر يدل على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها الغير جارية، أما بالنسبة لسنتي 2015 و 2016 وقع انخفاض بـ 1.29 و 1.08 على التوالي وهذا يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة قد انخفض وقد تستلزم هذه الوضعية من الإدارة إما استغلال كل أصولها أو بيع الجزء الغير مستغل منها.

- **معدل دوران الأصول الجارية:** يقيس هذا المعدل قدرة الأصول الجارية على توليد المبيعات، يتبين من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول الجارية في سنة 2014 يقدر بـ 0.11 وهو معدل منخفض وقد يكون هذا راجع إلى سوء تسيير المخزون، أما في سنة 2015 و 2016 يتراوح معدل دوران الأصول الجارية بين 1.36 و 1.40 على التوالي وهذا راجع إلى حسن تسيير المخزون.

4- نسب الربحية أو المردودية:

الجدول رقم (28): التغير في نسب الربحية أو المردودية

البيان	العلاقة	2014	2015	2016
المردودية الاقتصادية	النتيجة الإجمالية/ مجموع الأصول	0.02	0.02	0.01
المردودية المالية	النتيجة الصافية/الأموال الخاصة	0.07	0.08	0.06
المردودية التجارية	النتيجة الإجمالية/ رقم الأعمال	0.03	0.03	0.02

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (4) (5).

التحليل:

- **المردودية الاقتصادية:** نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية موجبة، حيث قدرت في سنة 2014، 2015 بـ 0.02 للوحدة أي أن كل دينار نستثمره يولد 0.02 من النتيجة الإجمالية، ثم انخفضت في سنة 2016 إلى 0.01 راجع إلى ارتفاع أصول المؤسسة مقارنة بالنتيجة التي حققتها.

- **المردودية المالية:** من خلال الجدول السابق يظهر لنا أن المؤسسة حققت مردودية مالية موجبة أثناء فترة الدراسة حيث كانت محصورة ما بين 0.06 و 0.08 للوحدة أي كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة يولد ما بين 0.06 و 0.08 دينار من النتيجة الصافية، مما يعني أن المؤسسة لديها كفاءة في استغلال الأموال الخاصة.

- **المردودية التجارية:** يبين لنا الجدول أعلاه أن مؤسسة بن عمر حققت مردودية تجارية موجبة قدرت بـ 0.03 خلال سنة 2014، 2015 يعني أن كل دينار من المبيعات يولد 0.03 من الأرباح، يمكن القول أن المؤسسة حققت مردودية تجارية جيدة أما في سنة 2016 انخفضت لتصبح 0.02 وهذا راجع إلى انخفاض في نتيجة الدورة.

**المطلب الثالث: القرارات المالية من خلال نتائج التشخيص المالي.**

بعد أن قمنا بالتشخيص المالي للمؤسسة محل الدراسة من خلال المؤشرات والنسب المالية سنقوم بتحديد أهم القرارات التي يجب اتخاذها اعتمادا على ما سبق:

✓ قرارات التمويل:

- لمؤسسة لا تعتمد على أموالها الخاصة في اتخاذ قراراتها التمويلية حيث قدرت نسبتها بـ 17% في سنة 2016 وتعتبر أكبر نسبة خلال فترة الدراسة، إنما تعتمد على الديون قصيرة الأجل التي حققت نسبة كبيرة والتي قدرت بـ 83.11%.
- أما نسبة استقلاله مالية خلال فترة الدراسة منخفضة أقل من الواحد وتدل على عدم الاستقلالية المالية للمؤسسة، بحيث أن مجموع ديونها يفوق الأموال الخاصة.
- من خلال نسب المردودية لقد حققت المردودية المالية والاقتصادية والتجارية موجبة، مما يعني أن المؤسسة في حالة جيدة ولديها كفاءة في استغلال أموالها الخاصة.
- لقد حققت المؤسسة رأس المال العامل سالب طول فترة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية عجز على مواجهة التزاماتها، كما ظهر أيضا احتياج رأس المال العامل سالب في سنة 2014، 2015، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تعتمد على مواردها الخارجية.
- أما بالنسبة لسيولة المؤسسة بن عمر لم تتمتع بسيولة جيدة، فلم تستطع مواجهة استخداماتها قصيرة الأجل.
- لقد حققت الخزينة قيمة موجبة خلال سنة 2014 وتعتبر وضعية جيدة للمؤسسة، أما بالنسبة لسنتي 2015 و 2016 كانت سالبة وهي وضعية لا تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال.

أهم القرارات المتخذة:

- الزيادة في رأس المال وهذا ما يفتح آفاق جديدة للاستثمار.
- الخصوم الجارية كانت خلال سنوات الدراسة تحتل نسبة كبيرة من إجمالي الأموال الخاصة مما يعني استمرار عدم توازنها المالي.
- الحد من ارتفاع حقوق العملاء، وعدم التساهل في منح فترات طويلة لهم.
- تعديل قرارات التمويل من خلال تخفيض نسبة الاستدانة وخاصة الديون قصيرة الأجل.
- الحصول على تجهيزات إنتاج حديثة وذات تكنولوجيا عالية ومتطورة لتحسين حركة الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية.

✓ قرارات الاستثمار:

إن مؤسسة بن عمر تعتمد في الاستثمار على الأصول المتداولة (الجارية) هذا خلال سنوات الدراسة، حيث تمثل الأصول الثابتة (الغير جارية) بنسبة 56.36% من إجمالي الأصول بينما تمثل الأصول المتداولة (الجارية) نسبة 83.11% من إجمالي الأصول.

وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي أن يقوم على التنويع وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد وبناء على تحليل النتائج نلاحظ أن المؤسسة ليس لها القدرة على الاستثمار بقدر أموالها لخاصة التي لا تغطي ولو جزء من ديونها فهي ملزمة على التقليل من الديون وخاصة القصيرة لاستغلالها في زيادة رأس المال العامل.

أهم القرارات المتخذة:

- يجب التعديل في القرارات الاستثمارية وذلك من خلال تخفيض نسبة الأصول الجارية.
- المحافظة على طاقات إنتاجية جديدة وزيادتها.
- تجديد الأصول الحالية.
- زيادة المخزونات من سنة إلى أخرى.
- زيادة قيمة العملاء من سنة إلى أخرى.

✓ قرارات توزيع الأرباح:

إن المؤسسة محل الدراسة اعتمدت سياسة توزيع الأرباح، لأنها قامت بتوسعات وكذلك تريد القيام باستثمارات جديدة.

وكخلاصة عامة لما سبق من خلال تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي النسب والمالية وتحليل جدول حسابات النتائج يمكن استخلاص وضعية مؤسسة بن عمر فيما يلي:

- بالنسبة للتوازنات المالية ومن خلال النتائج التي ظهرت في فترة الدراسة يمكن القول أن المؤسسة لم تحقق توازن مالي، غير أنها لقد حققت التوازن بين احتياجاتها ومصادر التمويلية ومن هنا يمكن القول بأن المؤسسة خلال فترة الدراسة لا تمتلك هامش الأمان، لأنها تمويل نشاطاتها وتغطية احتياجاتها عن طريق الديون قصيرة الأجل، كما تبين بأن الأصول الثابتة للمؤسسة لا تمويل بأموالها الخاصة، بالإضافة إلى أنها لا تمتلك السيولة الكافية لأن خزيرتها سالبة.

- أما النسب المالية يتضح لنا من خلال النتائج أثناء فترة الدراسة بأن المؤسسة غير متوازنة مالياً لأن الأموال الدائمة لا تغطي جميع الأصول الغير جارية، وهي كذلك غير مستقل مالياً لأن حجم

الديون قصيرة الأجل كبير وعلى الرغم من هذا إلا أن المؤسسة لديها القدرة على السداد عندما يحين موعد الاستحقاق.

- أما بالنسبة لجدول حسابات النتائج ومن خلال تحليل النتائج طوال فترة الدراسة نلاحظ أن القيمة المضافة للمؤسسة جيدة وهي تعتبر فائدة للمؤسسة وهذا يعود إلى الانخفاض في استهلاك السنة المالية كما عرفت المؤسسة في انخفاض النتيجة المالية والنتيجة الصافية وهذا راجع إلى الزيادة في الأعباء المالية.

من خلال كل ما سبق يمكننا القول إن مؤسسة بن عمر أثناء فترة الدراسة بأنها ليست على وضعية جيدة لأنها لا تمتلك السيولة الكافية ولا تتمتع بالاستقلالية وتعاني من عدم التوازن المالي. بعد القيام بالتحليل لميزانية المؤسسة وجدول حسابات النتائج يجب اتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع وضعية المؤسسة وذلك من بين مجموعة من البدائل المقترحة للمؤسسة وذلك بعد التشخيص الجيد للوضعية المالية لمؤسسة بن عمر.

بعد دراسة وتشخيص حالة المؤسسة نستطيع القول بأنها لم تكن بحالة جيدة لأنها تعاني من عدم تمكنها تمويل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة، وعدم توازنها مالياً، وفي هذه الحالة يمكن للمؤسسة أن تقوم بالاقتراض من البنوك أو من أي مورد خارجي وذلك من أجل تدعيم الأصول الثابتة، أو يمكنها القيام باستئجار بعض أصولها والحصول على موارد مالية من خلال عملية الاستئجار، ويمكنها أيضاً إدخال شريك جديد لتمويلها ببعض الأصول أو الأموال، أو اللجوء إلى الرفع من رأس مالها الخاص بمختلف عناصره المكونة له أو أحدها.

ومن هنا يجب على متخذ القرارات المالية الاعتماد على التشخيص الجيد للوضعية المالية للمؤسسة بن عمر واكتشاف نقاط القوة والضعف من أجل اتخاذ القرار المناسب للمؤسسة وتحسين مستوياتها وأدائها في المحيط الذي تنشط فيه، وحسن اختيار القرار من بين البدائل المتوفرة لديه.

## خلاصة:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بتحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة بن عمر خلال سنة 2014، 2015، 2016، وذلك من أجل تشخيص وضعية المؤسسة باستخدام أدوات التشخيص المالي، لأنه وسيلة هامة لفهم وضعية المؤسسة وبالأخص لمتخذي القرار وذلك بتوفير المعلومات المناسبة و الكافية من أجل اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة، يمكن القول من خلال دراستنا للمؤسسة بن عمر أنها ليست بحالة جيدة، ويجب إجراء بعض التغييرات الملائمة وتحديد الانحرافات حول السياسة المتبعة في اتخاذ قراراتها المالية.

## خاتمة:

يعتبر التشخيص المالي وسيلة هامة وضرورية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، ومن خلاله يمكن اتخاذ القرارات اللازمة بغية الوصول للأهداف المرجوة، ومن خلال دراستنا لموضوع دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية، لقد تعرفنا على الدور البارز الذي يقوم به التشخيص المالي باعتباره الأداة التي يستطيع المقيم تشخيص السياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة، وتحديد النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب من أجل تحسين الوضع المالي للمؤسسة.

ولقد اكتسبت عملية اتخاذ القرار أهمية بالغة في الوقت الحالي بعد أن أصبحت المؤسسات الاقتصادية تستثمر أموال طائلة وتعمل بموارد كثيرة ومعدات ضخمة، حيث تساعد البيانات الموجودة في القوائم المالية على توفير البيانات والمعلومات الكافية والمناسبة لمتخذ القرار، حيث يترجم تلك البيانات إلى معلومات واضحة ومفيدة عن مركزها المالي وتقييم أدائها المالي واتخاذ القرارات المالية المستقبلية أو التخطيط لها.

ولقد تم التركيز في هذه الدراسة على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التشخيص المالي كوسيلة لاتخاذ القرار، لأن المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة على اختلاف القطاع الذي تنشط فيه أو الطابع القانوني لها، حيث تطرقنا في جانبها النظري إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالتشخيص المالي، ودراسة عملية اتخاذ القرارات المالية وهذا الترابط الموجود بين تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة في اتخاذ القرارات المالية لها، أما الجانب التطبيقي يتمثل في دراسة حالة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لأجل تدعيم الجانب النظري ومحالة الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية لدراستنا وكذلك إثبات صحة الفرضيات من عدمها.

### اختبار صحة الفرضيات:

من خلال دراستنا نقوم بالإجابة على الفرضيات المطرحة سابقا وقد توصلنا إلى ما يلي:

- ✓ يعتبر التشخيص المالي خطوة ضرورية في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية وهذا ما يثبت صحة الفرضية.
- ✓ الفرضية صحيحة حيث كلما كانت برمجة المؤسسة بطريقة ذكية ومنظمة فإن ذلك يسهل من عملية تطبيق التشخيص المالي فيها.
- ✓ إن المعلومات المالية هي التي تقيم بها المؤسسة أدائها ووضعها المالي، والوسيلة المستعملة لإيصال هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة، والقوائم المالية بصفة خاصة، والتي

يجب أن تكون ملائمة وموثوقة لك يتسنى استعمالها في القرارات بالمؤسسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

✓ لاتخاذ أي قرار في المؤسسة، يقوم متخذي القرار بالاعتماد على نتائج التشخيص المالي للمؤسسة، من أجل معرفة أي بديل من البدائل الذي يكون مناسب ويتماشى مع وضعيتها المالية لأنه يقوم بوصف حالة المؤسسة بكل دقة، وهذا ما ينفي صحة الفرضية.

### النتائج المستخلصة من الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها في مؤسسة مطاحن بن عمر توصلنا إلى بعض النتائج التالية:

- ✓ إن مؤسسة بن عمر أثناء فترة الدراسة ليست على وضعية جيدة.
- ✓ الأصول الثابتة أكبر من الأموال الخاصة بمعنى أنه لديها عجز تمويل الأصول بواسطة الاموال الخاصة.
- ✓ قيم الاستغلال أكبر من القيم الجاهزة مما يدل على أن المؤسسة لا تمتلك السيولة الكافية من أجل الزيادة في مبيعاتها.
- ✓ عدم توازن الهيكل المالي لأن رأس المال العامل الدائم سالب وهذا ما يبين أنها لا تمتلك هامش أمان.
- ✓ الاحتياج في رأس المال العامل في سنة 2014، 2015 سالب، وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات الدورة، أما سنة 2016 لقد حققت احتياج في رأس المال العامل موجب بمعنى أن المؤسسة تحتاج إلى رأس المال العامل لتمويل احتياجاتها.
- ✓ خزينة المؤسسة موجبة سنة 2014 هذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة، إلا أنها عرفت تدهور في سنة 2015، 2016 وهذا ما يدل على أن وضعية المؤسسة غير مريحة.
- ✓ المؤسسة لا تعتمد على تمويل نشاطاتها ذاتيا بل تلجأ إلى الديون قصيرة الأجل بنسبة كبيرة.
- ✓ عدم تمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية اللازمة.
- ✓ من خلال جدول حسابات النتائج لفترة الدراسة يمكن القول إن القيمة المضافة للمؤسسة جيدة وهي تعتبر فائدة للمؤسسة.
- ✓ كما عرفت المؤسسة انخفاض النتيجة المالية والنتيجة الصافية وهذا راجع إلى الزيادة في الأعباء المالية.

## التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات

التالية:

- ✓ التشخيص المالي المعمق للمؤسسة قبل اتخاذ أي قرار لمعرفة قدرة المؤسسة مالياً أو المخاطر الناجمة عن هذه القرارات.
- ✓ بما أن المؤسسة لم تتوازن مالياً يمكن أن تقوم بإصدار أسهم.
- ✓ التقليل من الديون لكي تتمكن المؤسسة من الحصول على القروض.
- ✓ تغطية الأصول بواسطة الموارد الخارجية.
- ✓ ضرورة جلب مستحقاتها في وقتها من العملاء
- ✓ تدريب متخذي القرارات الإدارية في مجال في مجال التشخيص المالي وعقد دورات في مجال اتخاذ القرارات مما يساهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفعالية مع نتائج التشخيص المالي.
- ✓ محاولة التعمق أكثر في عملية التشخيص المالي في المؤسسات.
- ✓ إنشاء مصلحة خاصة بالتشخيص المالي.

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

- 1- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008.
- 2- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.
- 3- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2011.
- 4- أيمن الشنطي، عامر صقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البلدية، ط1، عمان، الأردن، 2007.
- 5- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2008.
- 6- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004.
- 7- خالد الراوي، التحليل المالي لقوائم المالية، دار المسير للنشر والتوزيع، ط1، 2000.
- 8- زياد رمضان. محمود الخلايلة، التخطيط والتحليل المالي، دار الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة، مصر، 2013.
- 9- زيد منير عبوي، القيادة ودورها في العملية الإدارية، دار البلدية للنشر والتوزيع، الأردن 2008.
- 10- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 80.

- 11- طلال كداوي، **نقيم القرارات الاستثمارية**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 12- عبد الحميد عبد المطلب، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 13- عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل و الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 14- عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 15- عبد الله عبد الله السنفي، **الإدارة المالية**، دار الكتاب الجامعي، ط2، صنعاء، 2013.
- 16- عدنان التايه النعيمي، **فوائد النميمة أرشيد، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 17- فتحي أحمد ذياب، **إدارة الأعمال الحديثة بين النظرية و التطبيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2013.
- 18- كامل آل سبيب دريد، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط2، 2009.
- 19- مبارك لسوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2012.
- 20- محمد الصالح الحناوي، **جلال إبراهيم العيد، الإدارة المالية**، مدخل كيفية إتخاذ القرار، 2006.
- 21- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)**. دار وائل للنشر الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006.

- 22- محمد منير شاكرو وآخرون، **التحليل المالي** (مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2005.
- 23- محمود عزت اللحام وآخرون، **الإدارة المالية المعاصرة**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014.
- 24- مصطفى الشيخ فهمي، **التحليل المالي**، ط1، رام الله، فلسطين، 2008.
- 25- مصطفى يوسف كافي وآخرون، **الإدارة المالية المعاصرة**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2016.
- 26- مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2011.
- 27- نواف بن كنعان، **اتخاذ القرارات الإدارية بين (النظرية و التطبيق)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2009.
- 28- هوارى معراج، و آخرون، **القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد و الأزمة المالية**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2013.
- 29- هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
- 30- وليد ناجي الجبالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.

### ثانياً: القرارات والمراسيم

- 31- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009.
- 32- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19 قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008.

### ثالثاً: الرسائل والأطروحات

- 33- جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009.
- 34- جمال عبد الناصر صخري، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
- 35- خولة أوراغ، مساهمة التحليل المالي للميزانية لاتخاذ القرارات المالية، رسالة ماستر، فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2000.
- 36- محمد بن عمر، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي في اتجاه القرارات المالية، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2015.

### رابعاً: المحاضرات والملتقيات

- 37- سعيدة بورديمة، محاضرة في مقياس التشخيص المالي، جامعة 8 ماي 1945، 2017.
- 38- لحسن دردوري، التشخيص المالي، مطبوعة لطلبة الماستر، تخصص مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.
- 39- مليكة زغيب وإلياس بوجعادة، الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، أبريل 2009.

### خامساً: المراجع باللغة الفرنسية

- 40- Aswathdamodaran, **finance d'entreprise "théorie et pratique"**, 2 édition, nouveaux horizons, paris, 2006.
- 41- Jean Louis Amelon, **l'essentiel à connaitre en gestion financier**, Edition Maxima, paris, 2002.
- 42- Josette Peyrard, **Analyse Financiere**, librairie vuibert ,8ed ,Paris ,1999.
- 43- Khemissichiha, **gestion et stratégie financier**, Edition houma, Alger, 2005.
- 44- Michel Blanchette, **Ratios financiers utiles connexes**, Edition Dunod ,paris 2012

- 45- NoreKhlifati, **interoduction l'organisation et diagnostic de l'entreprise**, Edition Berti, 2001, P 11.
- 46- Pirreconsco, Farouk Hemicci, **Gestion Financière de l'entreprise**, 9en edition, Paris, 1999.
- 47- TAYEB ZITOUN, **Analyse financière**, EditionBerti, Alger, 2003.

فهرس الجداول والأشكال والملحق:

أولاً: الجداول.

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الجزء الأول من جدول التمويل	41
02	الجزء الثاني من جدول التمويل	43
03	الميزانية المالية	46
04	الميزانية الوظيفية	48
05	الميزانية المالية للمؤسسة بن عمر لسنة المالية 2014	69
06	الميزانية المالية للمؤسسة بن عمر لسنة المالية 2015	71
07	الميزانية المالية للمؤسسة بن عمر لسنة المالية 2016	73
08	جدول حسابات النتائج لمؤسسة بن عمر للفترة الممتدة من 2014 إلى 2016.	75
09	التحليل العمودي للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة بن عمر خلال للفترة من 2014 إلى 2016	77
10	التحليل الأفقي للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة بن عمر للفترة من 2014 إلى 2016	80
11	التغير في رقم الأعمال	81
12	التغير في القيمة المضافة للاستغلال	81
13	التغير في الفائض الإجمالي للاستغلال	82
14	التغير لنتيجة الاستغلال	82
15	التغير في النتيجة المالية	83
16	التغير في النتيجة الصافية	83
17	جانب الأصول للميزانية الوظيفية للمؤسسة بن عمر للفترة الممتدة من 2014 إلى 2016.	84
18	جانب الخصوم للميزانية الوظيفية للمؤسسة بن عمر للفترة الممتدة من 2014 إلى 2016	84

85	التغير في رأس المال العامل	19
86	التغير في رأس المال العامل الخاص	20
86	التغير في رأس المال العامل الأجنبي	21
87	التغير في رأس المال العامل الإجمالي	22
87	التغير في الاحتياج في رأس المال العامل	23
88	التغير في حساب الخزينة الصافية	24
89	التغير في نسب السيولة	25
90	التغير في نسب المديونية	26
91	التغير في نسب النشاط	27
92	التغير في نسب الربحية أو المردودية	28

فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
07	مصادر معلومات الوظيفة المالية	01
21	الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي	02
32	مخطط لمصادر التمويل	03
52	نسب المالية	04
63	الطاقة (القدرة) الإنتاجية لمطاحن عمر بن عمر	05
66	يوضح لنا الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة بن عمر	06
68	الهيكل التنظيمي الخاص لمديرية الموارد المالية والمحاسبية	07
78	التمثيل البياني لأصول للميزانية المالية المختصرة في فترة 2014-2016	08
79	التمثيل البياني لخصوم للميزانية المالية المختصرة في فترة 2014-2016	09

فهرس الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الشكل
108	جانب أصول من ميزانية مالية	01
109	جانب الخصوم من ميزانية المالية	02
110	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	03
111	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	04
112	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة	05
113	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير المباشرة	06
114	قوائم مالية 2014	07
118	قوائم مالية 2015	08
122	قوائم مالية 2016	09
126	إجراء زيارة ميدانية لمؤسسة عمر بن عمر	10

28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19			28
ميزانية السنة المالية المغلقة في .....					
N - 1 صافي	N صافي	N اهتلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					<b>أصول غير جارية</b> فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي تشبيطات معنوية تشبيطات عينية أراضي مبان تشبيطات عينية أخرى تشبيطات ممنوح امتيازها تشبيطات يجري إنجازها تشبيطات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					<b>مجموع الأصل غير الجاري</b>
					<b>أصول جارية</b> مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ماشابها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات و ماشابها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					<b>مجموع الأصول الجارية</b>
					<b>المجموع العام للأصول</b>

## ميزانية

السنة المالية المغلقة في .....

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			<b>رؤوس الأموال الخاصة</b>
			رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
			علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة ( 1 )
			فوارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة ( 1 )
			نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع ( 1 ) )
			رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			<b>حصة الشركة المدمجة (1)</b>
			<b>حصة ذوي الأقلية (1)</b>
			<b>المجموع 1</b>
			<b>الخصوم غير الجارية</b>
			قروض و ديون مالية
			ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
			<b>مجموع الخصوم غير الجارية (2)</b>
			<b>الخصوم الجارية</b>
			موردون و حسابات ملحقة
			ضرائب
			ديون أخرى
			خزينة سلبية
			<b>مجموع الخصوم الجارية (3)</b>
			<b>مجموع عام للخصوم</b>

( 1 ) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

حساب النتائج  
حسب الطبيعة  
الفترة من ..... إلى .....

N - 1	N	ملاحظة
		رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
		<b>1 - إنتاج السنة المالية</b> المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
		<b>2 - استهلاك السنة المالية</b>
		<b>3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)</b> أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
		<b>4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال</b> المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
		<b>5 - النتيجة العملياتية</b> المنتوجات المالية الأعباء المالية
		<b>6 - النتيجة المالية</b>
		<b>7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)</b> الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتوجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
		<b>8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b> العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
		<b>9 - النتيجة غير العادية</b>
		<b>10 - النتيجة الصافية للسنة المالية</b> حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
		<b>11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)</b> و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

حساب النتائج (حسب الوظيفة)  
الفترة من ..... إلى.....

مثلا

N - 1	N	ملاحظة
		<p>رقم الأعمال</p> <p>كلفة المبيعات</p> <p><b>هامش الربح الإجمالي</b></p> <p>منتجات أخرى عملياتية</p> <p>التكاليف التجارية</p> <p>الأعباء الإدارية</p> <p>أعباء أخرى عملياتية</p> <p><b>النتيجة العملياتية</b></p> <p>تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة</p> <p>(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)</p> <p>منتجات مالية</p> <p>الأعباء المالية</p> <p><b>النتيجة العادية قبل الضريبة</b></p> <p>الضرائب الواجبة على النتائج العادية</p> <p>الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)</p> <p><b>النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b></p> <p>الأعباء غير العادية</p> <p>المنتجات غير عادية</p> <p><b>النتيجة الصافية للسنة المالية</b></p> <p>حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)</p> <p>النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)</p> <p>منها حصة ذوي الأقلية (1)</p> <p>حصة المجمع (1)</p>

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

جدول سيولة الخزينة  
(الطريقة المباشرة)  
الفترة من ..... إلى .....

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية</b> التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة</p>
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية</b> تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)</p>
		<p><b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)</b></p>
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار</b> المسحوبات عن اقتناء تسيّبات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيّبات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تسيّبات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيّبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة</p>
		<p><b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)</b></p>
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</b> التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة</p>
		<p><b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)</b> تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)</p>
		<p>أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة المقاربة مع النتيجة المحاسبية</p>

جدول سيولة الخزينة  
(الطريقة غير المباشرة)  
الفترة من ..... إلى .....

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية</b></p> <p>صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل : - الاهتلاكات و الأرصدة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين و الديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب</p>
		تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</b></p> <p>مسحوبات عن اقتناء تقييدات تحصيلات التنازل عن تقييدات تأثير تغيرات محيط الإدماج ( 1 )</p>
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</b></p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض</p>
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
		<p><b>تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)</b></p> <p>أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية ( 1 ) تغير أموال الخزينة</p>

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W.GUELMA

## BILAN ACTIF

Exercice clos le :

31/12/2014



ACTIF	N			N-1
	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV et pertes de valeurs	NET	NET
<b>ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisation corporelles				
- Terrains	264 214 023		264 214 023	264 214 023
- Agencements et aménagements de terrains				
- Construction	637 305 950	217 150 214	420 155 736	414 398 763
- Install. tech., matériel et outillage industriels	3 284 105 349	991 075 263	2 293 030 086	2 452 876 363
- Autres immobilisations corporelles	361 188 325	213 679 368	147 508 958	158 511 583
- Immobilisations en concession				
Immobilisation en cours	390 242 424		390 242 424	
Immobilisation financières				
- Titres mis en équivalence-entreprises associées				
- Autres participations et créances rattachées	1 181 610 346		1 181 610 346	845 315 188
- Autres titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants	50 278 121		50 278 121	144 174 905
- Impôts différés actif				1 353 288
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>6 168 944 538</b>	<b>1 421 904 845</b>	<b>4 747 039 693</b>	<b>4 280 844 113</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
Stock et en cours	3 381 180 990		3 381 180 990	4 215 386 412
<b>Créances et Emplois assimilés</b>				
- Clients	125 571 726		125 571 726	6 342 440
- Autres débiteurs	2 303 725 236		2 303 725 236	1 449 020 551
- Impôts et assimilés	40 759 954		40 759 954	33 626 321
- Autres créances et emplois assimilés				
<b>Disponibilités et assimilés</b>				
- Placements et autres actifs financiers courants				
- Trésorerie	905 053 021		905 053 021	1 426 022 830
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>6 756 290 926</b>		<b>6 756 210 926</b>	<b>7 130 398 553</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>12 925 235 465</b>	<b>1 421 904 845</b>	<b>11 503 330 620</b>	<b>11 411 242 667</b>

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

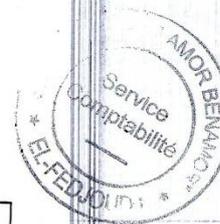
Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

## BILAN PASSIF

Exercice clos le :

31/12/2014



PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)			
Capital non appelé		500 000 000	500 000 000
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]			
Ecart de réévaluation		1 310 774 260	1 156 095 283
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]			
Autres capitaux propres-Report à nouveau		131 949 667	304 678 976
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
<b>TOTAL I</b>		<b>1 942 723 926</b>	<b>1 960 774 260</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières			
Impôt (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>			
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôt		401 628 908	380 938 786
Autres dettes		62 110 104	105 448 014
Trésorerie passif		9 096 867 682	8 964 081 607
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation			
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>		<b>9 560 606 694</b>	<b>9 450 468 407</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>11 503 330 620</b>	<b>11 411 242 667</b>

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ'W.GUELMA

Exercice du 01/01/2014 au 31/12/2014

Page 1 of 2

## COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Débit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Vente de marchandises				
Production vendue				
Produits fabriqués		7 339 493 811		6 391 078 393
Prestations de services				56 000
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, restournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristourne		7 339 493 811		6 391 134 393
Production stockée ou déstockée		-2 039 287		-152 872 328
Production immobilisée				
Subvention d'exploitation				
<b>I - PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>7 337 454 524</b>		<b>6 238 262 065</b>
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	5 603 664 558		4 171 489 231	
Autres approvisionnements	522 668 636		430 680 294	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	77 858 690		81 681 764	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats	-639 473			
Sous-traitance générale				
Locations	19 450 842		7 752 113	
Entretien, réparations et maintenance	15 070 995		23 228 354	
Services extérieurs				
Primes d'assurances	9 053 825		13 279 004	
Documentations et divers	3 648 519		3 234 581	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	6 909 553		17 896 383	
Publicité	22 066 095		287 362 357	
Déplacement, missions et réceptions	52 549 505		38 069 326	
Autres services	16 837 388		40 841 888	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extéri				
<b>I - CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>	<b>6 349 139 132</b>		<b>5 115 516 996</b>	
<b>I - VALEUR AJOUTER D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>988 315 392</b>		<b>1 122 745 469</b>

## IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA



Exercice du 01/01/2014 au 31/12/2014

Page 2 of 2

## COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Charges de personnel	441 734 280		362 099 388	
Impôts, taxe et versement assimilés	58 013 469		73 814 761	
<b>IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>488 567 643</b>		<b>686 811 320</b>
Autres produits opérationnels		98 672 971		96 075 706
Autres charges opérationnelles	172 623 416		98 393 861	
Dotations aux amortissements	233 627 973		303 364 635	
Provisions				
Perte de valeur				
Reprise sur pertes de valeurs et provisions				615 038
<b>V - RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>180 989 225</b>		<b>381 743 569</b>
Produits financiers		6 182 266		3 161 622
Charges financières	472 649		13 378 186	
<b>VI - RESULTAT FINANCIER</b>		<b>5 709 617</b>	<b>10 216 563</b>	
<b>VII - RESULTAT ORDINAIRE (V+VI)</b>		<b>186 698 843</b>		<b>371 527 005</b>
Elément extraordinaires (produits)				
Elément extraordinaires (Charges)				
<b>VIII - RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>				
Impôt exigibles sur résultats ordinaires	53 140 968		68 201 317	
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires	1 353 288			1 353 288
<b>IX - RESULTAT DE L'EXERCICE</b>		<b>132 204 587</b>		<b>304 678 976</b>

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

## BILAN ACTIF

Exercice clos le :

31/12/2015



ACTIF	N			N-1
	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV et pertes de valeurs	NET	NET
<b>ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisation corporelles				
- Terrains	264 214 023		264 214 023	264 214 023
- Agencements et aménagements de terrains				
- Construction	643 324 600	249 272 784	394 051 816	420 155 736
- Install. tech., matériel et outillage industriels	3 285 982 349	1 159 305 393	2 126 676 956	2 293 030 086
- Autres immobilisations corporelles	416 294 349	253 496 531	162 797 818	147 508 958
- Immobilisations en concession				
Immobilisation en cours	2 645 907 141		2 645 907 141	390 242 424
Immobilisation financières				
- Titres mis en équivalence-entreprises associées				
- Autres participations et créances rattachées	820 000 000		820 000 000	1 181 610 346
- Autres titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants	66 012 838		66 012 838	50 278 121
- Impôts différés actif				
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>8 141 735 300</b>	<b>1 662 074 707</b>	<b>6 479 660 593</b>	<b>4 747 039 693</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
Stock et en cours	4 273 386 583		4 273 386 583	3 381 180 990
Créances et Emplois assimilés				
Clients	34 429 976		34 429 976	115 431 376
Autres débiteurs	1 638 529 765		1 638 529 765	2 303 725 236
Impôts et assimilés	57 713 830		57 713 830	40 759 954
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	142 391 429		142 391 429	915 193 371
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>6 146 451 584</b>		<b>6 146 451 584</b>	<b>6 756 290 926</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>14 288 186 885</b>	<b>1 662 074 707</b>	<b>12 626 112 177</b>	<b>11 503 330 620</b>

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

## BILAN PASSIF

Exercice clos le :

31/12/2015



PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)			
Capital non appelé		500 000 000	500 000 000
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]			
Ecart de réévaluation		1 442 723 926	1 310 774 260
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]			
Autres capitaux propres-Report à nouveau		177 703 078	131 949 667
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
<b>TOTAL I</b>		<b>2 120 427 005</b>	<b>1 942 723 926</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières			
Impôt (différés et provisionnés)		1 760 277 768	
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>		<b>1 760 277 768</b>	
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôt		868 547 196	401 628 908
Autres dettes		64 831 917	62 110 104
Trésorerie passif		5 283 133 696	9 096 867 682
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation		2 528 894 596	
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>		<b>8 745 407 405</b>	<b>9 560 606 694</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>12 626 112 177</b>	<b>11 503 330 620</b>

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015

Page 1 of :

## COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Vente de marchandises				
Production vendue		8 345 672 578		7 339 493 811
Produits fabriqués				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, restournes accordés				
<b>Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristourne</b>		<b>8 345 672 578</b>		<b>7 339 493 811</b>
Production stockée ou déstockée		33 171 264		-2 039 287
Production immobilisée				
Subvention d'exploitation				
<b>I - PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>8 378 843 842</b>		<b>7 337 454 524</b>
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	6 559 779 266		5 603 664 558	
Autres approvisionnements	550 410 385		522 666 636	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	80 695 334		77 858 690	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats	-279 420		-639 473	
Sous-traitance générale				
Locations	33 923 009		19 450 842	
Entretien, réparations et maintenance	12 677 831		15 070 995	
Primes d'assurances	10 621 256		9 053 325	
Documentations et divers	3 806 432		3 648 319	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	6 859 255		7 614 174	
Publicité	232 590 383		22 066 195	
Déplacement, missions et réceptions	66 467 752		52 549 105	
Autres services <i>خدمات اخرى</i>	72 901 858		16 386 887	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs	-434 178			
<b>- CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>	<b>7 630 019 162</b>		<b>6 349 394 152</b>	
<b>- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>748 824 680</b>		<b>988 060 472</b>

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

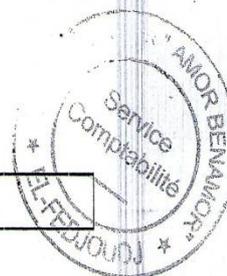
Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015

Page 2 of :

## COMPTES DE RESULTAS



Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Charges de personnel	510 368 959		441 734 280	
Impôts, taxe et versement assimilés	58 885 703		58 013 469	
<b>IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>179 570 018</b>		<b>488 312 723</b>
Autres produits opérationnels		518 498 513		98 672 971
Autres charges opérationnelles	170 144 479		172 623 416	
Dotations aux amortissements	242 136 900		233 627 973	
Provisions				
Perte de valeur				
Reprise sur pertes de valeurs et provisions				
<b>V - RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>285 787 153</b>		<b>180 734 305</b>
Produits financiers		8 602 247		6 182 266
Charges financières	57 795 714		4 264 969	
<b>VI - RESULTAT FINANCIER</b>	<b>49 193 467</b>			<b>5 709 617</b>
<b>VII - RESULTAT ORDINAIRE (V+VI)</b>		<b>236 593 686</b>		<b>186 443 923</b>
Elément extraordinaires (produits)				
Elément extraordinaires (Charges)				
<b>VIII - RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>				
Impôt exigibles sur résultats ordinaires	58 890 608		53 140 968	
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires			1 363 288	
<b>IX-RESULTAT DE L'EXERCICE</b>		<b>177 703 078</b>		<b>131 949 667</b>

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

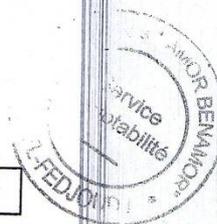
Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

## BILAN ACTIF

Exercice clos le :

31/12/2016



ACTIF	N			N-1
	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV et pertes de valeurs	NET	NET
<b>ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisation corporelles				
- Terrains	264 214 023		234 214 023	264 214 023
- Agencements et aménagements de terrains				
- Construction	642 486 600	281 438 485	361 048 115	394 051 816
- Install. tech., matériel et outillage industriels	3 318 866 221	1 328 483 621	1 990 382 600	2 126 676 956
- Autres immobilisations corporelles	459 162 459	295 393 359	163 769 100	162 797 810
- Immobilisations en concession				
Immobilisation en cours	3 841 915 034		3 841 915 034	2 645 907 141
Immobilisation financières				
- Titres mis en équivalence-entreprises associées				
- Autres participations et créances rattachées	820 000 000		820 000 000	820 000 000
- Autres titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants	72 211 059		72 211 059	66 012 836
- Impôts différés actif				
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>9 418 855 396</b>	<b>1 905 315 464</b>	<b>7 513 539 932</b>	<b>6 479 660 593</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
Stock et en cours	4 145 991 023		4 145 991 023	4 273 386 583
Créances et Emplois assimilés				
- Clients	37 349 808		37 349 808	34 429 976
- Autres débiteurs	1 565 472 514		1 565 472 514	1 638 529 765
- Impôts et assimilés	51 276 654		51 276 654	57 713 830
- Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants				
- Trésorerie	18 747 303		18 747 303	142 391 429
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>5 818 837 302</b>		<b>5 818 837 302</b>	<b>6 146 451 584</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>15 237 692 698</b>	<b>1 905 315 464</b>	<b>13 333 377 234</b>	<b>12 626 112 177</b>

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

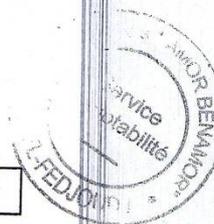
Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

## BILAN ACTIF

Exercice clos le :

31/12/2016



ACTIF	N			N-1
	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV et pertes de valeurs	NET	NET
<b>ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisation corporelles				
- Terrains	264 214 023		234 214 023	264 214 023
- Agencements et aménagements de terrains				
- Construction	642 486 600	281 438 485	361 048 115	394 051 816
- Install. tech., matériel et outillage industriels	3 318 866 221	1 328 483 621	1 990 382 600	2 126 676 956
- Autres immobilisations corporelles	459 162 459	295 393 359	163 769 100	162 797 810
- Immobilisations en concession				
Immobilisation en cours	3 841 915 034		3 841 915 034	2 645 907 141
Immobilisation financières				
- Titres mis en équivalence-entreprises associées				
- Autres participations et créances rattachées	820 000 000		820 000 000	820 000 000
- Autres titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants	72 211 059		72 211 059	66 012 836
- Impôts différés actif				
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>9 418 855 396</b>	<b>1 905 315 464</b>	<b>7 513 539 932</b>	<b>6 479 660 593</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
Stock et en cours	4 145 991 023		4 145 991 023	4 273 386 583
Créances et Emplois assimilés				
- Clients	37 349 808		37 349 808	34 429 976
- Autres débiteurs	1 565 472 514		1 565 472 514	1 638 529 765
- Impôts et assimilés	51 276 654		51 276 654	57 713 830
- Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants				
- Trésorerie	18 747 303		18 747 303	142 391 429
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>5 818 837 302</b>		<b>5 818 837 302</b>	<b>6 146 451 584</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>15 237 692 698</b>	<b>1 905 315 464</b>	<b>13 333 377 234</b>	<b>12 626 112 177</b>

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

Exercice du 01/01/2016 au 31/12/2016

Page 1 of 2

## COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Vente de marchandises				
Production		8 120 386 772		8 345 672 578
Produits fabriqués				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, restournes accordés				
<b>Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristourne</b>		<b>8 120 386 772</b>		<b>8 345 672 578</b>
Production stockée ou déstockée		90 982 479		33 171 264
Production immobilisée				
Subvention d'exploitation				
<b>I - PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>8 211 369 250</b>		<b>8 378 843 842</b>
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	5 877 306 095		6 559 779 266	
Autres approvisionnements	385 661 725		550 410 385	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	93 613 036		80 695 334	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats			-279 420	
Sous-traitance générale				
Locations	20 205 820		33 928 009	
Entretien, réparations et maintenance	35 587 488		12 677 831	
Services				
Primes d'assurances	11 236 615		10 621 256	
extérieurs				
Documentations et divers	12 375 400		3 808 432	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	4 072 982		9 182 850	
Publicité	221 612 646		232 590 383	
Déplacement, missions et réceptions	71 490 126		66 467 752	
Autres services	133 180 159		70 576 263	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extéri			-434 178	
<b>II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>	<b>6 866 342 094</b>		<b>7 630 014 162</b>	
<b>III - VALEUR AJOUTER D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>1 345 027 156</b>		<b>748 824 680</b>

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W.GUELMA

Exercice du 01/01/2016 au 31/12/2016

Page 2 of 2

## COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Charges de personnel	530 670 679		510 368 959	
Impôts, taxe et versement assimilés	55 701 836		58 865 703	
<b>IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>758 654 641</b>		<b>179 570 018</b>
Autres produits opérationnels		29 157 028		518 498 513
Autres charges opérationnelles	188 588 363		170 144 479	
Dotations aux amortissements	245 014 477		242 133 900	
Provisions				
Perte de valeur				
Reprise sur pertes de valeurs et provisions				
<b>V - RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>354 208 829</b>		<b>285 787 153</b>
Produits financiers		475 831		8 602 247
Charges financières	157 356 861		57 796 714	
<b>VI - RESULTAT FINANCIER</b>	<b>156 881 030</b>		<b>49 193 467</b>	
<b>VII - RESULTAT ORDINAIRE (V+VI)</b>		<b>197 327 799</b>		<b>236 593 686</b>
Elément extraordinaires (produits)				
Elément extraordinaires (Charges)				
<b>VIII - RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>				
Impôt exigibles sur résultats ordinaires	50 756 793		58 890 608	
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires				
<b>X-RESULTAT DE L'EXERCICE</b>		<b>146 571 006</b>		<b>177 703 078</b>

## قائمة الاختصارات

الاختصار	الدلالة
FRng	رأس المال العامل الصافي الاجمالي
<i>BFR</i>	الاحتياج في رأس المال العامل
BFRexp	الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال
BFRhexp	الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال
Tng	الحزينة الصافية الإجمالية
ET	استخدامات مستقرة
Eex	استخدامات الاستغلال
Ehex	استخدامات خارج الاستغلال
$E_t$	حزينة الاستخدامات
RD	الموارد الدائمة
Rex	موارد الاستغلال
Rhex	موارد خارج الاستغلال
$R_d$	حزينة الموارد
CAF	القدرة على التمويل الذاتي
EBE	الفائض الإجمالي للاستغلال



**ملخص البحث:**

**باللغة العربية:**

الهدف من هذه الدراسة معرفة دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، وكيفية اتخاذ القرار المالي بالاعتماد على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باعتباره من أهم القرارات فيها، فالتشخيص المالي يعمل على تحديد وضعية المؤسسة بشكل واضح ودقيق، وذلك من خلال تطبيق أدواته المستخدمة، المتمثلة في التوازنات المالية والنسب المالية، مما يسمح بالاعتماد على نتائجه لاتخاذ القرار وذلك بتحديد البديل المناسب من بين البدائل والذي يتماشى مع وضعيتها وتسير أمورها في أحسن الظروف، وهنا يظهر أن التشخيص المالي ذو أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات المالية الصائبة.

الكلمات المفتاحية: التشخيص المالي\_ اتخاذ القرارات المالية\_ أدوات التشخيص المالي\_ القوائم المالية.

**باللغة الفرنسية:**

## **Résumer**

Le but de cette étude, est découvrir le rôle du diagnostic financier dans la prise de décision financière dans l'institution économique, et comment prendre des décisions financières basées sur le diagnostic de la situation financière comme l'une des décisions les plus importantes en eux, le diagnostic financière fonctionne pour détermine le statut de l'institution clairement et avec précision, grâce à l'application des outil utilisés, en termes de soldes financier et rations financiers, ce qui permet de s'appuyer sur les résultats de la prise de décision, et prendre en décision en identifiant l'alternative appropriée parmi les alternatives qui sont correspondant à leur statuions, sont dans le meilleur des cas et il apparait ici que le diagnostic financier est d'une grand importance pour prendre les bonnes décision financières.

Les mots clés : diagnostic financier\_ prendre des décisions financières\_ outils de diagnostic financier\_ états financier.